كراسات في قضايا السلم والأمن

● الندوة الدولية حول الصفقة الهندو - أمريكية

١٠ - ١٢ مارس ٢٠٠٧

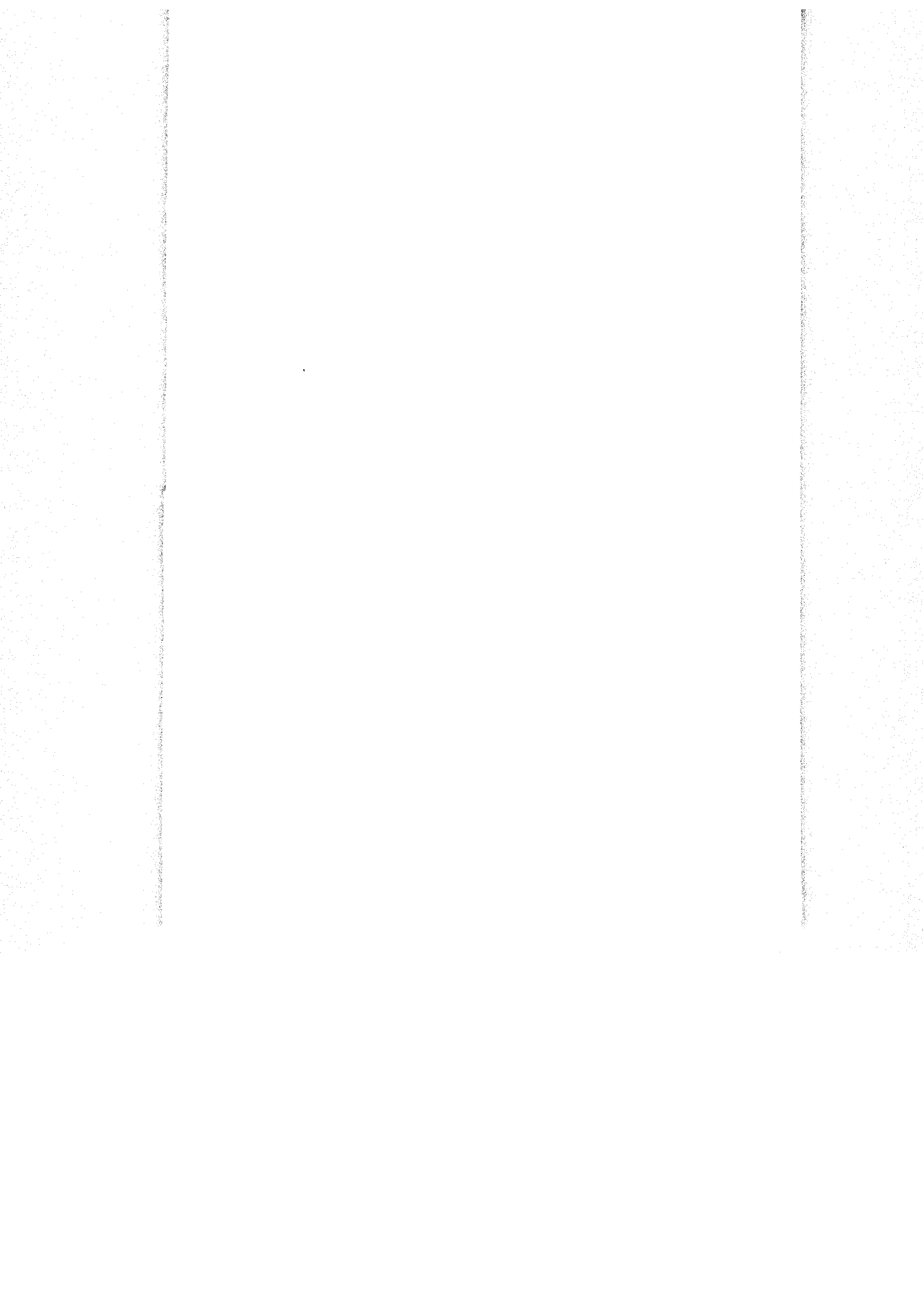
مومباي - الهند

تحرير

أ. همسة عبد الحميد جنيدي

مطبوعات التضامن

(١٩٩)



كراسات في قضايا السلم والأمن

• الندوة الدولية حول الصفقة الهندو-أمريكية

١٠-١٢ مارس ٢٠٠٧

مومباي - الهند

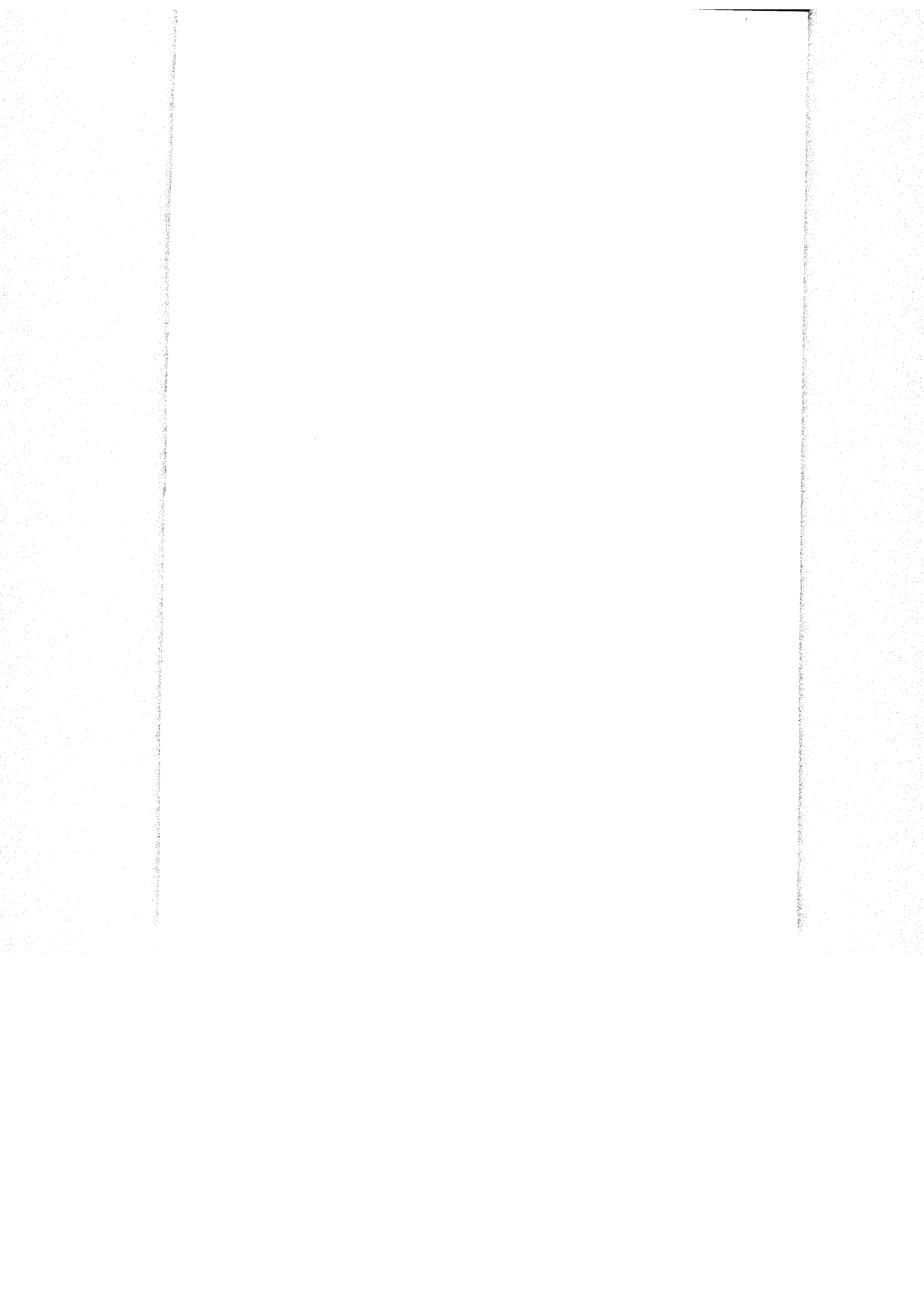
إعـــــداد وتحـــــرير : الأستاذة همسة عبد الحميد جنيدي

الإشراف الفني والتصميم : الأستاذة/ إيمان أبو الفتوح

صدر هذا الكتاب

بمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية

منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية
٨٩ شارع عبد العزيز آل سعود ، منيل الروضة ص.ب ٦١
الملك الصالح، ١١٥٥٩ القاهرة ، مصر
هاتف : ٢٣٦٣٦٠٨١/٢٣٦٢٢٩٤٦(٢٠٢)
فاكس: ٢٣٦٣٧٣٦١ (٢٠٢)
E.mail: aapso@idsc.net.eg
aapso@tedata.net.eg
website:www. aapso.fg2o.org



مقدمـــــة

اثار الاتفاق النووي الهندي- الأمريكي قلقا ليس في القارة شبه الهندية فحسب وإنما على الصعيد العالمي أيضا . فقد اثرت نتائجه بصورة مباشرة على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية. وسباق التسلح العالمي. والهيمنة وغيرها من القضايا بالغة الأهمية .

تكرس قضية هذا الكتيب لتقديم بحوث بارزة القيت في المؤتمر العالمي الذي استهلته منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية (AAPSO) بالتعاون مع تحالف نزع السلاح النووي والسلم (CNDP) لمناقشة هذا الموضوع . عقد المؤتمر في ١٠-١٢ مارس (آذار) بمدينة مومباي في الهند تحت عنوان " الاتفاق النووي الهندي ـــ الأمريكي . الهند . جنوب آسيا . حركة عدم الانحياز (NAM). النظام العالمي " .

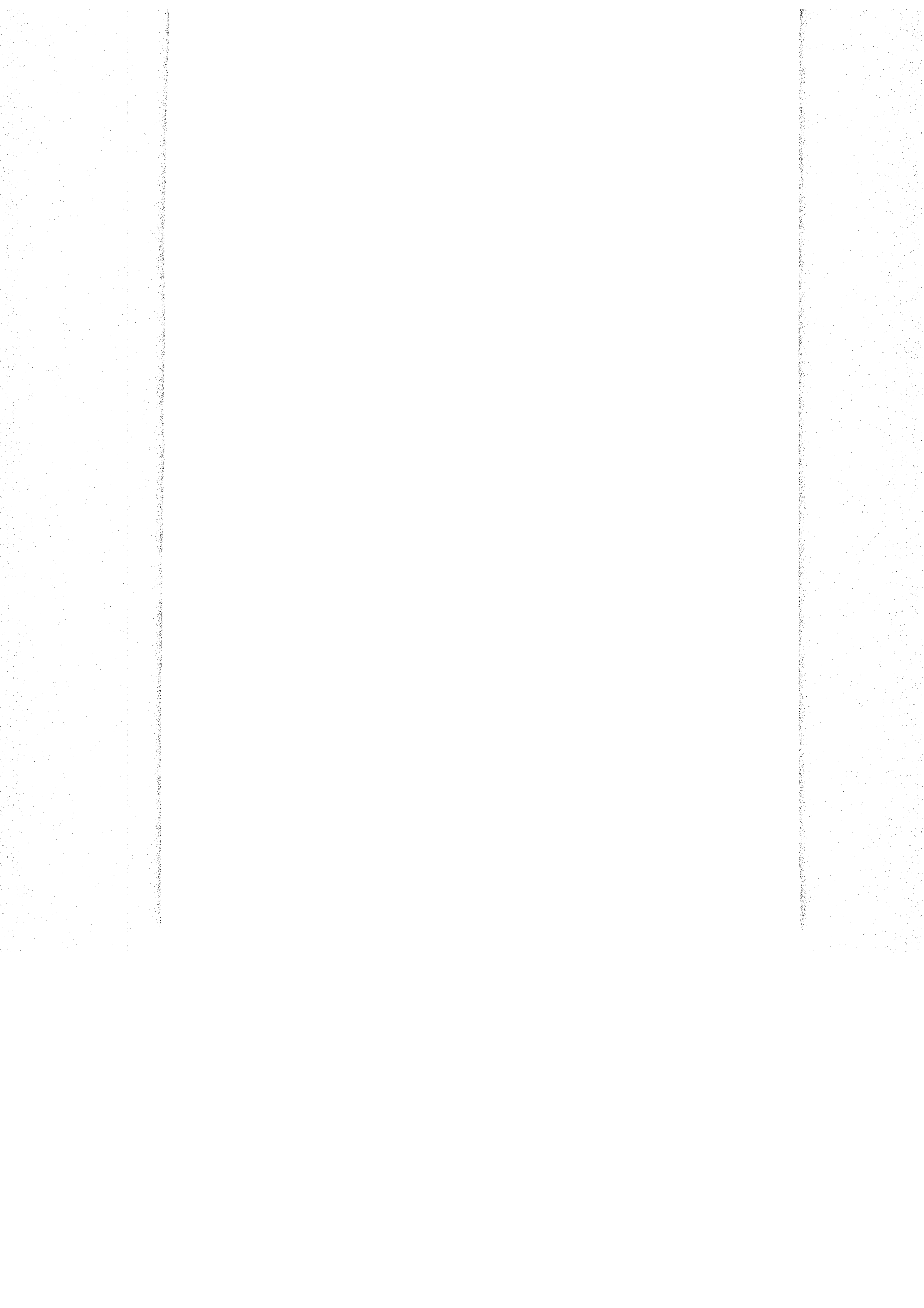
وقد شارك في المؤتمر الباحثون والاكاديميون الهنود الإقليميون والعالميون ببحوث تناولت اربعة مواضيع فرعية وهي كالتالي .

- " الاتفاق النووي الهندي - الأمريكي ، الهند . حركة عدم الانحياز. النظام العالمي الناشئ " .
- " الاتفاق النووي الهندي ـــ الأمريكي ، تاثيره على سباق التسلح النووي العالمي والإقليمي".
- " الاتفاق النووي الهندي ـــ الأمريكي ، تاثيره على اختيارات الطاقة العالمية والاقليمية ".
- و /على الإستراتيجية والقرار .

اعقب المؤتمر مؤتمرا صحفيا تم فيه عرض القرارات وفتح باب النقاش .

نامل في تلقي تعليقاتكم عن هذا الموضوع وغيره من الموضوعات ذات العلاقة بالسلم والأمن العالميين .

همسة عبد الحميد جنيدي



النص الأمريكي - الهندي المعد للنشر للاتفاقية رقم ١٢٣

الآتي نص اتفاقية التعاون بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الهند المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية (اتفاقية ١٢٣)

بداية النص

اتفاقية التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الهند المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية (اتفاقية ١٢٣)

قامت حكومة الهند مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بوصفهما الطرفين المعنيين واستنادا الى .

ادراكهما اهمية الطاقة النووية المدنية لتلبية متطلبات الطاقة العالمية المتنامية باسلوب انظف واكثر فاعلية .

والرغبة في التعاون المكثف في التنمية المتكاملة واستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية بوصفها وسيلة لتحقيق الأمن في استخدام الطاقة على اساس راسخ . وموثوق فيه وممكن التنبؤ به .

والأمل في تطوير هذا التعاون على أساس الاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلي الطرفين . والمساواة والفائدة المشتركة وتبادل الامتيازات مع الاحترام اللائق للبرامج النووية الخاصة بكل طرف .

والرغبة في تأسيس أطار قانوني ضروري وقاعدة للتعاون فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

والتأكيد على أن التعاون في ظل هذه الاتفاقية هو بين دولتين تملكان تكنولوجيا نووية متطورة . يتمتع كل منهما بالمنافع والامتيازات ذاتها ويلتزمان بحظر انتشار اسلحة الدمار الشامل (WMD) .

وإشادة بنقاط التفاهم في البيان المشترك الهندي ــ الأمريكي الصادر في الثامن عشر من يوليو (تموز)٢٠٠٥ والداعي الى التعاون النووي المدني الشامل مع الهند والذي يعالج جوانب من دورة الوقود النووي المرتبط به

والتأكيد على دعمهما لأهداف وكالة الطاقة الذرية العالمية (IAEA) ولنظامها الوقائي ، الملائم للتطبيق في الهند والولايات المتحدة الأمريكية ، ولأهمية هذا النظام

في ضمان أن التعاون العالمي في التنمية واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ينفذ وفق ترتيبات لن يكون لها دورا في انتشار الأسلحة النووية أو أية وسائل تفجيرية نووية أخرى .

وإشادة بالتزاماتهما المتصلة بسلامة وأمن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبالحماية الجسدية اللازمة من المواد النووية وبالسيطرة الفعالة على التصدير القومي .

وحرصا على ضرورة الشروع بالفعاليات النووية السلمية لحماية البيئة .

وحرصا على التزامهما المشترك لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل .

ورغبة في تعميق الشراكة الإستراتيجية فيما بينهما .

بالتوصل الى الاتفاق التالي :

المادة ١ - التعاريف

لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية :

ا - يقصد " بالمواد الثانوية " أية مادة ذات نشاط اشعاعي (باستثناء المواد الانشطارية الخاصة) تخضع أو تحول الى مادة اشعاعية عبر التعرض الى حدث اشعاعي اثناء عملية انتاج أو استخدام مادة انشطارية خاصة . لن تخضع المواد الثانوية الى اجراءات وقائية أو الى أي شكل من اشكال التحقق منها بموجب هذه الاتفاقية ، الا اذا تم اتخاذ قرار عبر اتفاقية متبادلة مكتوبة مسبقا بين الطرفين .

ب ـ يقصد " بالعنصر " الجزء الأساسي من تكوين ما . أو أية مادة اخرى تحددها الاتفاقية بدقة بين الطرفين .

ج - يقصد " بالتحول " عملية من العمليات الطبيعية في دورة الوقود النووي . التي تسبق تصنيع الوقود و تستبعد التخصيب . والتي يتحول اليورانيوم من خلالها من شكل كيميائي إلى آخر ـ على سبيل المثال يتحول من فلوريد اليورانيوم السداسي الذرات (UF_6) الى ثاني اوكسيد اليورانيوم (UO_2) أو من أوكسيد اليورانيوم الى المعدن .

د ــ يقصد " بوقف التشغيل الرسمي " الإجراءات التي تتخذ عند نهاية مسيرة منتجة في منشأة ما. لايقافها عن العمل بطريقة توفر حماية ملائمة لصحة " العمال الموقوفين عن العمل" والناس عامة وضمان سلامتهم . وحماية البيئة . ويمكن لهذه الإجراءات ان تتراوح بين إغلاق المنشأة والتخلص من الحد الادنى من المواد النووية المقترنة بالصيانة المستمرة والمراقبة. الى التخلص الكامل من مخلفات النشاط الإشعاعي التي تجاوزت المستويات المقبولة للاستخدام غير المقيد للمنشأة ولموقعها .

هـ ــ يقصد " بالمادة ذات الاستخدام المزدوج " مادة ذات صلة بالطاقة النووية لها استخدام تقني في كل من التطبيقات النووية وغير النووية .

و ــ يقصد " بالمعدات " أي جهاز يستخدم في العملية النووية ويتضمن المفاعل . وعاء ضغط المفاعل . جهاز لشحن وقود المفاعل وتفريغها . مقاييس للتحكم في المفاعل . انابيب الضغط في المفاعل . مضخات التبريد الأساسية في المفاعل . شبكة انابيب عنصر الزركونيوم . جهاز تصنيع الوقود واية مادة أخرى يحددها الطرفان بدقة .

ز ــ يقصد " باليورانيوم عال التخصيب " هو اليورانيوم الذي خصب عشرين بالمئة او اكثر في النظير ٢٣٥ .

ح ــ يقصد " بالمعلومات " أية معلومة لا يتداولها الحقل العام تنقل باية صيغة وفقا لهذه الاتفاقية ويكون الطرفان قد حدداها بدقة ووثقاها في نسخة مطبوعة او صيغة رقمية عبر اتفاقية متبادلة تتبع هذه الاتفاقية . الا انها لن تعد معلومات في حين أن ينقلها احد الطرفين أو يؤذن لطرف ثالث بنشرها بصورة شرعية الى الحقل العام .

ط - يقصد " باليورانيوم المخصب بدرجة منخفضة " اليورانيوم الذي خصب الى اقل من عشرين بالمئة في النظير ٢٣٥ .

ي - يقصد " بالعنصر الحرج الأساس " أي جزء أو مجموعة من الأجزاء الضرورية في العملية الجارية في المنشأة النووية الحساسة أو في مرفق انتاج الماء الثقيل .

ك- يقـصـد " بالمواد غيـر النووية " الماء الثـقيل . أو اية مـادة اخـرى مـلائمـة للاستـخدام في المفاعل لتبطئ النيوترونات عاليـة السرعـة وتزيد من احـتمـاليـة الانشطار مثل ما قد تحدده السلطات المختصة للطرفين على نحو مشترك .

ل - يقصد " بالمواد النووية " ١. المواد الأصلية ٢. مواد انشطارية خاصة . تعني " المواد الأصليـة " اليـورانيـوم الذي يحـتـوي على مـزيـج من النظائر الموجـودة في الطبيعة. واليورانيوم المستنزف في النظير ٢٣٥ . والثوريوم . واي من المواد المذكورة في شكل معدن . او سبيكة . او مركب كيميائي او شكل مركز . واية مادة اخرى تحتوي على واحد او اكثر من المواد المذكورة في تركيز مكثف يحدده من حين الى اخر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومواد اخرى قد يحددها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو قد تتفق عليها السلطات المختصة لكلا الطرفين . أمـا " المواد الانشطارية الخـاصـة" فـيـقـصـد بهـا البلوتونيـوم . واليورانيوم -٢٣٢ . واليورانيوم المخصب في النظير ٢٣٣ أو ٢٣٥ . او اية مادة تشمل واحد او اكثر من المواد المذكورة . ومواد اخرى قد يحددها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو قد تتفق عليها السلطات المختصة لكلا الطرفين . ولاتشمل " المواد الانشطارية الخاصة " " المواد الاصلية " . اي قرار يتخذه مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت المادة XX من النظام الأساسي للوكالة او من ناحية اخرى اي قرار يعدل قائمة المواد التي تعد " مواد أصلية " أو " مواد انشطارية خاصة " لن يكون نافذ المفعول تحت هذه الاتفاقية الا اذا ابلغ طرفا هذه الاتفاقية احدهما الآخر كتابة بقبوله بهذا التعديل .

م - تشمل " الأغراض السلمية " استخدام المعلومات . أو المواد النووية أو المعدات او عناصر في هذه الحقول مثل البحوث وتوليد الطاقة والطب والزراعة والصناعة . الا انها لاتشمل استخدام أو البحث في أو تطوير اي جهاز تفجيري نووي او اي غرض عسكري آخر . وتاكيدا على ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين لن يعد توفير الطاقة لقاعدة عسكرية ما والمستمدة من اي شبكة كهربائية ، وانتاج النظائر المشعة لاستخدامها للأغراض الطبية في بيئة عسكرية من اجل التشخيص والعلاج وتامين *ضد الوقم . وغيرها من الأغراض المشابهة باعتبارها* . اغراضا عسكرية .



ن - يقصد " بالشخص " أي فرد أو أية كينونة تخضع للسلطة الإقليمية لكل من الطرفين ولكن لاتشتمل على الطرفين انفسهما .

س - يقصد " بالمفاعل " أي جهاز ، فيما عدا السلاح النووي أو أي وسيلة تفجيرية نووية اخرى . يساعد على استمرار سلسلة ردود فعل الانشطار المكتفي ذاتيا عبر استخدام اليورانيوم أو البلوتونيوم أو الثوريوم أو أي خليط من ذلك .

ع - يقصد " بالمنشاة النووية الحساسة " أية منشاة صممت أو استخدمت في المقام الاول لتخصيب اليورانيوم . وإعادة معالجة الوقود النووي او تصنيع الوقود النووي المحتوي على البلوتونيوم .

ف - يقصد " بالتكنولوجيا النووية الحساسة " أية معلومات لم تصل الى الحقل العام وتكون ذات أهمية للتصميم أو الإنشاء أو التصنيع أو العمليات الجارية او المحافظة على أية منشاة نووية حساسة . أو غيرها من المعلومات التي تحددها الاتفاقية بين الطرفين بدقة .

المادة ٢ - مدى التعاون

١ - على الطرفين التعاون في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقا لشروط هذه الاتفاقية . على كل طرف تنفيذ هذه الاتفاقية وفقا للمعاهدات الملائمة لكل منهما . وللقوانين القومية . والأنظمة . والمتطلبات المرخص بها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .

٢ - يكمن الهدف من الاتفاقية في اتاحة التعاون الكامل في الطاقة النووية المدنية بين الطرفين . ويمكن للطرفين أن يواصلا هذا التعاون في المجالات ذات العلاقة كافة ليشمل التالي . ولكن لايكون حصرا عليه :

ا - البحث المتقدم في الطاقة النووية والتطوير في مجالات اخرى يتفق عليها الطرفان .

ب - قضايا متعلقة بالسلامة النووية ذات الاهتمام المشترك وتبادل الكفاءات كماهو مبين في المادة ٣ .

ج - تسهيلات لتبادل العلماء بهدف الزيارة والاجتماعات وعقد الندوات والبحث المشترك .



د ــ نشاطات كاملة للتعاون النووي المدني تشمل المفاعل النووية وجوانب من دورة الوقود النووي المرتبطة بها والتي تضم نقل التكنولوجيا على النطاق الصناعي او التجاري بين الطرفين او بين أشخاص مخولين .

ه ــ زيادة الاحتياطي الاستراتيجي للوقود النووي تحسبا لأي تعطيل يلحق بامدادات الوقود على مدى وجود المفاعل في الهند .

و ــ البحوث المتقدمة و التطوير في العلوم النووية الذي يشمل البحث الاحيائي . الطب . الزراعة والصناعة ، البيئة وتغير المناخ ولكن لايكون حصرا عليهم .

ز ــ تبادل تجهيز المواد النووية بين الطرفين . سواء من اجل ان يستخدمها او ينتفع منها الطرفان او أي بلد ثالث .

ح ــ التعديل في شكل المواد النووية ومضمونها يكون وفق ماجاء في المادة ٦ .

ط ــ تبادل تجهيز المعدات بين الطرفين . سواء من اجل ان يستخدمها او ينتفع منها الطرفان او أي بلد ثالث .

ي ــ الاندماج النووي الحراري المتحكم فيه والمتضمن في المشاريع متعددة الجوانب .

ك ــ وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك التي يتفق عليها الطرفان .

٣ ــ يمكن الشروع مباشرة بنقل المواد النووية . وغير النووية . والمعدات . والعناصر . والمعلومات في هذه الاتفاقية بين الطرفين او من خلال أشخاص مخولين . يخضع هذا النقل لهذه الاتفاقية والى أحكام وشروط اضافية يتفق عليها الطرفان . لن تعد المواد النووية وغير النووية والمعدات والعناصر والمعلومات المنقولة من منطقة احد الأطراف الى اخرى تابعة للطرف الاخر . سواء بصورة مباشرة اوعبر بلد ثالث ، مواد منقولة طبقا لهذه الاتفاقية الا اذا اكدت السلطة المختصة للطرف المستلم إلى السلطة المختصة للطرف المجهزان هذه المواد ستخضع للاتفاقية واكدت أيضا وصولها للطرف المستلم .

٤ ــ يؤكد الطرفان ان الغرض من هذه الاتفاقية هو من اجل التعاون النووي السلمي وليس من اجل التأثير على النشاطات النووية غير الأمنة لكلا الطرفين . بناء على ذلك ، لن تفسر أي مادة من هذه الاتفاقية على انها تؤثر على حقوق



الطرفين في استخدامهما لأغراضهما الخاصة المواد النووية . و المواد غير النووية . والمعدات . والعناصر . والمعلومات . او التكنولوجيا التي انتجت او حصل عليها او طورها الطرفان بمعزل عن أية مواد نووية او غير نووية او معدات او عناصر او معلومات أو تكنولوجيا نقلت اليهما عملا بهذه الاتفاقية . وتنفذ هذه الاتفاقية باسلوب لا يعرقل او لا يتدخل في أي فعاليات متعلقة باستخدام المواد النووية او المواد غير النووية . او المعدات . او العناصر . او المعلومات او التكنولوجيا او المنشآت النووية العسكرية التي انتجها او حصل عليها او طورها الطرفان بمعزل عن هذه الاتفاقية لاغراضهما الخاصة .

المـــادة ٢ ــ نقل المعلومات :

١ ــ يمكن نقل المعلومات الخاصة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بين الطرفين . ويمكن لهذا النقل ان يتم عبر التقارير او بنوك المعلومات او برامج الحاسوب او اي وسيلة اخرى يتفق عليها الطرفان . وتشمل الحقول التالية التي يمكن تغطيتها . ولكن لا تكون حصرا عليها :

ا ــ البحوث . التنمية. التصوير . التصميم . الإنشاء . العمليات . الصيانة . واستخدام المفاعل . والتجارب في المفاعل ووقف تشغيل المنشاة .

ب ــ استخدام المواد النووية في البحوث الفيزيائية . و الكيميائية . و الخاصة بالاشعاع النووي . و الأحيائية . والطب. والزراعة. والصناعة .

ج ــ نشاطات دورة الوقود التي تلبي احتياجات الطاقة النووية المدنية المستقبلية على صعيد العالم . والتي تتضمن نهج متعددة الجوانب يلتزم بها الطرفان لضمان توفير امدادات للوقود النووي ، وتكنولوجيات ملائمة للتعامل مع ا لمخلفات النووية .

د ــ بحوث متقدمة وتطور في العلوم والتكنولوجيا النوويتين .

هـ - اعتبارات خاصة بالصحة والسلامة والبيئة مرتبطة بما ذكر انفا .

و ــ تقييم للدور الذي تؤديه الطاقة النووية وقد تلعبه في مخططات الطاقة القومية .

ز ــ مجموعة القوانين والانظمة والمعايير التي تحكم الصناعة النووية .



ح _ بحوث حول الاندماج النووي الحراري المتحكم فيه الذي يتضمن نشاطات ثنائية الجانب ومساهمات في مشاريع متعددة الجوانب مثل المفاعل النووي الحراري التجريبي الدولي .(ITER)

ط _ أي حقل آخر يتفق عليه الطرفان .

٢ _ يشمل التعاون وفقا لهذه المادة ، ولكن لايكون حصرا عليها . التدريب . تبادل الموظفين . الاجتماعات . تبادل العينات والمواد والادوات المستعملة في الاغراض التجريبية . والمساهمة المتوازنة في دراسات ومشاريع مشتركة .

٣ _ لاتتطلب هذه الاتفاقية نقلا لاية معلومة تخص قضايا خارج نطاقها . او نقلا لمعلومات لايسمح بها الطرفان بموجب معاهداتهما الخاصة . او قوانينهما القومية او أنظمتهما .

٤- لا يسمح بنقل البيانات الحصرية التي يحددها كلا من الطرفين بموجب هذه الاتفاقية .

المادة ٤ _ التجارة النووية :

١ _ يقوم الطرفان بتسهيل التجارة النووية فيما بينهما بما يتعلق بالمصالح المتبادلة لصناعتهما الخاصة ، والمنتفعين والمستهلكين وايضا عند الاقتضاء . للتجارة بين بلدان ثالثة وكل طرف ملزم بالبنود امام الطرف الاخر . يدرك الطرفان ان الامدادات الموثوق بها امر ضروري لضمان سلاسة واستمرارية تشغيل المنشآت النووية وان الصناعة في كلا الطرفين تحتاج الى تاكيد مستمر بان عمليات التسليم يمكن ان تتم في الوقت المناسب من اجل التخطيط لتشغيل كفوء للمنشآت النووية .

٢ _ الترخيصات . بما في ذلك ترخيص التصدير والاستيراد اضافة الى الترخيصات او الموافقات الممنوحة لاطراف ثالثة . فيما تعلق بالتجارة او العمليات الصناعية او حركة نقل المواد النووية المنسجمة مع الادارة السليمة والكفوءة لهذه الاتفاقية ولاينبغي استخدامها لتقييد حرية التجارة. ومن المتفق عليه ايضا انه اذا كانت السلطة المختصة للطرف المعني ترى ان الطلب لايمكن ان يتم في غضون شهرين يكون عليها فورا ، وبناء على طلبها ، ان تقدم الاسباب المبررة للطرف المقدم. وفي حالة رفض الطلب او التاخير الذي يتجاوز اربعة شهور من موعد اول طلب يمكن للطرف الذي قدم الاشخاص او التعهدات ان يدعو الى مشاورات عاجلة



بموجب المادة ١٣ من هذه الاتفاقية والذي ستتم في اقرب فرصة ممكنة وعلى اية حال في موعد لايتجاوز ٣٠ يوما من تقديم هذا الطلب .

المادة ٥ ــ نقل المواد النووية والمواد غير النووية والمعدات والعناصر والتكنولوجيا ذات العلاقة .

١ ــ يمكن لنقل المواد النووية والمواد غير النووية والمعدات والعناصر ان تنقل لغرض التطبيقات المتماشية مع هذه الاتفاقية . وينبغي لكل مادة انشطارية تنقل في هذه الاتفاقية ان تكون ذات يورانيوم مخصب بدرجة منخفضة . باستثناء ماهو منصوص عليه في الفقرة ٥ .

٢ ــ يمكن للتكنولوجيا النووية الحساسة . وتكنولوجيا انتاج الماء الثقيل والمنشآت النووية الحساسة ومرافق انتاج الماء الثقيل وعناصر حساسة اساسية لهذه المنشاة ان تنقل بموجب هذه الاتفاقية وفقا لتعديل هذه الاتفاقية . ويخضع نقل المواد ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها في التخصيب واعادة المعالجة او في مرافق انتاج الماء الثقيل . الى القوانين والانظمة وسياسات الترخيص الملائمة للتطبيق لكل طرف .

٣ ــ يمكن لليورانيوم المخصب بدرجة طبيعية او منخفضة ان ينقل لغرض استخدامه وقودا في تجارب المفاعل وفي المفاعلات ذاتها . او لغرض التحويل او التصنيع لاي غرض مشابه يتفق عليه الطرفان .

٤ ــ ينبغي ان تنسجم كمية المواد النووية المنقولة بموجب هذه الاتفاقية مع أي من الاغراض التالية ، استخدامها في التجارب الجارية في المفاعل النووية او في تحميل المفاعلات . التحكم الكفوء بهذه التجارب او بالعمليات الجارية في المفاعل والمستمرة لمدى الحياة . استخدامها عينات ومعايير وكاشفات واهداف . ولانجاز اغراض اخرى يتفق عليها الطرفان .

٥ ــ يمكن نقل الكميات الصغيرة من المواد الانشطارية الخاصة من اجل استخدامها عينات , ومعايير وكاشفات واهداف وغيرها من الاغراض التي يتفق عليها الطرفان .

٦ ــ آ ــ قامت الولايات المتحدة الامريكية بنقل التزامها تجاه موثوقية امدادات الوقود الى الهند . وانسجاما مع البيان المشترك الصادر في ١٨ يوليو (تموز) ٢٠٠٥



اكدت مجددا الولايات المتحدة الامريكية ايضا تكفلها بتوفير الظروف اللازمة للهند للحصولها الكامل والمضمون على الوقود من اجل مفاعلاتها .

وجزء من تنفيذها للبيان المشترك الصادر في ١٨ يوليو(تموز) ٢٠٠٥ . تلتزم الولايات المتحدة بالسعي للحصول علي موافقة الكونغرس الامريكي لتعديل قوانينه الداخلية، وللعمل مع اصدقاء وحلفاء لتكييف ممارسات مجموعة موردي المواد النووية من اجل توفير ظروف لازمة للهند للحصول على مدخل كامل لسوق الوقود العالمي . ومن ضمن ذلك وصول مستمر و راسخ وموثوق للتزود بالوقود من شركات في بلدان عديدة .

ب ـ ومن اجل المزيد من الاحتراس من اي خلل يطرأ على امدادات الوقود . تستعد الولايات المتحدة الامريكية لاتخاذ الخطوات الاضافية التالية :

١ ـ ترغب الولايات المتحدة الامريكية في ادخال ضمانات تخص امدادات الوقود في الاتفاقية الثنائية الهندو ـ امريكية والمتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية بموجب الجزء ١٢٣ من قانون الطاقة الذرية الامريكية والذي سيقدم للكونغرس الامريكي .

٢ ـ تنضم الولايات المتحدة الى الهند في سعيها للتفاوض مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول اتفاقية امدادات الوقود الخاص بالهند .

٣ ـ تدعم الولايات المتحدة الجهود الهندية لتطوير احتياطي استراتيجي من الوقود النووي تحسبا لاي خلل يطرأ على امدادات الوقود على مدى وجود المفاعلات في الهند .

٤ ـ وفي حالة حدوث خلل في امداد الهند بالوقود على الرغم من هذه الترتيبات، تدعو الولايات المتحدة بالتعاون مع الهند مجموعة من الدول الموردة الصديقة لتضم دولا مثل روسيا وفرنسا والمملكة المتحدة لمواصلة هذه الاجراءات التي من شأنها تعويض مخزون الوقود للهند .

ج ـ وفي ضوء نقاط التفاهم المذكورة أعلاه مع الولايات المتحدة سيتم التفاوض بين الهند والوكالة الدولية للطاقة الذرية على اتفاقية الإجراءات الوقائية الخاصة بالهند لتوفير هذه الإجراءات تحسبا لانقطاع المواد النووية الآمنة من الاستخدام



المدني في اي وقت اضافة الى توفير الإجراءات التصحيحية التي قد تتخذها الهند لضمان عملية متواصلة لفاعلاتها النووية المدنية في حالة حدوث اضطراب في امدادات الوقود الاجنبي . ولاخذ ذلك في الحسبان ستخضع الهند منشآتها النووية المدنية لإجراءات وقائية خاصة بها والى الابد وتتفاوض حول اتفاقية للاجراءات الوقائية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من اجل هذا الهدف .

المادة ٦ ــ نشاطات دورة الوقود النووي

انسجاما مع التزام الطرفين بالتعاون النووي المدني الكامل على غرار التزامهما مع الدول الاخرى التي تملك تكنولوجيا نووية متطورة . يقوم كل منهما بتنفيذ نشاطات دورة الوقود النووي التالية :

أ ــ ضمن نطاق السلطة الاقليمية لكل طرف . يمكن اجراء تخصيب اليورانيوم المنقول بموجب هذه الاتفاقية لعشرين بالمئة في النظير ٢٣٥ اضافة الى اليورانيوم المستخدم في او المنتج عبر استخدام معدات منقولة .

ب ــ ضمن نطاق السلطة الاقليمية لكل طرف يعرض للاشعاع كل من البلوتونيوم. واليورانيوم ــ ٢٣٣ . واليورانيوم عال التخصيب والمواد النووية المشعة المنقولة بموجب هذه الاتفاقية او المستخدمة في او المنتجة عبر استخدام المواد غير النووية او المواد النووية او المعدات المنقولة .

ج ــ ومن اجل تنفيذ التعاون النووي المدني الكامل كما صور في البيان المشترك بين الطرفين الصادر في ١٨يوليو (تموز) ٢٠٠٥ . يضمن كل طرف موافقته للآخر على اعادة معالجة او من ناحية اخرى تغيير في شكل او مضمون المواد النووية المنقولة بموجب هذه الاتفاقية وكذلك المواد النووية والمواد الثانوية المستخدمة في او المنتجة عبر استخدام المواد النووية او غير النووية او المعدات المنقولة . ولكي تكون هذه الحقوق سارية المفعول . سوف تؤسس الهند منشاة قومية جديدة لاعادة المعالجة مخصصة لاعادة معالجة المواد النووية الآمنة وفق الاجراءات الوقائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وسيتفق الطرفان على ترتيبات واجراءات يتم بموجبها انجاز اعادة المعالجة او غيرها من التغييرات في الشكل او المضمون في هذه المنشاة الجديدة . وتبدأ المشاورات حول هذه الترتيبات والاجراءات خلال ستة

اشهر من تقديم أي من الطرفين لطلب وتنتهي خلال سنة واحدة . يوافق الطرفان على تطبيق الاجراءات الوقائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في كل المنشآت ذات العلاقة بالنشاطات اعلاه . تتضمن هذه الترتيبات والاجراءات شروطا تخص معايير الحماية المادية المنصوص عليها في المادة ٨ . ومعايير التخزين في المادة ٧ . والحماية البيئية الموضحة في المادة ١١ من هذه الاتفاقية . وغيرها من الشروط التي يتفق عليها الطرفان . واي مواد انشطارية خاصة يمكن فصلها يمكن ان تستخدم فقط في المنشآت القومية بموجب الاجراءات الوقائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

د ـ يمكن تنفيذ الاختبار ما بعد التعرض للاشعاع الذي يتضمن الذوبان الكيميائي او انفصال المواد النووية المشعة المنقولة بموجب هذه الاتفاقية او المواد النووية المشعة المستخدمة في او المنتجة عبر استخدام المواد غير النووية او المعدات المنقولة .

المادة ٧ ــ التخزين واعادة النقل

١ - يمكن للبلوتونيوم واليورانيوم ٢٣٣ (باستثناء ذلك الموجود في عناصر الوقود المشع) . واليورانيوم عال التخصيب المنقول بموجب هذه الاتفاقية او المستخدم في او المنتج عبر استخدام المواد او المعدات المنقولة . ان يخزن في المنشآت التي تخضع طوال الوقت . كحد ادنى ، الى مستويات من الحماية الجسدية المنصوص عليه في وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC 225 / REV 4 ويمكن للطرفين تعديلها وقبولها . على الطرفين تسجيل هذه المنشآت في قائمة . تكون في متناول الطرف الآخر . و تبقى هذه القائمة سرية في حالة طلب ذلك الطرف هذا الامر . ويمكن لكلا الطرفين اجراء تغييرات لقائمته عبر اشعار الطرف الآخر كتابة واستلام موافقة خطية منه . تمنح الموافقة بعد مدة لاتتجاوز الثلاثين يوما من استلام الاشعار وتقتصر على افادة ، ان الاشعار قد تم استلامه . وفي حالة وجود أي سبب للاعتقاد بعدم الاستجابة الكاملة لشروط هذه المادة الفرعية يمكن ان يدعي اي طرف لمشاورات عاجلة ، وتبعا لهذه المشاورات يؤكد كل طرف عبر هذه المشاورات اتخاذه الفوري للوسائل العلاجية اللازمة . ولابد ان تكون الوسائل كافية لاعادة مستويات الحماية المادية المشار اليها اعلاه في المنشاة النووية موضع النقاش. ومع ذلك لو قرر الطرف الذي تخزن المواد النووية فوق ارضه ان هذه التدابير غير



ملائمة تنقل المواد النووية الى منشاة مناسبة اخرى مدرجة في القائمة يحددها هذا الطرف .

٢ ــ المواد النووية ، والمواد غير النووية والمعدات والعناصر والمعلومات المنقولة بموجب هذه الاتفاقية واي مواد انشطارية خاصة منتجة عبر استخدام المواد النووية، او المواد غير نووية او المعدات المنقولة لن يتم نقلها او يعاد نقلها الى اشخاص غير مخولين او بتجاوز السلطة الاقليمية للطرف المستلم ، مالم يوافق الطرفان على ذلك.

المادة ٨ ــ الحماية المادية

١ ــ التاكيد على الحماية المادية الملائمة فيما يتعلق بالمواد النووية والمعدات المنقولة بموجب هذه الاتفاقية والمواد النووية المستخدمة في او المنتجة عبر استخدام المواد النووية ، او المواد غير النووية او المعدات المنقولة .

٢ ــ لاستيفاء الشرط الوارد في الفقرة ١ ، على كل طرف تطبيق تدابير وفقا :

ا ــ لمستويات الحماية المادية المكافئة على الاقل للتوصيات المنشورة في وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC/225/Rev.4 تحت عنوان "اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية " او المنشورة في اي نسخ منقحة لاحقة من هذه الوثيقة التي اتفق عليها الطرفان .

ب ــ ولشروط معاهدة ١٩٨٠ حول الحماية المادية من المواد النووية ولاي تعديلات اجراها الطرفان على المعاهدة والتي اصبحت سارية المفعول بالنسبة لهما .

٣ ــ يبقي كل طرف الاخر على اطلاع عبر قنوات دبلوماسية تابعة للوكالات او السلطات المختصة التي تقع على عاتقها مسؤولية ضمان توفير على نحو ملائم مستويات الحماية المادية من المواد النووية في اقليمهم او تحت سلطتهم او سيطرتهم وتقع عليها مسؤولية تنسيق عملية الاستجابة والاستعادة في حالة الاستخدام غير المرخص اوفي طريقة معالجة مواد تخضع لهذه المادة . ويطلع كل طرف الاخر كذلك عبر قنوات دبلوماسية بالنقاط المحددة للاتصال في نطاق سلطاتهم القومية لغرض التعاون في مسائل تخص النقل خارج البلاد او قضايا اخرى ذات اهتمام مشترك .

٤ ــ تنفذ شروط هذه المادة على نحو يحول دن تدخل لامبرر له في النشاطات النووية السلمية للاطراف وذلك من اجل ان تتسق ممارسات الادارة الحكيمة اللازمة



للتحكم الامني والاقتصادي في برامجهم النووية السلمية .

المادة ٩ ـ الاستخدام السلمي

لايسمح للطرف المستخدم باستعمال المواد النووية . والمعدات والعناصر المنقولة بموجب هذه الاتفاقية وكذلك المواد النووية والمواد الثانوية المستخدمة في او المنتجة عبر أي من المواد النووية والمعدات والعناصر المنقولة لغرض تصنيع أي جهاز تفجيري نووي . او البحث في او تطوير أي جهاز نووي او لاي غرض عسكري .

المادة ١٠ ـ الاجراءات الوقائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية

١ ـ تدعم الاجراءات الوقائية المتعلقة بالمواد النووية والمعدات كافة المنقولة بموجب هذه الاتفاقية . والمتعلقة بالمواد الانشطارية الخاصة كافة المستخدمة في او المنتجة عبر استخدام هذه المواد النووية والمعدات . طالما تبقى المواد والمعدات في نطاق سلطة او سيطرة الطرف المتعاون .

٢ ـ ومراعاة للمادتين ٥ و ٦ من هذه الاتفاقية . توافق الهند على خضوع المواد النووية والمعدات التي نقلتها الولايات المتحدة الامريكية الى الهند بموجب هذه الاتفاقية واي من المواد النووية المستخدمة او المنتجة عبر استخدام المواد النووية . او المواد غير النووية او المعدات او العناصر المنقولة ايضا الى الاجراءات الوقائية الى الابد ووفقا لاتفاقية الاجراءات الوقائية الخاصة بالهند المعقودة بين الهند والوكالة الدولية للطاقة الذرية (وحدة البيانات التعريفية) للبروتكول الاختياري. عندما تصبح سارية المفعول .

٣ ـ المواد النووية والمعدات المنقولة الى الولايات المتحدة الامريكية بموجب هذه الاتفاقية او أي من المواد النووية المستخدمة في او المنتجة عبر استخدام أي من المواد النووية . او المواد غير النووية او المعدات او العناصر المنقولة ايضا الى الاتفاقية بين الولايات المتحدة الامريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية من اجل تطبيق الاجراءات الوقائية في الولايات المتحدة الامريكية " المنعقدة في فينا في ١٨من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٧" والتي دخلت حيز التنفيذ في التاسع من سبتمبر (كانون الاول) من عام ١٩٨٠ وتخضع الى البرتوكول الاختياري ، عندما تصبح سارية المفعول .



٤ ــ اذا ما قررت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ان تطبيق الضمانات التابعة لها لم يعد ممكنا . على الطرف المورد والطرف المستلم طلب استشارة حول تدابير ملائمة تم التحقق منها والموافقة عليها .

٥ ــ يتخذ كل طرف هذه التدابير قدر ضرورتها لدعم وتسهيل تطبيق الاجراءات الوقائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في اقليمه والتي اشترط عليها في ظل هذه المادة .

٦ ــ ينشئ كل طرف نظاما ويحافظ عليه لحصر ومراقبة المواد النووية المنقولة بموجب هذه الاتفاقية والمواد النووية المستخدمة في او المنتجة عبر استخدام اي من المواد او المعدات او العناصر المنقولة . وستكون الاجراءات المطبقة على الهند تلك المبينة في اتفاقية الاجراءات الوقائية الخاصة بالهند المشار اليها في الفقرة الثانية من هذه المادة .

٧ ــ وبناء على طلب أي من الطرفين يبلغ الطرف الأخر او يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بابلاغ الطرف صاحب الطلب عن حالة المخزون كله من المواد الخاضعة لهذه الاتفاقية .

٨ ــ تنفذ شروط هذه المادة باسلوب يتفادى العرقلة او التاخير او التدخل غير المبرر في النشاطات النووية السلمية للطرفين لكي تنسجم مع ممارسات الادارة الحكيمة اللازمة للتحكم الآمن والاقتصادي ببرامجها النووية السلمية .

المادة ١١ ــ الحماية البيئية

يتعاون الطرفان في اتباع افضل الممارسات لتقليل تاثير التلوث الاشعاعي او الكيميائي او الحراري على البيئة والناتج عن النشاطات النووية السلمية بموجب هذه الاتفاقية والتعاون في قضايا الصحة والسلامة ذات العلاقة .

المادة ١٢ ــ تنفيذ الاتفاقية

١ ــ تنفذ هذه الاتفاقية باسلوب وضع :

أ ــ لتفادي العرقلة او التاخير في النشاطات النووية في اقليم كل طرف .

ب ــ لتفادي التدخل في هذه النشاطات .

ج ــ لينسجم مع ممارسات الادارة الحكيمة اللازمة للتحكم الأمن لهذه النشاطات.

د ــ لمراعاة المتطلبات طويلة المدى لبرامج الطاقة النووية للطرفين .

٢ ــ لن تستخدم شروط هذه الاتفاقية :

أ ــ في ضمان الامتيازات التجارية او الصناعية الجائرة. او في تقييد التجارة التي تسبب الخسارة للاشخاص او المشاريع عند أي من الطرفين. او في عرقلة مصالحها التجارية والصناعية سواء العالمية منها او المحلية .

ب ــ او في التدخل في السياسة النووية او البرامج الداعمة للاستخدام السلمي للطاقة النووية بما في ذلك البحوث والتطوير .

ج ــ او في عرقلة حركة تنقل حر للمواد النووية . والمواد غير النووية والمعدات المجهزة بموجب هذه الاتفاقية داخل اراضي الطرفين .

٢ ــ عندما يتطلب تنفيذ اتفاقية أو عقد ما بموجب هذه الاتفاقية المبرمة بين المنظمات الهندية ومنظمات الولايات المتحدة الامريكية تبادلا للخبراء . على الطرفين تسهيل دخول الخبراء الى أراضيهما واقامتهم فيها انسجاما مع القوانين والأنظمة والممارسات القومية . وحين يتطلب تعاونا اخر بموجب هذه الاتفاقية زيارات للخبراء . على الطرفين تسهيل دخولهم الى أراضيهما واقامتهم فيها انسجاما مع القوانين القومية والأنظمة والممارسات .

المادة ١٣ ــ المشاورات

١ ــ يتعهد الطرفان بالتشاور بناء على طلب أي من الطرفين فيما يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية وبتطوير المزيد من التعاون في حقل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على أساس راسخ وموثوق ويمكن التنبؤ به . يدرك الطرفان ان هذه المشاورات هي بين دولتين تملكان تكنولوجيا نووية متقدمة . وقد وافقتا على تحمل المسؤوليات والممارسات ذاتها ، وعلى احراز المنافع والمزايا ذاتها التي تتمتع فيها الدول الرائدة الأخرى التي تملك تكنولوجيا نووية متقدمة .

٢ ــ يسعى كل من الطرفين لتفادي اتخاذ أي اجراء يؤثر سلبا على التعاون المنصوص عليه في المادة ٢ من هذه الاتفاقية واذا تخلف أي من الطرفين عن



الامتثال لشروط هذه الاتفاقية في اي وقت بعد تنفيذ هذه الاتفاقية . يتعين على الطرفين المبادرة فورا الى اجراء مشاورات بهدف حل المسالة باسلوب يحمي المصالح المشروعة لكلا الطرفين . ويكون مفهوما ان حقوق أي منهما بموجب المادة ٢.١٦ تبقى دون مساس .

٣ ــ تجري المشاورات بموجب هذه الاتفاقية لجنة مشتركة تشكل خصيصا لهذا الغرض . وينضم فريق عمل تقني مشترك لتقديم التقارير الى اللجنة المشتركة لضمان ايفاء متطلبات الترتيبات الادارية المشار اليها في المادة ١٧ .

المادة ١٤ ــ انهاء التعاون وايقافه

١ ــ لكل من الطرفين الحق في انهاء هذا الاتفاق قبل انتهاء مدته بسنة واحدة وباشعار خطي يقدم الى الطرف الاخر . يقدم الطرف الذي كتب الاشعار الاسباب التي دعته الى انهاء الاتفاقية . تنتهي الاتفاقية بعد سنة من يوم استلام الاشعار الخطي . مالم يتم سحبه خطيا قبل موعد الانهاء .

٢ ــ قبل ان تنتهي الاتفاقية بموجب الفقرة ١ من هذه المادة . علي الطرفين مراعاة الظروف ذات العلاقة ويقوما فورا باجراء المشاورات . على النحو المنصوص عليه في المادة ١٣ . لمعالجة الاسباب التي ذكرها الطرف الذي يسعى لانهاء هذه الاتفاقية . اذا ما تقرر التوصل الى قرار مقبول مشترك لحل القضايا البارزة لم يكن ممكنا ولا يمكن تحقيقه عبر المشاورات . يوافق الطرفان على التفكير مليا بالظروف التي ادت الى انهاء التعاون او توقفه . ويوافقان كذلك على مراعاة فيما اذا كانت الظروف التي ادت الى الانهاء أو التوقف قد نتجت عن الاهتمام الجدي لهذا الطرف بحماية البيئة المتغيرة أو هي انعكاس لأفعال مشابهة قامت فيها دول أخرى يمكنها التاثير على الأمن القومي .

٣ ــ وان ذكر الطرف الذي يسعى الى انهاء الاتفاقية ان السبب وراء تقديمه اشعار الانهاء هو حدوث انتهاك لهذه الاتفاقية. على الطرفين ان ينظرا فيما اذا كان الاجراء قد حدث عن غير قصد أو خلاف ذلك ، واذا كان الانتهاك يمكن ان يعد انتهاكا ماديا . ولن يعد أي انتهاك انتهاكا ماديا مالم يتطابق مع تعريف الانتهاك المادي أو يخرق بنود اتفاقية فيينا المتعلقة بقانون المعاهدات .وان ذكر الطرف الذي

يسعى للانهاء ان السبب وراء تقديمه لاشعار الانهاء هو انتهاك لاتفاقية الاجراءات الوقائية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية . عندها سيكون العامل الحاسم فيما اذا توصل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيقه القضائي الى نتائج تدل على عدم الامتثال .

٤ ـ عقب توقف التعاون بموجب هذه الاتفاقية . لكل طرف الحق ان يطلب من الاخر استرجاع أي من المواد النووية . أو المعدات أوالمواد غير النووية أو العناصر المنقولة بموجب هذه الاتفاقية واي من المواد الانشطارية الخاصة المنتجة عبر استخداماتهم . ينبغي ان يصل الاشعار من الطرف الذي اثار قضية حق الاسترجاع الى الطرف الاخر في أو قبل موعد انهاء الاتفاقية ولابد ان يتضمن الاشعار عرضا للبنود الخاضعة لهذه الاتفاقية التي يطالب باسترجاعها . باستثناء ماهو منصوص عليه في احكام المادة ١٦ - ٣ ، تعد الالتزامات القانونية الاخرى جميعها المتعلقة بهذه الاتفاقية لاغية فيما يتعلق بالمواد النووية المتبقية على اراضي الطرف المعني عند انتهاء هذه الاتفاقية .

٥ ـ يدرك الطرفان ان ممارسة حق الاسترجاع له اثار بالغة على علاقتهما . ولو سعى اي من الطرفين في ممارسة حقه وفقا للفقرة ٤ من هذه المادة . وجب عليه اجراء مشاورات مع الطرف الآخر . قبل ازالة المواد النووية المذكورة في الفقرة ٤ من اراضيه او من تحت سيطرة الطرف الآخر . يجب أن تولي هذه المشاورات اهتماما خاصا لأهمية تشغيل المفاعل النووية دون انقطاع للطرف المعني فيما يتعلق بتوفر الطاقة النووية للأغراض السلمية بوصفها وسيلة لتحقيق الأمن في مجال الطاقة . يأخذ كلا الطرفين باعتبارهما العواقب السلبية المحتملة لهذا الانهاء على العقود الجارية والمشاريع التي اقيمت بموجب هذه الاتفاقية والتي لها أهمية للبرامج النووية الخاصة لكل من الطرفين .

٦ ـ اذا مارس أي طرف حقه في الاسترجاع بموجب الفقرة ٤ من هذه المادة . يتعين عليه . وقبل ان ينقل المواد من اراضي الطرف الآخر أو من تحت سيطرته ، أن يعوض على الفور الطرف الآخر بقيمة السوق العادلة عن التكاليف التي تحملها نتيجة لاسترجاع هذه المواد. واذا تطلب استرجاع المواد النووية ، فعلي الطرفين الاتفاق حول اساليب وترتيبات استرجاعها ، وعلى استرجاع الكمية المناسبة من

المواد. ومبلغ التعويض الذي يتعين على الطرف الذي يمارس هذا الحق دفعه الى الطرف الآخر .

٧ــ قبل استرجاع المواد النووية . يتعين على الطرفين التأكد بأنفسهما من توفر السلامة الكاملة . وتدابير الحماية الاشعاعية والمادية وفقا للانظمة القومية القائمة والتأكد ان عملية النقل لاتشكل أي خطر مفرط لكل من الطرفين وللبلدان التي قد تمر من خلالها المواد النووية وللبيئة العالمية وان تكون وفقا للأنظمة الدولية القائمة.

٨ ــ يضمن الطرف الذي يسعى لاسترجاع المواد النووية ان التوقيت والأساليب والترتيبات لهذا الاسترجاع تتم وفق الفقرات ٥ و٦ و ٧ . وتبعا لذلك . تعالج المشاورات بين الطرفين الالتزامات المتبادلة على النحو الوارد في الفقرتين ٥ و ٦ .ولايكمن الغرض في أحكام هذه المادة المتعلقة بوقف التعاون وحق الاسترجاع في الانتقاص من حقوق الطرفين بموجب المادتين ٥ و٦.

٩ ــ تخضع الترتيبات والاجراءات المبرمة بموجب المادة ٦ (٣) الى التعليق من جانب أي من الطرفين في ظروف استثنائية . وعلى النحو الذي يحدده الطرفان . وبعد مشاورات تجري بين الطرفين من اجل التوصل الى قرار مقبول لكليهما حول القضايا البارزة . مع مراعاة آثار هذا التعليق على جوانب اخرى من التعاون في اطار هذه الاتفاقية .

المادة ١٥ ــ تسوية المنازعات

يتفاوض الطرفان على الفور عند أي نزاع يتعلق بتفسير او تطبيق احكام هذه الاتفاقية بغية التوصل الى حل لهذا النزاع .

المادة ١٦ ــ سريان تنفيذ الاتفاقية ومدتها

١ ــ تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الذي يتبادل فيه الطرفان مذكرات دبلوماسية يعلمان احدهما الآخر انهما قد أتما المتطلبات الواجب تطبيقها كافة لبدء التنفيذ .

٢ ــ تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة أربعين عاما . وتستمر بعد ذلك لفترات أضافية يصل كل منها الى عشرة أعوام . ويمكن لكل طرف أن ينهي هذه الاتفاقية في نهاية مدة الأربعين عاما الأولى أو عند نهاية أي عشرة أعوام تالية .

على ان يبلغ الطرف الآخر باشعار خطي قبل ستة أشهر من الموعد المذكور .

٣ ــ على الرغم من انهاء أو انتهاء هذه الاتفاقية أو انسحاب طرف ما منها . تبقى المواد ٥ . ٦ (ج) ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ . ١٥ سارية المفعول طالما بقيت أي من المواد النووية . أو المواد غير النووية . أو المواد الثانوية . أو المعدات أو العناصر الخاضعة لهذه المواد ، في أراضي الطرف المعني أو خاضعة لسلطته أو سيطرته في أي مكان . أو حتى يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان على ان هذه المواد النووية لم تعد صالحة للاستعمال لأي نشاط نووي ذو صلة من وجهة نظر الاجراءات الوقائية.

٤ ــ تنفذ هذه الاتفاقية بحسن نية ووفق مبادئ القانون الدولي .

٥ ــ يمكن للطرفين أن يتشاورا . عند طلب أي منهما . حول التعديلات الممكنة على هذه الاتفاقية . يمكن تعديل هذه الاتفاقية في حالة اتفاق الطرفين على ذلك . ينفذ أي تعديل في اليوم الذي يتبادل فيه الطرفان مذكرات دبلوماسية يعلم احدهما الآخر أن إجراءاتهما القانونية الداخلية اللازمة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ قد اكتملت .

المادة ١٧ ــ الترتيبات الادارية

١ ــ تضع السلطات المختصة للطرفين ترتيبات ادارية من أجل توفير تنفيذ فعال لاحكام هذه الاتفاقية .

٢ ــ تطبق مبادىء التبادل والتساو على المواد النووية أو المواد غير النووية الخاضعة لهذه الاتفاقية . ولابد ان تكون الأحكام التفصيلية لتطبيق هذه المبادىء منصوص عليها في الترتيبات الادارية .

٣ ــ يمكن تعديل الترتيبات الادارية التي وضعت عملا بهذه المادة بموافقة السلطات المختصة للطرفين .

إثباتا لما يقوم به الموقعان ادناه . والمخولين حسب الاصول . بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حرر في هذا اليوم من عام ٢٠٠ . في نسختين

من اجل حكومة الولايات المتحدة الامريكية :

من اجل حكومة الهند :



محضر الاتفاق

تم التوصل خلال التفاوض حول اتفاقية التعاون بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الهند بخصوص الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (" الاتفاقية ") الموقعة اليوم . الى نقاط التفاهم التالية والتي ستكون جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية .

التناسب

ولغرض تنفيذ الحقوق المحددة في المادتين ٦ . ٧ من الاتفاقية فيما يتعلق بالمواد الانشطارية الخاصة والمواد الثانوية المنتجة عبر استخدام المواد النووية والمواد غير النووية . على التوالي . والمنقولة بموجب هذه الاتفاقية والتي لا تستخدم في أو تنتج عبر استخدام المعدات المنقولة بموجب هذه الاتفاقية . تطبق هذه الحقوق عمليا من المواد الانشطارية الخاصة وعلى المواد الثانوية المنتجة والتي تمثل نسبة من المواد النووية والمواد غير النووية المنقولة ، على التوالي . والتي تستخدم في انتاج مواد انشطارية خاصة ومواد ثانوية بالنسبة الى الكمية الإجمالية من المواد النووية والمواد غير النووية المستخدمة وعلى النحو نفسه تستخدم لاجيال قادمة .

المواد الثانوية

يتفق الطرفان أن ابلاغ المعلومات وتبادلها فيما يخص المواد الثانوية الخاضعة للاتفاقية سيقتصر على مايلي :

١ ــ يلتزم الطرفان بالأحكام الواردة في وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية GOV/1999/19/Rev.2 المتعلقة بالمواد الثانوية الخاضعة للاتفاقية .

٢ ــ فيما يخص التريتيوم الخاضع للاتفاقية . يتبادل الطرفان سنويا المعلومات المتعلقة باستخدامه للأغراض السلمية بما يتفق مع المادة ٩ من هذه الاتفاقية .

لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية

لحكومة الهند

نهاية النص

٢٠٠٧/٦٥٨

حرر في ٣ أغسطس (آب) ٢٠٠٧.



مذكرة التحالف لنزع السلاح النووي والسلام

١ ـ مرر الكونغرس الامريكي مؤخرا تشريعا قابل للموافقة به لصالح اتفاق التعاون النووي الهندي ـ الامريكي الذي يدعى " قانون هنري ج . هايد " للتعاون في الطاقة الذرية السلمية الامريكي ـ الهندي لعام ٢٠٠٦ " . وضعت الخطوط العريضة في بادىء الامر في البيان المشترك الذي اصدره جورج بوش ومانموهان سينغ في ١٨ من يوليــو (تموز) عــام ٢٠٠٥ خــلال زيارة رئيس الوزراء الهندي الى الولايات المتحدة الامريكية .وعودة الرئيس بوش من زيارته للهند .وقد تناول البيان المشترك المزيد من التطورات في هذا الصدد . وقد وضع رئيس الولايات المتحدة اخيرا توقيعه على القانون في ١٨ من ديسمبر (كانون الاول). ولكن ذلك لايرقى الى تثبيت هذا الاتفاق نهائيا . الا انه يهئ للمرحلة على أرضية اكثر رسوخا للتفاوض حول "اتفاقية ١٢٣" . ولتعديل جزء ١٢٣ من قانون الطاقة الذرية للولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٤ ، وللسماح بالتعاون المدني مع الهند .

ولكون الهند من ضمن الدول غير الموقعة على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية(NPT) ، كما هو حال الباكستان واسرائيل . لايحق لها مثل هذه الروابط التجارية مع العالم الخارجي كما هو الآن . ومن ثم يتحتم عمل استثناء خاص في حالة الهند مع الحاجة لتعديل القانون ذي الصلة كما هو عليه اليوم . إن مبادرة الولايات المتحدة في هذا الصدد تتضمن بوضوح عنصرا قويا احادي الجانب من شانه تدمير النظام العالمي الحالي وافساد الاجماع في الرأي في هذا الشان من دون أي تشاور مسبق في أي محفل متعدد الاطراف .

يقدم " الاتفاق " بصورة رئيسة وعدا ان الهند ستكون مخولة للتجارة النووية المدنية مع الولايات المتحدة وكذلك مع دول اخرى فيما يخص محطاتها النووية " المدنية " طالما انها تصنفها وتقسمها الى فئتين " المدنية " و " الاستراتيجية " (او العسكرية) وتفتح المحطات النووية المدنية للتفتيش الدولي اي تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية . اما ما يخص المحطات النووية " الإستراتيجية " فلن تخضع لاي تفتيش او تعاون دولي . وليس على الهند ان تتخلى عن ترسانتها النووية الحالية او المستقبلية وليس عليها توقيع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية .



٢ ـ تنص "اتفاقية ١٢٣" الفعلية ـ على تدوين شروط دقيقة حول التعاون وضمان الفصل بين فئتي المحطات النووية . وتتضمن وعودا لادارة بوش بالاهتمام باعتراضات محددة لقانون هايد . كما صاغه الكونغرس الامريكي عبر مناقشات ومداولات مطولة ومدمرة للاعصاب للتخفيف الكبير من وعود البيان المشترك الصادر في ١٨يوليو (تموز) ٢٠٠٥ . فعلى سبيل المثال ، ووفقا لبعض التقارير . لن تكون هناك اية اشارة واضحة عن انتهاء التعاون اذا ما اقدمت الهند على تفجيرا نوويا . وستستخدم عوضا عن ذلك لغة دبلوماسية .... يشوبها شيء من الغموض .

٣ ـ بيد ان ذلك يبقى مسالة تتعلق بالمزيد من المفاوضات . اضافة الى ذلك ليس من الواضح القدر الذي يمكن فعليا فيه للرئيس بوش التلاعب بقانون هايد لتلبية متطلبات الهند من خلال "اتفاقية ١٢٣".

وهناك خلاف قانوني حول ما اذا كانت لدى الرئيس السلطة لتعديل نص القانون وروحه كما اقره الكونغرس الامريكي . وقد احتج المشرعون على بعض التحذيرات . التي ادخلها بوش اثناء التوقيع على القانون والذي مفداها ان الرئيس ليس ملزما باحكام معينة . كما لاياخذ بالنظر في بعض الصيغ " بيان للسياسة الامريكية " .

ليس ذلك فحسب . بل سيتعين على الهند التفاوض على اتفاقية منفصلة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنسيق شروط التفتيش .

تذهب هذه الاتفاقات بعدها الى ٤٥ عضوا من اعضاء مجموعة موردي المواد النووية (NSG) للموافقة عليها من خلال الأراء وتعديل المادة الخاصة بها لتتلاءم مع هذه الصفقات . عندئذ فقط تعود مرة اخرى الى الكونغرس الامريكي للموافقة النهائية عليها . وللحصول على الامر ذاته . فان الرئيس الامريكي سوف يضع توقيعه النهائي وسوف يدخل " الاتفاق " في نهاية المطاف حيز التنفيذ .

لايتعين على البرلمان الهندي . على عكس الكونغرس الامريكي . التصديق على " الاتفاق " ولكنه مع ذلك . يتمتع بسلطة لرفضه من خلال اقتراح خاص يدفع اليه معارضوا هذا الاتفاق .

وفي حالة . مرور "الاتفاق" عبر مجموعة موردي المواد النووية ولكن رفضه الكونغرس الامريكي ، ومهما كانت الاسباب ، سيكون عندئذ للهند الحق في التجارة النووية المدنية مع اعضاء مجموعة موردي المواد النووية من غير الولايات المتحدة .



ويتوقف ذلك على رغبة الاعضاء الخاصة .

٤ ـ يتناقض قانون هايد بصورة واضحة مع الكثير من الالتزامات التي تعهد بها رئيس الوزراء مانموهان سينغ في بيان البرلمان المنعقد في ١٧ من اغسطس (آب) ٢٠٠٦ . مؤكدا فيه ان الهند لن تقبل أي خروج عن اتفاقيات يوليو (تموز) ٢٠٠٥ ومارس (آذار) ٢٠٠٦ للتعاون مع الولايات المتحدة ٢٠٠٦ .

وتتصل هذه بمسائل كثيرة من ضمنها نطاق التعاون النووي . والحرية في تخزين احتياطي الوقود . واعادة معالجة الوقود المستهلك . والتدقيق في الانشطة النووية التي اجرتها الهند . تسلسل الخطوات وما الى ذلك (انظر الحاشية رقم ١) .

٥ ـ هكذا . يمكن لقانون هايد ان يعارض شرعيا لاسباب اجرائية . ولكن ذلك لايمكن ان يكون سببا كافيا لرفض " الاتفاق " دون النظر في مضمونه . ولاينبغي ان يكون النهج الذي يجب اعتماده .

واذا كان الاتفاق يعزز قضايا نبيلة مثل السلم . والطاقة المستدامة . والسياسة المستقلة للهند ، فيمكن التغاضي عن الاخطاء الاجرائية هذه .

ولكن حتى اذا كانت " اتفاقية ١٢٣ " قد صححت معظم او كل الاخطاء الاجرائية . ستبقى تشوبها عيوب جوهرية تشكل تهديدا خطيرا لمستقبل السلم العالمي . ونزع السلاح النووي العالمي والاستقرار الاقليمي . واضافة الى ذلك وبالرغم من مطالبة الطرف الهندي لاجراء تصويبات فهو لم يعالج أي من هذه القضايا . وفي الواقع كانت هذه المطالب عكس التوجه .

٦ ـ يعد" الاتفاق " في الاساس اتفاقا غير مهم . وفي الواقع . اتفاقا بغيضا . ويتمثل الهدف الاساسي للولايات المتحدة في اختيار الهند حليفا استراتيجيا جديدا . يحتاج نخبته الى نيل الاعتراف الرمزي بكون الهند دولة تمتلك سلاح نووي. وترغب بالحصول على الموافقة من زعيم النادي النووي .

وكما صرح نيكولاس بيرنز- وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية . يعد الاتفاق " نواة رمزية " للعلاقات الهندية ـ الامريكية ـ اتفاقية تواطؤ لتعميق المصالح الاقليمية الضيقة لنخبة كلا البلدين .

ولايمكن فصل " الاتفاق " عن الهدف الاكبر لبناء " شراكة استرتيجية " غير

متناسقة وغير متكافئة بين الهند والولايات المتحدة. والتي تهدف الى اضافة زخم الى حوافز الولايات المتحدة لفرض هيمنة عالمية بلا قيود بمساعدة جميع انواع الحلفاء الاقليميون الذين يمكن شراءهم .

ومن ثم اصبح تعاون الهند . في هذا السياق . الاكثر جدلا على الاطلاق بالنظر للنتائج المدمرة لغزو الولايات المتحدة للعراق. والذي احط بشدة من دافع الهيمنة العالمية . على الاقل في الوقت الحاضر .

حتى التظاهر بالتحد المحدود للولايات المتحدة عبر العلاقات المستمرة . او حتى المختصرة مع ايران والعبث مع روسيا لايمكن له ان يعوض باي حال من الاحوال عن الاضرار السياسية والمعنوية التي تسببها مناصرة اكبر الخطط في اللعبة الامريكية التي يدعمها الهوس القذر للنخبة الحاكمة الهندية لكي تبرز بما يدعى قوةعالمية على النحو الذي تحدده اكبر سلطة والتي ستبقى تحت ظلها . كل هذا يحدث باسم السعي وراء " المصالح القومية الحساسة" .

٧ ــ لم ينتج الاتفاق عن مبادرة هندية وانما كان نتيجة مبادرة الولايات المتحدة ، جزءا من عرض واشنطن لمساعدة الهند لتصبح " قوة عالمية عظمى في القرن الواحد والعشرين " (كما طرحته وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس).

ستصبح الهند اخيرا وفقا للخطة في هذه اللعبة . شريكة اخرى من شركاء امريكا الصغار وتنضم الى منظومة حلفائها الاستراتيجيين . وبالتالي ستروج لمشروع امبراطوريتها . وستساعد الهند على وجه الخصوص .كما هو متوقع او حتى مطلوب منها بوضوح . على احتواء الصين . وغيرها من اعداء الولايات المتحدة الحاليين والمستقبلين .

٨ ــ والامر المثير للعجب . هو ان هذا القانون يدعو الى وضع سياسة خارجية للهند " تتطابق مع سياسة الولايات المتحدة " وتدعم اهدافها بما فيها . عزل ايران . وتؤيد اتفاقيات مثل نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ . وبرامج دفاع . وبرنامج الدفاع الصاروخي الميداني التي تهدف الى منح الولايات المتحدة الهيمنة على الفضاء .فضلا عن خطط المنع البحرية غير المشروعة المتجسدة في المبادرة الامنية لحظر انتشار الاسلحة النووية .

ذلك من شأنه ان يقوض بشدة استقلالية السياسة الهندية ويحد من دورها الدولي في الفلك الامريكي . بغض النظر عن مزايا او عيوب معيار معين . عندما تكون في موقف قوي لتؤثر على الاحداث العالمية .

ومن المهم للغاية ذكر البيان المشترك في يوليو (تموز) ٢٠٠٥ الصادر عن سينغ وبوش للاتفاق النووي الذي يضم مجموعة من الخطوات الاخرى نحو مزيد من " التعاون " بما فيه التعاون المكثف في الزراعة (عن طريق تكنولوجيات ضارة مثل البذور المعدلة وراثيا ــ الزراعة المعتمدة على الاستخدام المكثف للطاقة . وتجهيز المنتجات الزراعية) والتعاون في الدفاع الاستراتيجي .

٩ ــ بيد ان بعض النقاد الهنود لقانون هايد . بما فيهم حزب بهاراتيا جاناتا (BJP) . وجزء من اللوبي النووي لايعارضون التقويض الحقيقي للسيادة . وانما يعترضون فقط على بعض الصياغات المحددة في القانون التي يزعم انها تسبب في تقويض السيادة النووية للهند ــ والحق والقدرة على صنع وتطوير وتخزين احتياطيا ونشر الرؤوس الحربية النووية - التي تعد الألة الاكثر فتكا في جرائم القتل الجماعي المتعمدة والعشوائية التي اخترعها الجنس البشري لحد الأن بملء ارادته . وبالنسبة لهم تتجسد السيادة الحقيقية في اسلحة القتل الجماعي الرهيبة اكثر من تجسدها في استقلالية السياسة الحقيقية او في رفاهية الشعب .

اما اليمين فلديه فكرة عسكرية شوفينية عن المصلحة القومية . فهو يتحدث عن السيادة دون الاعتراف انها لن وينبغي ان لا تمتد الى اسلحة الدمار الشامل او الى الافعال التي يمكن ان تشكل جرائم ضد الانسانية (من خلال استخدام هذه الاسلحة) .

١٠ ــ يوضح اليمين ان " الاتفاق " سيقلل من حصول الهند على الوقود النووي ويتجاوز برنامج الهند الى " الحد الادنى من الردع المعقول " . ويبقيها في " عبودية ابدية " لواشنطن . ويزعم اليمين . ان عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الطابع الاقتحامي العال سوف تقوض من استقلال الهند . وكذلك يقتنع هستيريا قسما من اليمين ان الهند تحتاج الى اجراء المزيد من التجارب النووية لتطوير " رادع فعال " من خلال قنبلة هيدروجينية (نووية حرارية) . (من المعترف



به على نطاق واسع ان انفجار القنبلة الهيدروجينية في الهند عام ١٩٩٨ كان انجازا فاشلا) .

١١ ــ ولاشيء يمكن ان يكون ابعد عن الحقيقة . " فالاتفاق " سيمكن الهند فعليا من استيراد اليورانيوم الطبيعي او المخصب من إلي مفاعلات الطاقة . و الحفاظ في الوقت نفسه على اليورانيوم المنتج محليا للاغراض العسكرية على وجه الخصوص . (انظر الحاشية ٢) . وهذا من شانه فقط تصعيد سباق التسلح ــ النووي والتقليدي منه . مع الجارة المجاورة باكستان مع ما يصاحب ذلك من امكانات مخيفة للغاية . وعلى الرغم من ان باكستان كانت قد رفضت بصورة فظة "الاتفاق" ذاته مع الولايات المتحدة . الا انها ستجد في جميع الاحتمالات وسائل وطرق اخرى لتجاري حتى الخطر الواضح للدمار الذاتي . ويتطلب العقل من الهند ان تتجنب هذا الانزلاق الخطير اسفل المنحدر .

١٢ ــ يدعم "الاتفاق" الطاقة الكهربائية النووية . ولكن الطاقة النووية ليست مناسبة او آمنة او مجدية اقتصاديا . يتسم برنامج الهند النووي انه برنامج ذو تكلفة ضخمة . وأهداف ضائعة . وفيه ممارسات غير آمنة . فالطاقة النووية طاقة مكلفة . عرضة للكوارث مثل كارثة تشرنوبل . وتخلف كميات هائلة من النفايات ذات النشاط الاشعاعي. ومباني وتجهيزات متبقية لايمكن ان تخزن بصورة آمنة او يحجر عليها صحيا .

وبالمقارنة يوجد اليوم بدائل آمنة ، وباسعار معقولة ومتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية. فهي تشكل النقيض لهذه التكنولوجيا القذرة .

١٣ ــ تتلقى الطاقة النووية اعانات مالية ضخمة تصل سنويا الى الاف الملايين من الروبيات , ولكن لا يوزع منها الا القليل باستثناء في حالة التعرض الشديد للنشاطات الاشعاعية الخطرة وللطاقة الكهربائية المكلفة غير الموثوق بها . وفي المقابل . تؤدي مصادر الطاقة المتجددة عملها على نحو مدهش . وتبلغ الآن اجمالي قدرة تركيب طاقة الرياح في الهند درجة مثيرة للاعجاب وهي ٢٧٠ر٦ ميجا واط .

المرجع ، <http://epaper.timesofindia.com/Default/Skins/TOI/

Client.asp?Daily=TOIM&login=suklasen&Enter=true
&Skin=TOI&GZ=T&AppName=1>),

بالمقارنة مع قدرة الطاقة النووية المدعومة دعما كبيرا والتي تصل الى حوالي ٢٫٥٠٠ ميجا واط المرجع ، <http://www.world-nuclear.org info/inf53.html> . وتقدر حاليا طاقة الرياح الكامنة في الهند ب ٤٥٫٠٠٠ ميجا واط .

المرجع ، <http://www.indianwindpower.com/ press_release.htm >. وقد اصبحت ايضا مصادر الطاقة المتجددة الاخرى تنافسية للغاية . فهي مامونة ولاتترك مخلفات سامة .

ومن شان كل روبية اضافية تستثمر في الطاقة النووية ان تقلل روبية من اجل الطاقة البديلة مع وعد بزيادة في الانتاجية ليس فقط على المدى الطويل ولكن حتى في الزمن الحاضر .

١٤ ــ خلافا للادعاء ان الطاقة النووية طاقة ضرورية لأمن الطاقة ، والاعتماد على الذات والرخاء . فهي تساهم في اقل من 3% في توليد الكهرباء في الهند وحتى لو تحقق هدف ادارة الطاقة الذرية العال الطموح على الدوام في انتاج ٢٠٫٠٠٠ ميجا واط بحلول عام ٢٠٢٠ . عندها سيزداد مساهمتها فقط بمعدل 7 % . المرجع، <www.ccc.nps.navy.mil/si/2007/Jan/ bucknamJan07.asp> ومايزال هذا الامر امرا هامشيا .

ولكن لم تتحقق اهداف ادارة الطاقة الذرية ابدا . فلو كانت الخطط الاصلية قد اصبحت حقيقة واقعة ، لامتلكت الهند ١٠٫٠٠٠ ميغا واط من الكهرباء النووية بحلول عام ١٩٨٠ ومايزيد عن ٥٠٫٠٠٠ ميجا واط الأن ــ أي ١٥ مرة اكثر من الانجاز الفعلي .

فانتاج اليورانيوم الطبيعي كما عليه الأن اقل بكثير مما يكفي حتى للمحافظة على المستوى الحالي من الانتاج الهزيل ــ واقل بكثير من اجل الاكتفاء الذاتي من الطاقة.

١٥ ـ سيجعل الاتفاق من الاسلحة النووية امرا " طبيعيا " وشرعيا ليس في الهند فقط وانما ايضا في الولايات المتحدة . وتعمل على تطوير الفائدة المكتسبة لادامة الامرين . وسيخون ذلك الوعد الذي قطعه التحالف التقدمي المتحد (UPA) لتحديث خطة راجيف غاندي لعام ١٩٨٨ لنزع السلاح النووي العالمي المقدمة الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، وللكفاح من اجل عالم خال من الاسلحة النووية .

١٦ ـ سيؤدي الاتفاق الى التنافس النووي بين الهند وباكستان . وبين الهند والصين التي من المرجح ان تبني ترسانتها وهي ترى الهند تدخل في علاقة تواطؤ وثيقة مع الولايات المتحدة وتخزن المزيد من البلوتونيوم . ذلك من شانه زعزعة استقرار القارة الآسيوية والعالم الاوسع ، ويلحق ضررا خطيرا بأمن الهند الخاص .

١٧ ـ خلاصة القول . اذا مانجح الاتفاق على الاطلاق في التحقق . فسوف يقوض بشدة النظام العالمي الراهن لحظر انتشار الاسلحة النووية ويضعف بالتالي ايضا آفاق نزع السلاح النووي العالمي من خلال ارسال رسالة خاطئة الى حد خطير الى تلك الامم التي لديها استعداد دافعة اياها للتوجه نحو التسلح النووي . عبر مواصلة تعزيز طموحات الهند النووية وتبعا لذلك تعزيز دوافع باكستان . وفي غضون هذه العملية اضفاء شرعية اضافية على الامتلاك المستمر للدول الحائزة على الاسلحة النووية المعترف بها لترسانات الاسلحة النووية . وذلك من شانه ان يفاقم حدة التوترات ويعجل سباق التسلح في المنطقة .

وسيوطد الاتفاق الروابط الاستراتيجية المتنامية بين الولايات المتحدة والهند وبذلك يضيف زخما الى المشروع الامريكي للهيمنة العالمية المطلقة .

وعلاوة على ذلك سيكون بمثابة الداعم لصناعة الطاقة النووية والمثبط للجهود الرامية الى تطوير مصادر متجددة معتدلة بيئيا للطاقة ـ على الصعيد القومي والعالمي على السواء .

الاتفاق اذن هو صفقة مضللة ومشكوك فيها . لابد من معارضته ـ مهما كانت التنازلات الامريكية التي قدمتها امريكا عبر" اتفاقية ١٢٣ " او عبر دفع قضية الهند في الوكالة الدولية للطاقة الذرية او في مجموعة موردي المواد النووية .

الحواشي

١- اعلن الدكتور سينغ ان الهند لن تقبل امرا اقل من التعاون النووي المدني " الكامل " . ولكن هذا القانون يمنع الهند من الوصول الى تخصيب اليورانيوم ، واعادة معالجة الوقود المستهلك ، وتكنولوجيا الماء الثقيل .

❖ لاتريد الهند أي اشارة الى تجارب نووية مستقبلية في القانون . فالقانون ينص ان كل تعاون من شانه ان يتوقف فورا اذا ما أجرت الهند تجربة نووية .

❖ عارض الدكتور سينغ " شهادة التصديق " السنوي التي قدمها الرئيس الامريكي لامتثال الهند لتعهدات امريكا بحظر انتشار الاسلحة النووية . وقد غير القانون فقط كلمة " التصديق " الى " التقييم " .

❖ اصرت الهند انه ينبغي ان تكون قادرة على تخزين الوقود النووي لتهيئة " الاحتياطي الاستراتيجي " على مدى وجود مفاعلاتها النووية حتى لاتؤثر انقطاعات الامدادات على عملها . يسمح القانون فقط باستيراد الوقود من اجل متطلبات تشغيل المفاعلات وللاحتياطي غير الاستراتيجي .

❖ تطالب الهند بتسلسل الخطوات في اتمام الاتفاق لكي تكون على علاقة "تبادلية" كاملة مع تحركات واشنطن . ويتضمن ذلك "اتفاقية ١٢٣ " الهندية ـ الامريكية ـ والتي سميت على هذا النحو لانها عدلت المادة ١٢٣ من قانون الطاقة الذرية الامريكي -(١٩٤٥) ، وموافقة ٤٥ دولة من مجموعة موردي المواد النووية على الاتفاق . اتفاقية حول الاجراءات الوقائية الخاصة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. قال الدكتور سينغ ان الهند لن تنفذ الاجراءات الوقائية ما لم ترفع القيود المفروضة على التجارة النووية من خلال " اتفاقية ١٢٣ " . ولكن قانون هايد يطالب الهند ان تلتزم باتفاقية الاجراءات الوقائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية الى مرحلة ما قبل النهائية قبل " اتفاقية ١٢٣ " .

● قال الدكتور سينغ ان الهند ستعارض أي تفتيش لمنشآتها النووية غير الخاضعة للاجراءات الوقائية. ولكن هذا القانون يفوض الرئيس الامريكي لفحص الانشطة النووية التي اجرتها الهند .



❖ تملك الهند حاليا حوالي ٥٠٠ كلغ من البلوتونيوم المستخدم في صناعة الاسلحة من مفاعلاتها سيروس و دروفا وهي نسبة تكفي لصنع مائة قنبلة . هذا في حد ذاته يعد اكثر بكثير من اي تعريف بديهي عام " للحد الادنى من الردع المعقول " _ وهو مفهوم خطير للغاية ومشكوك فيه في المقام الاول . ولكن بالاضافة الى ذلك . تملك الهند ١١٥٠٠ كيلو غراما من البلوتونيوم المستخدم في المفاعل من الوقود المستهلك من مفاعلها غير الخاضعة للأجراءات الوقائية .

❖ لاتخضع الهند الا ١٤ من اصل ٢٢ من مفاعلاتها النووية للاجراءات الوقائية. وبامكان المفاعلات الثمانية المتبقية ان تنتج ١٢٥٠ كيلوغرام من البلوتونيوم سنويا . ما يكفي لصنع ١٢٥ قنبلة . اضافة الى ذلك . تبلغ قدرة انتاج مفاعل التوليد السريع ١٢٠ كيلوغرام من البلوتونيوم المستخدم في صنع الاسلحة . ما يكفي لصنع ٢٥ قنبلة في السنة . وقبل ان يتم اغلاق مفاعل سيروس بحلول عام ٢٠١٠ . سينتج ٤٥ كيلوغرام اخرى من البلوتونيوم . في حين سيستمر مفاعل دروفا باضافة ٢٠ _ ٢٥ كيلوغرام سنويا . وتخطط الهند لبناء مفاعل جديد لايخضع للاجراءات الوقائية ويكون على الاقل بحجم مفاعل دروفا .

❖ وبفضل هذا الاتفاق . يمكن للهند تحويل ما يكفي من اليورانيوم المحلي للاغراض العسكرية لصنع ١٢ الى ٢٠ قنبلة نووية اضافية في السنة ؛ . انظر

http://www.fissilematerials.org/ipfm/
site_down/ipfmresearchreport01.pdf



تعليقات على الصفقة النووية الهندو - امريكية

ي.ا. فيديا سيكيرا ◆

للقضية قيد المناقشة عواقب في جميع انحاء العالم . فليس هناك أي مكان او منطقة احجمت عن انتقاد الاتفاق النووي الهندي - الامريكي . فقد اوجد هذا الاتفاق مزيدا من الارتباك بين الدول بشأن معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية . وبدخول الولايات المتحدة وهي اقوى قوة نووية . الى هذه المعاهدة مع الهند . التي هي من البلدان التي لم توقع على معاهدة حظر الانتشار النووي . تكون قد اتخذت موقفا احادي الجانب في انتهاك معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية . وهي قضية خطيرة لها انعكاسات عالمية .

وفيما يتعلق بالاقاليم ، جلب الاتفاق الى جنوب آسيا وغربها خطرا كبيرا وهو انتشار الاسلحة النووية . ففي آسيا . تعد الصين وباكستان قوتان نوويتان وكلاهما متجاورتان مع الهند ، والاتفاق يزيد من تفاقم حدة العلاقات بين هذه الدول . ومن ناحية اخرى تهدد الولايات المتحدة ايران بسبب برنامجها النووي التي تقول انه للاغراض السلمية لتوليد الكهرباء . وبتحريض من الولايات المتحدة الامريكية . تم تحويل المسالة النووية الايرانية إلي مجلس الامن للامم المتحدة . واسرائيل هي البلد الثالث بعد الهند وباكستان الذي لم يوقع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية . وعلاوة على ذلك ، تعد اسرائيل من الدول التي تمتلك اسلحة نووية . وان لم يعلن عن ذلك صراحة . وتقوم الولايات المتحدة بتهديد البرنامج النووي السلمي لايران لحماية اسرائيل من أي هجوم عسكري محتمل منها . وبسبب القضية الفلسطينية غير المستقرة والغزو الامريكي للعراق وهجوم اسرائيل على لبنان . يبقى الوضع في هذه المنطقة وضعا متقلبا وغير مستقر .

وفي هذا الصدد ، اود ان اذكر " قضية فانونو " في اسرائيل . فكما تعلمون ان المواطن الاسرائيلي فانونو كان يعمل فنيا في منشاة نووية اسرائيلية . وقد تنبأ بمخاطر المنشآت النووية في اسرائيل في حال وقوع حادث كبير . ولكون اسرائيل اقليم صغير وسط مساحة من الارض ، ممكن لمثل هذا الحادث ان يكون له عواقب وخيمة على كل الدول المجاورة ، بما فيها البحر الابيض المتوسط وشمال افريقيا .

❖ منسق سكرتارية منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية.

وقد اعرب فانونو عن قلقه الى وسائل الاعلام في اوروبا ، لانه لايستطيع البوح بهذا الكلام داخل اسرائيل . خطفت الشرطة السرية الاسرائيلية فانونو واتت به الى اسرائيل متهمة اياه بالخيانة وحكم عليه بالسجن ثمانية عشر عاما .

احتفظ فانونو بهدوئه . حتى بعد ١٨ عاما من السجن لم يسمح له بمغادرة البلاد . وقيدت تحركاته وبقى تحت المراقبة الدقيقة . ولكن لا احد يعرف لحد الآن كم هي امنة المنشآت النووية الاسرائيلية . اضافة الى ذلك ووفقا للاتفاق النووي ستبني الهند العديد من المفاعلات النووية وستوسع من برنامجها المدني . وبمجرد ان يصل الى صيغته النهائية ، ستضغط امريكا على الهند لشراء مزيدا من التكنولوجيا النووية منها وكذلك شراء اليورانيوم من دول صديقة مثل استراليا .

ذلك سينتهك مجددا معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لأنه ليس من المفروض لاستراليا ان تبيع اليورانيوم لاي من الدول غير الموقعة على هذه المعاهدة . وهكذا يكون الاتفاق النووي الهندي ــ الامريكي قد خلق الفوضى وقام بتعريض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الى المزيد من المخاطر . بالاضافة الى ذلك ستتراجع اهمية عملية نزع السلاح ويستمر سباق التسلح في اقصى سرعته .

وبينما صرحت ايران علانية انه ليس لديها نية في التسلح النووي . تعد باكستان فعلا دولة نووية . ولايمكن منعها بذلك من أي تعاون نووي مع بلد نووي ثالث .

ولايعد سرا انه كان يوجد نشاطا نوويا سريا بين باكستان وكوريا الشمالية في الماضي . وليس معلوما فيما اذا كان يمكن ايقافه في المستقبل . لذا لايمكن لبلد او شعب محب للسلام ان يدعم الاتفاق النووي لأنه يخلق الشك اكثر من الثقة بين الناس .

الأتفاق النووي الهندي ــ الأمريكي

همسة عبد الحميد جنيدي◆

خلال الخمسين عاما الماضية كان هناك عداء كبيرواختلافات بين الهند وبين الولايات المتحدة تعمقت في الميدان النووي . في حين اضحت الهند اليوم الشريك الاستراتيجي الرئيسي للولايات المتحدة . فقد وقعت عددا من الاتفاقات الدولية مثل اطلاق القمر الصناعي الهندي الذي سمحت به امريكا . وتعزيز التعاون لمكافحة الايدز . وتعاون ٤٠ جامعة هندية مع الجامعات الامريكية في مجالات التكنولوجيا الحيوية . وتصنيع الاطعمة ، والتسويق . والاتفاق لنشر الديمقراطية . وغيرها من الاتفاقات مثل " الاتفاق النووي الهندي ــ الامريكي " .

يبدو هذا الاتفاق ظاهريا مربحا لكلا الطرفين . فالنسبة للهند . من المعروف انها تعاني نقصا في مصادر الطاقة وهناك قيودا تحد من وصولها الى التكنولوجيا النووية نتيجة للعقوبات المفروضة عليها بعد اول تجربة نووية لها في عام ١٩٧٤ . بيد ان ذلك كله سيتغير مع الاتفاقية النووية وسترفع هذه العقوبات . وستكون الهند قادرة على الحصول على تكنولوجيا نووية مدنية حرمت منها طويلا . وسيتم تزويدها بوقود اليورانيوم الذي سيستخدم في انتاج الاسلحة النووية قدر ماتشاء . وستسمح الولايات المتحدة ايضا بأن يتم التعاون بين الهند وبين دول اخرى في مجموعة موردي الاسلحة النووية . وبذلك ستعرف الهند بوصفها دولة نووية ذات تكنولوجيا نووية متقدمة .

اما بالنسبة للولايات المتحدة . فستفتح هذه الاتفاقية اسواقا جديدة في آسيا حيث يمكنها ان تصدر صناعتها النووية ، من معدات وتكنولوجيا اضافة الى العمالة الفنية .

وفي الواقع . لو تعمقنا في هذا الاتفاق . سنجد ان الولايات المتحدة هي من يحتاج الى اشراك الهند في مخططها العالمي . فهي تريد استخدام الهند كحصن في آسيا ضد بعض البلدان التي تكره سياساتها ولاتوافق عليها مثل ايران وباكستان والصين وغيرها . وبذلك تكون الولايات المتحدة قادرة على تحقيق حلمها الطموح بالهيمنة

❖ سكرتيرة القسم الدولي بمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية.



على العالم وباقامة نظام احادي القطب بالسيطرة على العالم .

تنتفع استراتيجية امريكا العالمية من مشاركة الهند ببناء نظام عالمي جديد . وماهذه الفكرة الا جزء من تحرك جغرافي ـ سياسي ضد الصين وايران وباكستان وجميع الدول التي تنتقد الولايات المتحدة . مما يقودهم الى سباق التسلح وزعزعة الاستقرار في آسيا .

فايران تعد . على سبيل المثال . الفاعل الاساسي في سوق الطاقة العالمي . وهي ثاني اكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) . وتملك 10 % من احتياطي النفط العالمي . وتملك ثاني احتياطي من الغاز الطبيعي .

وعلى الرغم من احداث ٩ / ١١ . فقد نجحت ايران في تبرئة نفسها من اتهامها المشاركة في هذا الحدث . واما الحرب على افغانستان والاطاحة بطالبان في كابول . والحرب على العراق واسقاط نظام صدام في عام ٢٠٠٣ . فقد ادت هذه العوامل كلها مع غيرها الى ظهور وضع جغرافي ـ سياسي جديد في آسيا الوسطى . وتبعا لذلك . اعطي هذا الامر مساحة اكبر لايران لتوسيع سلطتها وتطوير قدراتها النووية. وهو امر غير مقبول بالنسبة للولايات المتحدة .

ولذلك. تحاول الولايات المتحدة ان تخلق صورة لايران تصورها فيها عدوا لبلدان العالم العربي اكثر خطورة من اسرائيل بحيث يمكن ان تدفعهم للتورط في صراع مع ايران . بينما تقف امريكا لتراقب وتتمتع .

يحدث الامر ذاته في الهند التي يجري استخدامها لارسال رسالة الى ايران بشان اصرارها على امتلاك برنامج مستقل للتطوير النووي . في حين تشارك الولايات المتحدة تكنولوجيا المعلومات النووية والوقود النووي مع الهند . على الرغم من انها ليست من الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية مثل ايران .

ومنذ زيارة الرئيس الايراني السابق محمد خاتمي الى الهند في عام ٢٠٠٢ . اصبحت العلاقة الثنائية " شراكة استراتيجية " في مجال الطاقة . وصرح آنذاك وزير النفط الهندي ان سنة ٢٠٠٤ -٢٠٠٥ ستشهد عدة اتفاقيات مع ايران . وقع البعض منها بالفعل والبعض الآخر قيد الدراسة .

ويعد أضخم مشروع في هذه الشراكة الاستراتيجية هو مشروع مد خطوط انابيب

الغاز الطبيعي من ايران الى الهند عبر باكستان . تتجاوز آثار هذا المشروع اي توقعات للتعاون الاقتصادي الموقع بين اي بلدين لانه سيمكن الهند من للحصول على موارد الطاقة ويمهد الطريق لسطوتها دوليا . يعد مشروع خط الانابيب بالنسبة للهند مشروعا بالغ الاهمية لانه يجعلها ترتبط بآسيا الوسطى والصين ومع موانئ في الهند وباكستان . وبطبيعة الحال تقف الولايات المتحدة ضد هذه الشراكة بسبب اعتبارات خاصة بها .

ومما لاشك فيه ، تسيطر الشركات الامريكية فعليا على النفط في شرق اسيا . وتحاول الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. السيطرة على النفط والغاز في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين . ياتي ذلك على غرار سرعة بناء اوروبا للبنية التحتية لضخ موارد النفط والغازفي جميع انحاء اوروبا عبر البحر الابيض المتوسط. لتحتكر هذه الموارد وتهمش روسيا . علاوة على ذلك . لم تمارس الولايات المتحدة اية ضغوط على الهند للانضمام الى الحملة ضد الملف النووي الايراني . الا ان السفير الامريكي في الهند السيد ملفورد ربط تنفيذ الاتفاقية الهندية- الامريكية هذه مع سلوكيات الهند تجاه الملف النووي الايراني . وفي نهاية الأمر . صوتت الهند مرتين ضد ايران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووافقت على احالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن .

تنتهج ايران سياسة مزدوجة المعايير تجاه ايران . فمرة تشد الحبل على ايران في ملفها النووي. ومرة أخري تواصل علاقتها معها حسب ماتذكره التقارير تقوم فيها بتدريب القوات الايرانية الأمر الذي نفته الهند في وقت لاحق .

من الواضح ان الهند تلتزم " خطا موازيا " حتى الان . ولكن مع أي تصعيد عسكري ضد ايران . على الهند ان تختار بين الشريك العالمي الاكبر وهي الولايات المتحدة او الشريك الاستراتيجي الاقليمي والذي يكفل نموها الاقتصادي ووصولها الى آسيا الوسطى وافغانستان ، الا وهو ايران .

تقف كل من الصين وباكستان ضد هذا الاتفاق . بطريقة يمكن ان تشجع باكستان ان تفعل الامر نفسه مع الصين ، وخصوصا بعد موقف الولايات المتحدة المتارجح بين قبول ورفض توقيع اتفاق مشابه مع باكستان بسبب المخاوف حول سجل باكستان لكونها متهمة بمساعدة انتشار الاسلحة النووية . وهذا هو السبب الذي دفع امريكا

بعد ١١/٩ للتطلع الى نيودلهي لاهميتها في ردع باكستان عن دعم القتال في كشمير. وخلال حرب الولايات المتحدة على افغانستان . ضعف موقف باكستان الدولي . وهي التي تعد اكبر منافس للهند في المجالين السياسي والعسكري . والآن . بعد الاتفاق الهندي ـ الامريكي . تخشى باكستان من الفجوة المتزايدة باستمرار بينها وبين الهند.

يمكن لكل ذلك ان يؤثر على مبادرة السلام الجارية بين الهند وباكستان . وسيزيد من تعزيز جهودها في التحديث العسكري .

وسيحدث الامر ذاته مع الصين التي تشكل تهديدا خطيرا لكل من الهند و الولايات المتحدة لكونها تبرز قوة ناشئة .

وللتعليق على هذا الاتفاق . ذكرت الصين بوضوح انها تقف ضده . ولابد لاي خطوة نحو الانتشار النووي . وللاتفاق النووي بين امريكا والهند ان ينسجم مع القوانين المقبولة عموما ومع شروط معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية العالمية . ولاتقف الصين لوحدها ضد هذا الاتفاق وانما هنالك دول اخرى كذلك من مجموعة موردي الاسلحة النووية مثل المانيا واليابان وجنوب افريقيا وغيرهم . ويمكن للصين ان تتعرض لاغواء دعم البرنامج النووي في ايران وباكستان كخطوة معاكسة .

وعلى العكس من ذلك . تعد الولايات المتحدة الصين وروسيا معا تحديا خطيرا . ويمكن ان يشكلا قوة هائلة اذا ما انضمت الهند اليهما . ومن اهداف الولايات المتحدة هو ضمان عدم فعل الهند لذلك . بالاضافة الى سعيها الى افشال اي تطبيع بين الهند والصين . كما سيؤثر هذا الاتفاق بصورة سيئة على عملية النقاش الجارية بخصوص وقف التجارب الاسلحة النووية في الجزيرة الكورية .

واخيرا . تتبع الولايات المتحدة سياسة انتقائية للجزرة والعصا لربط الهند باستراتيجيتها الجغرافية ـ السياسية وبطموحاتها . وهذا الاتفاق من شأنه في الواقع تسريع سباق التسلح في آسيا بدلا من نزعه للسلاح النووي .

وتسعى الولايات المتحدة كذلك لادخال الهند في الدفاع المشترك الذي سيجعل الهند تعتمد على الولايات المتحدة في إجراءات الطاقة النووية جميعها .

تدعو منظمة تضامن الشعوب الافريقيه الآسيوية الى انشاء مناطق في آسيا والشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .

الأتفاق النووي الهندي ـ الأمريكي

واثره على حركة عدم الانحياز

ا . ا . م . مارلين◆

الاتفاق النووي الهندي الأمريكي واثره على حركة عدم الانحياز .

لم يكن من الممكن التصور قبل حوالي عقد ونصف ان يتم توقيع معاهدة نووية بين الهند والولايات المتحدة . حتى قد يعده البعض ضربا من الخيال . ولكنه اليوم واقعا بسبب التغير السريع في المشهد السياسي الدولي حيث انهار النظام القديم وتحول الاعداء القدامى الى اصدقاء جدد مما مهد الطريق لتحالفات جديدة خلقت واقعا جديدا . وهكذا خضعت الخريطة السياسية للعالم برمتها لبعض التغييرات . وكان ذلك نتيجة حتمية لانهيار الاتحاد السوفييتي السابق في عام ١٩٩٠ منهيا مايقارب من ثلاثة ارباع قرن من الحرب الباردة ومفسحا المجال الى عالم احادي القطب حيث برزت فيه الولايات المتحدة بوصفها اقوى بلد في التاريخ البشري المعروف .

وقد فرح الناس في ارجاء العالم كافة . بما فيهم الدول المنحازة مع الاتحاد السوفييتي السابق ان الولايات المتحدة التي تدعي انها نصير الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان والوصي على مثل هذه القيم كلها . قد برزت قوة عظمى وحيدة . فقد ظنوا جميعا ، وفي الحقيقة حلموا ان امريكا ستمحو الديكتاتوريات والاضطهاد في انحاء العالم اجمع . وانتشرت الأحاديث عن المبادىء الديمقراطية والقيم وعن جعل هذا الكوكب مكانا سلميا للجميع للعيش فيه في وئام . ولكن سرعان ماادرك الناس في جميع انحاء العالم ان ذلك ماهو الا حلم بعيد المنال . فقد كان للاقوياء والقوى المدمرة مثل صناعة الأسلحة والصناعة النفطية والشركات المالية المحتكرة والتكتلات المشتركة ، جدول اعمال احال هذا الكوكب في غضون عقد ونصف إلى اليوم الى ميدان قتل عالمي والى مقبرة .

وكان ذلك متاحا لان وسائل الاعلام الغربية القوية والتي تملكها هذه القوى المتحدة ، ساعدت في تضليل العالم وتشكيل الرأي العام بما يتناسب مع جداول

❖ في المجلس الرئاسي لمنظمة التضامن والسكرتير العام لهيئة التضامن الأفريقية - الأسيوية السريلانكية.



اعمالها . في هذا السياق نحتاج للتمعن في العلاقات الهندية ـ الامريكية المتنامية وفي تأثيرها المتنامي على حركة عدم الانحياز.

إن واحدا من اكثر التطورات المؤسفة التي برزت في الساحة السياسية العالمية في اعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي السابق كان هو الانهيار الحتمي والفعلي لحركة عدم الانحياز . فقد تلقت هذه الحركة تقريبا ضربة قاضية في وقت كانت في أوج تأثيرها في المحافل الدولية والاقليمية . وقد برزت حركة عدم الانحياز لعقود بانها الصوت المؤثر الوحيد الذي يسمع لمظالم البلدان النامية . ولفهم المأزق الحالي لحركة عدم الانحياز .اود ان اسلط الضوء باختصار على تاريخ هذه الحركة .

كما نعرف جميعا انه بعد مايقارب من اربعة الى خمسة قرون من الحكم الاستعماري الاوروبي الذي نهب موارد البلدان الآسيوية، والأفريقية، والأمريكية اللاتينية . بدأت هذه البلدان الواحدة تلو الآخرى في نيل الاستقلال وتحرير انفسها من اسيادها الاستعماريين وخاصة في الخمسينات والستينات .

آنذاك . كان العالم ينقسم الى قسمين ؛ قسم يهيمن عليه الغرب بقيادة الولايات المتحدة، والآخر تهيمن عليه الكتلة الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفييتي . وبدأت كل من القوى الغربية والاتحاد السوفييتي بالتنافس على نشر مناطق نفوذهما في الامم الجديدة . ونتيجة لذلك تحولت هذه الامم الى ساحات قتال للقوتين الكبيرتين مما نتج عن ذلك آثار مدمرة . وحدث ذلك ايضا في وقت كانوا يكافحون فيه من اجل دفع بلدانهم الى الامام لضمان حياة افضل لشعوبهما .

وقفت بعض هذه البلدان الى جانب اسيادها الغربيين . الاستعماريين، في حين اتجه آخرين الى الاتحاد السوفييتي مؤكدين بذلك على كرامتهم واستقلالهم . بينما قرر العديد ان يكون مستقلا ادراكا منه لمساوىء التحالف مع قوة واحدة وهكذا ظهر الى الوجود مفهوم عدم الانحياز .

ولكن كان العديد من المرتبطين بسياسات " العالم الثالث " متشككين للغاية حول مفهوم عدم الانحياز . ولم يحدث الا في الستينات عندما هزمت فيتنام الولايات المتحدة، وتبنت حكومات ثورية مثل كوبا وموزمبيق ولاوس وكمبوديا سياسة عدم الانحياز ان حصل هذا المفهوم على الدعم وأصبح مسألة اساسية في سياسات العالم .

ومن بين القوى المحركة الأساسية والأباء المؤسسين لهذه الحركة كان الرئيس تيتو في يوغسلافيا ، ورئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو . ورئيس مصر جمال عبد الناصر والدكتور سوكارنو في اندونيسيا . وفي الوقت الذي شجع الاتحاد السوفيتي فيه ودعم حركة عدم الانحياز كحاجز يحول دون التصادم مع الغرب. رفضها كلا من الولايات المتحدة واوروبا الغربية وتعاملوا بعداء معها . واشتاطت الولايات المتحدة غضبا عندما طالب المؤتمر الجزائر في عام ١٩٧٣ رؤساء دول عدم الانحياز بسيطرة اكبر على مواردهم الطبيعية . وكان ذلك رد فعل طبيعي للقوى الاستعمارية ولهيمنة الولايات المتحدة التي نهبت موارد بلدان العالم الثالث .

وفي العقود اللاحقة استجمعت حركة عدم الانحياز قوتها الدافعة وبرزت صوتا قويا للغاية في الامم المتحدة و المحافل الدولية الاخرى جميعا . مسلطة الضوء وفاضحة لظلم الغرب ونفاقه . واستمر هجوم الولايات المتحدة واوروبا الغربية على دول عدم الانحياز في الامم المتحدة وأستعانوا على ذلك بابتزاز دول العالم الثالث. ولكن بقيت حركة عدم الانحياز تدعم بثبات الكفاح من اجل التحرر. وواصلت فضح جريمة الغرب ضد العالم الثالث وخاصة دعمه للجرائم الصهيونية اليهودية ضد الفلسطينيين . ونتيجة فقط لمبادرة البلدان غير المنحازة اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا باعلان أن الصهيونية هي حركة عنصرية .

وبطبيعة الحال ، تكاثفت اللوبيات اليهودية الصهيونية التي تحكم الولايات المتحدة واوروبا لسحق حركة عدم الانحياز وجاءت تلك اللحظة عندما خططوا واسقطوا الاتحاد السوفييتي وبهذا ازاحوا قاعدة الدعم المهمة لحركة عدم الانحياز .

وهكذا مع انهيار الاتحاد السوفييتي القي بحركة عدم الانحياز الى حالة ركود في وقت كانت قد برزت فيه صوتا مؤثرا في العالم النامي.

وقد وضع هذا الحدث ايضا عملاق العالم الثالث . الهند . الداعية المتحمسة لحركة عدم الانحياز والمتحيزة للاتحاد السوفييتي لمدة طويلة . في وضع صعب للغاية . فليس بمقدور الهند في ظل التغير السريع للبيئة السياسية والاقتصادية العالمية ان تبقى في وضع المتفرج ولم يكن امامها سوى ان تغير من سياساتها السياسية والاقتصادية لتتناسب مع الضرورة الآنية ولتحمي مصالحها القومية .



سارعت الهند لاجراء تغييرات لتلبية متطلبات الوضع . فتحت اقتصادها وادخلت حوافز ليبرالية لجذب الاستثمارات الاجنبية . وحسنت العلاقات مع الغرب بل واقامت علاقات دبلوماسية مع اسرائيل وكيفت نفسها وفقا لتغير المشهد السياسي والاقتصادي العالمي .

ونتيجة لذلك بدا التزام الهند مع بلدان عدم الانحياز بالتراجع . ولم تكن الهند في وضع يمكنها من مساعدة حركة عدم الانحياز بالطريقة ذاتها التي فعلتها في الماضي . وبين عشية وضحاها اصبحت حركة عدم الانحياز بلا رابط. واضحت قيادة البلدان غير المنحازة تحت رحمة الولايات المتحدة واوروبا الغربية من كانوا جميعا لايوفرون جهدا لتدمير حركة عدم الانحياز ولم يضيعوا الوقت لسحقها . وقد عادت سياسة الهند الاقتصادية الجديدة وتحالفاتها السياسية الجديدة عليها بالفائدة لخدمة مصالحها القومية .

وقد سجل الاقتصاد الهندي متوسط نمو سنوي وصل حوالي الى٦٪ خلال العقد الماضي و ٨٪ في السنة على مدى السنوات الثلاثة الماضية ــ ويعد بذلك من بين اسرع المعدلات في العالم . ومع نشوء الطبقة المتوسطة . وزيادة اجمالي الناتج المحلي. والصادرات . والعمالة . والاستثمار الاجنبي يكمله سوق الاسهم المزدهر وانخفاض الديون الخارجية والاحتياطات الكبيرة للنقد الاجنبي . تعد الهند اليوم قوة عظمى متنامية مع الامكانيات كافة لتغيير ميزان القوى في اسيا والعالم .

تنظر الامم الاغنى وقادتها الذين يزورون الهند انها بلد يتمتع بامكانيات تجارية هائلة . وكانت النتيجة هي التزايد المستمر للروابط الهندية مع الغرب عموما ومع الولايات المتحدة بشكل خاص . وبلغ الامر ذروته في التوقيع على الاتفاق النووي بين الهند والولايات المتحدة .

هكذا كانت الهند تعيش معضلة لكونها عالقة بين علاقاتها مع الغرب التي استفاد منها البلد استفادة كبيرة على الصعيد السياسي والاقتصادي وحتى العسكري . وبين التزامها مع حركة عدم الانحياز للبلدان النامية التي حاصرتها التكتلات الغربية الموحدة تحت ستار العولمة والاقتصاد المفتوح .

وكانت النتيجة الحتمية ، وقد تتضارب الآراء ، هي مساومة الهند على التزامها تجاه حركة عدم الانحياز .



وجاء الاختبارين الرئيسين عندما انشات الهند علاقات دبلوماسية مع اسرائيل وما تلاه من ازدهار لعمليات دفاع مشترك وغزو الرئيس الامريكي جورج بوش غير الشرعي والاحتيالي للعراق ــ البلد غير المنحاز بقوة والذي يكاد يكون بلدا متقدما يتمتع الناس فيه بمستويات معيشية مرتفعة للغاية . وبمعدل معرفة عال جدا للقراءة والكتابة ، وخدمات صحية وغيرها من المرافق.

كانت حركة عدم الانحياز في طليعة من سلط الضوء على الجريمة والمظالم التي ارتكبتها الدولة اليهودية في اسرائيل . ولم تدعم حركة اخرى بهذه القوة والاستمرارية معاناة الفلسطينيين المؤسفة وتدين سياسات الإسرائيليين القمعية والعنصرية تجاه الفلسطينيين كما فعلت حركة عدم الانحياز . وحتى اليوم تقوم اسرائيل . المعروفة بسجلها الاجرامي . بمخالفة للقوانين وبزعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط كلها ، ومواصلة أعمالها الوحشية دون هوادة . باقية وصمة عار على المجتمع المتحضر .

وبوصفها احد مؤسسي حركة عدم الانحياز ايدت الهند ايضا النضال الفلسطيني من اجل التحرير وأدانت الاعمال الوحشية الصهيونية التي تمارس على الفلسطينيين. وكان ذلك مسالة سياسية عامة فاسرائيل دولة ظهرت الى حيز الوجود عن طريق التلاعب في الامم المتحدة . وواصلت بلا هوادة . سجلاتها الاجرامية والاعمال الوحشية والافعال القمعية . ومع ذلك اعترفت الهند باسرائيل واقامت علاقات دبلوماسية معها .

وبالتاكيد . انها لحقيقة معروفة وواقع ان الطريق لتكوين علاقات افضل مع الغرب. وخاصة مع الولايات المتحدة ، هو من خلال اسرائيل لان اليهود هم الحكام الفعليون الخفيون للولايات المتحدة وللغرب . لذا فافضل العلاقات مع الغرب تاتي مكافاة للاعتراف بإسرائيل ولغض الطرف عن جريمتها مع الفلسطينيين .

ومن المؤكد ان دولة عملاقة من العالم الثالث مثل الهند . او في هذا الشأن أي بلد آخر . لايمكن ان يكون له علاقات طيبة مع اسرائيل وفي الوقت نفسه ان يكون غير منحاز. وهكذا كانت علاقة الهند المتنامية مع اسرائيل الضربة القاضية لحركة عدم الانحياز التي ادانت بشراسة لعقود من الزمن السياسات الصهيونية القمعية



والعدوانية تجاه الفلسطينيين . تحتاج الهند اليوم ان تفعل المستحيل لتحقيق التوازن بين علاقاتها المتنامية بسرعة مع اسرائيل المستبدة وبين دعمها للحقوق المشروعة للفلسطينيين وحركة عدم الانحياز . ينبغي ان لاننسى ان العلم الاسرائيلي يحلق عاليا ايضا في القاهرة . مؤسس اخر لحركة عدم الانحياز . والتي كانت في زمن ما المركز الملهم لحركة التحرر الافرو ــ آسيوية . ولكن اليوم يجري تحييدها لتغض الطرف عن جرائم الصهيونية ولتتجاهل محنة الفلسطينيين .

وفي الوقت نفسه وضع ايضا غزو الولايات المتحدة للعراق الهند في موقف صعب وحساس لكون العراق . احد اقوى مؤيدي حركة عدم الانحياز . وكان يدعم قضية عدم الانحياز . فهذا البلد غير المنحاز ــ الذي تعرض طوال اثني عشر سنة الى عقوبات اقتصادية قاسية فرضتها الامم المتحدة بكفالة الولايات المتحدة و المملكة المتحدة ومساندة العرب . والتي وصفها البعض بانها ابادة جماعية ــ يرزح لاحتلال الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . وبعد مرور اربع سنوات على هذا الغزو قتل مايقارب المليون من المدنيين الابرياء . وشرد اكثر من مليون داخل البلد واكثر من مليونين انتهى بهم المطاف في مخيمات اللاجئين وحول البلد الى مسلخ .

هنا ايضا وضعت الهند في مازق . فمن ناحية تريد الهند اقامة علاقات اوثق مع الولايات المتحدة التي تغتصب وتدمر العراق الدولة غير المنحازة. ومن ناحية اخرى . يعني انتقاد هذه الجريمة النكراء معاداة سياسة الرئيس بوش التدميرية في العراق . وهذا بالتاكيد يضع سياسة الهند غير المنحازة تحت ضغط شديد . ان هذه السياسة بدأت تضعف اكثر عندما دعا خبراء الدفاع الهندي على نحو علني الى محور سياسي عسكري بين نيودلهي وتل ابيب وواشنطن . وقد بلغت العلاقات الهندية ــ الأمريكية المتصاعدة ذروتها بالاتفاق النووي بينهما الذي سحب الهند الى موقف الغرب المعاد بشدة لحركة عدم الانحياز .

وفي هذا السيناريو ياتي الادعاء الاخير الذي قام به مسؤول سابق رفيع المستوى في ادارة بوش . في حديث له عن ايران وكوريا الشمالية ومستقبل معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية في الهند في معهد دراسات الدفاع والتحليل (IDSA) "ان اصوات الهند ضد ايران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت تحت الاكراه". وقال " افضل مثل على ذلك هو الصوتين اللذين اعطتهما الهند ضد ايران في

الوكالة الدولية للطاقة الذرية " وأضاف : " انا اول من يعترف بان الاصوات كانت تحت الاكراه . "

ومع انزلاق الهند في الفلك الغربي وازدهار اقتصادها . لم يعد بامكانها بالتاكيد ان تتشبث بحركة عدم الانحياز التي تتلاشى سريعا وتفقد جميع ما اكتسبه البلد من منافع .

ومن ناحية اخرى ، حذر الرئيس بوش في سياسة الابتزاز المتغطرسة والمتهورة التي ينتهجها مع البلدان غير المنحازة قائلا " اما ان تكونوا معنا او مع الأرهابيين " في حربه المزعومة ضد الارهاب وبذلك وجه رسالة واضحة الى بلدان عدم الانحياز ليؤيدوا الولايات المتحدة ويستفيدوا او يتحملوا مواجهة العواقب السياسية والاقتصادية على حد سواء .

كانت هذه ضربة اشلت البلدان الأفريقية ــ الآسيوية الفقيرة غير المنحازة لان معاداة الولايات المتحدة تعني حرمان هذه الدول من المساعدات السياسية والاقتصادية التي هي في امس الحاجة اليها . كات الرسالة واضحة ومدوية عندما تم تعيين السيد بول وولفويتز ، النائب السابق لوزير الدفاع الامريكي وواحد من اهم مهندسي الحرب الامريكية على العراق ، رئيسا للبنك الدولي . ومن المؤكد ان البنك الدولي سوف يساعد فقط تلك البلدان التي تلتزم بالسياسة الامريكية وحملتها المدمرة ضد الارهاب التزاما شديدا .

ونتيجة لذلك أجبرت معظم الدول النامية غير المنحازة الى الالتزام بسياسة امريكا وشكل ذلك ضربة خطيرة اخرى لحركة عدم الانحياز . وباستخدام المساعدات المالية كسلاح يمكن للبنك الدولي ابتزاز البلدان الفقيرة غير المنحازة واستغلالها لتلتزم بتوجيهاتها في انتهاك السياسات والمبادىء غير المنحازة . ما الذي يمكن لبلدان العالم الثالث التي هي في امس الحاجة للمساعدة المالية ان تفعل في ظل هذه الظروف ؟ وكانت هذه ضربة اخرى لحركة عدم الانحياز التي عليها ان تختار بين مبادىء عدم الانحياز ومساعدة البنك الدولي. وهكذا صار من المحتم لحركة عدم الانحياز ان تتراجع بوصفها حركة فعالة مثلما كانت عليه قبل انهيار الاتحاد السوفييتي .

وظهر واضحا دور الهند المدمر لحركة عدم الانحياز خلال قمة عدم الانحياز الرابعة عشر التي عقدت في العاصمة الكوبية هافانا في الفترة من ١٥- ١٧ سبتمبر(ايلول) في العام الماضي .

وفي هذا الصدد اود ان اقتبس مانشرته المجلة الهندية الشعبية نصف الشهرية "فرونتلاين " Frontline في عدد اكتوبر ٢٠٠٦ فيما يتعلق بأداء الهند في هذه القمة . اضافت فرونتلاين ان الاعلان الذي دعا الى ضرورة اعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة . بما في ذلك توسيع نطاق مجلس الامن والسماح للحكم بالنقض "الفيتو " في مجلس الامن ليتم تجاوزها من قبل أغلبية الثلثين في الجمعية العامة . وقد اعرب الأمين العام للامم المتحدة كوفي عنان الذي كان في هافانا . لحضور القمة عن تاييده للدعوة لاجراء الاصلاحات . وكانت الولايات المتحدة مدعوة لحضور القمة الا انها رفضت حتى الاعتراف بالدعوة .

ادان الاعلان هجمات اسرائيل على لبنان وأيد التوصل الى حل سلمي للنزاع النووي الامريكي ــ الايراني .

تضمن الاعلان نداءا يدعو الى نزع السلاح النووي العالمي الشامل . وقد طالب العديد من الدول الاعضاء بمناطق خالية من الاسلحة النووية . وقد نقضت الهند هذا الاقتراح .

وقد سلط العديد من القادة الضوء في كلماتهم على حقيقة السيادة الوطنية للبلدان التي من الممكن ان تداس بالاقدام بصورة روتينية بسبب رفضها الانصياع لما يمليه الغرب . وقال راوول كاسترو في خطابه ان الولايات المتحدة تنفق اكثر من بليون دولار سنويا على الاسلحة والجنود. واضاف " وفكرة ان النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي اثبت عدم استدامته يمكن ان يتعزز بالقوة هي مجرد فكرة سخيفة". وبالمقارنة اتخذ رئيس الوزراء الهندي طريقا حذرا . فلم يوجه انتقادا مباشرا لسياسات واشنطن "الاحادية" التي زعزعت استقرار العالم منذ سبتمبر (ايلول) ٢٠٠١ . واقتبس من احد خطابات جواهر لال نهرو ، التي ذكر فيها " ان عدم الانحياز هو حرية العمل الذي هو جزء من الاستقلال " . وقال مانموهان سينغ ان وجهة النظر التعاونية لحركة عدم الانحياز ترفض مفاهيما مثل " صراع

الحضارات". وأشار الى ان الحركة تحتضن مختلف الديانات . والمعتقدات، والجماعات العرقية، والثقافات . وأضاف ينبغي ان تكون رسالة حركة عدم الانحياز الى العالم انه من الممكن العمل من اجل الوصول الى " ملتقى الحضارات " . وتحدث ايضا عن الحاجة الى اضفاء طابع الديمقراطية على نظام الامم المتحدة . وقال "يجب ان نتكاتف مع البلدان الاخرى المتشابهة في التفكير لتعزيز اضفاء الطابع الديمقراطي على عملية الحكم العالمي . لادخال سياسة عالمية جديدة تقوم على حكم القانون والعقل والعدالة " .

قال مانموهان سينغ " تظهر خطوط الصدع الناشئة " في السياسة الدولية اكثر وضوحا في غرب آسيا . واعرب عن رأيه في ان حركة عدم الانحياز كانت تحتل وضعا " فريدا " يؤهلها للاضطلاع بدور بناء في احلال السلام والوئام في المنطقة . ودعا كذلك الى مبادرة حركة عدم الانحياز الكبرى في افريقيا . وقال لابد للمبادرة ان تركز على الموارد البشرية والتنمية الزراعية وأستشهد كذلك بماهاتما غاندي بقوله ان حركة عدم الانحياز ينبغي ان تكون تجسيدا لاكتمال والوئام والعقل . وتوخى سينغ الدقة في اختيار كلماته في ساحة معادية لواشنطن لقرب وصول الاتفاق النووي الهندي مع امريكا الى مراحله النهائية .

ووراء الكواليس ، تؤدي الهند دورها " المعتدل " المعتاد الذي يساعد على التخفيف من البلاغة الصارمة التي تفضل الغالبية استخدامها في الاعلان . وقد حذر المسؤولون الهنود من " مذهب الفعالية " الذي يستخدم القوة لتحقيق الاغراض السياسية الذي ابدته حركة عدم الانحياز منذ ان تولت ماليزيا القيادة فيها قبل ثلاث سنوات . فقد ارتأوا ان التركيز قد انصب على " جدول الاعمال الاسلامية " منذ عام ٢٠٠٣ . وقال مسؤول كبير ان بغض النظر عما اذا كان الامر له صلة بحركة عدم الانحياز ام لا ، لايمكن للهند ان تحتمل ان تنأى بنفسها من هذه الحركة . ولكن الدبلوماسية الهندية لايمكن ان تحذف كلمة " الهيمنة " ؛ من النص النهائي .

نجحت الهند في رؤية ان الاعلان كان "محايدا ايديولوجيا" كما انها اعربت عن معارضتها لاقتراح اضفاء الطابع الرسمي على "اللجنة الثلاثية " في حركة عدم الانحياز التي تضم الرؤساء السابقين والحاليين والقادمين . ونظرا للاعتقاد الراسخ الذي كان سائدا بين اغلبية اعضاء حركة عدم الانحياز ــ لم يكن للهند أي خيار



سوى ان تساير قرار دعم فلسطين .

وفي الواقع , كانت بلغارد والقاهرة ودلهي وجاكارتا المراكز الاربعة الرئيسة في بداية حركة عدم الانحياز وقد خضع جميعهم الى تغييرات جذرية. فعدم الانحياز ماهو الا حبر على ورق في القاهرة حيث . في رأيي . حيدت الولايات المتحدة واسرائيل الحكومة هناك. وتم تمزيق بلغارد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وضمت جاكارتا الى الفلك الامريكي بعد ان دعمت الولايات المتحدة الانقلاب العسكري الذي اطاح بالرئيس احمد سوكارنو ، وخلف حوالي نصف مليون قتيل من المثقفين. ونصب في السلطة الجنرال سوهارتو في ظل دكتاتورية عسكرية لاتعرف الرحمة. وعلى الرغم من بقاء هافانا بلا تغيير الا انه كان لها قيودا خاصة . وترك بلد وحيد لقيادة حركة عدم الانحياز وهو الهند . ولكن علاقات نيودلهي المتنامية السياسية والعسكرية والاقتصادية منها مع الولايات المتحدة واسرائيل قد عرقلت هذه المهمة .

من المحزن ان الدلائل كلها تشير الى انه على الرغم من اللغة المنمقة و مؤتمرات القمة مثل اجتماعات هافانا . لن يكون لحركة عدم الانحياز منتدى فعال كما كان في الماضي ومن الممكن ان تختفي من تلقاء نفسها لعجزها على الصمود امام الكواليس السياسية العالمية المتغيرة .

وعلى الرغم من ان هذا الاحتمال قد لايمثل رغبة أي منا الا انه قد يكون للاسف واقعا .

الاتفاق النووي الهندي - الأمريكي

الهند، جنوب آسيا، حركة عدم الانحياز، النظام العالمي

ورقة قدمها :

انطونيو اي . باريس ❖

تطلع التقدميون عبر التاريخ في الفلبين وفي اجزاء اخرى من اسيا الى الهند بوصفها زعيما لحركة عدم الانحياز في هذا الجزء من العالم . وبالتالي على انها حصنا ضد التدخل السياسي الاجنبي (الامريكي في الاساس) . والضغوط العسكرية والاقتصادية على بلدان هذه المنطقة التي تحاول رسم مسارات مستقلة للتنمية . وستكون الهند دائما في الذاكرة بسبب "بانشاسيلا " او " المباديء العشرة " لمؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ والتي ادت الى مولد حركة عدم الانحياز .

و كان ينظر الى الهند لفترة طويلة استمرت حتى بعد مايسمى ب " نهاية الحرب الباردة " وزوال المجتمع الاشتراكي في اوروبا الشرقية . على انها القوة التي يمكن الاعتماد عليها للدفاع عن روح باندونغ للتعايش السلمي بين الامم . والتعاون من اجل التقدم فيما بين البلدان النامية . ولكن حدثت تغييرات جذرية في الرؤية المأخوذة عن مواقف الهند منذ " الاتفاق " النووي الهندي - الامريكي الذي ورد في البيان المشترك الصادر في يوليو (تموز) ٢٠٠٥ لدوبيا بوش ورئيس الوزراء مانموهان سينغ في العاصمة واشنطن .

وجه " الاتفاق " النووي الهندي __ الامريكي ضربة الى الحملة العالمية لنزع السلاح النووي . فاضفاء الشرعية الفعلية هذه على قدرة الهند لامتلاك الاسلحة النووية يمزق عمليا معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية . وهو الالتزام الوحيد المتعدد الاطراف نحو نزع السلاح النووي من الاعضاء الخمسة الدائميين في مجلس الامن في الامم المتحدة . (ملاحظة : من الواضح انه مثال عن المعيار الامريكي المزدوج : ففي الوقت الذي تستعد فيه الولايات المتحدة الامريكية لتقديم المواد النووية الى الهند ، *تتأهب لحرب تسحق فيها محاولة ايران لتطوير قدرات نووية تعد* انتهاكا لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية) .

❖ المحامي والسكرتير الوطني لمجلس السلم والتضامن الفلبيني.



سيسمح " الاتفاق " للهند بالاستفادة من اليورانيوم المنتج محليا كله حصريا لانتاج المواد الانشطارية (القنبلة الذرية) . وهذا من شانه ان يحث باكستان المنافسة لتصعد من برنامج اسلحتها النووية لمواكبة الهند . محولين بهذا منطقة جنوب اسيا الى منطقة اكثر تقلبا . واكثر من ذلك . ثمة اجزاء اخرى من " الاتفاق " الاكبر لها تداعيات سلبية اضافية على قارتنا برمتها .

ونظرا للتعاون المتزايد في " مجموعة السياسة الدفاعية " بين الهند وامريكا . وفي" فريق العمل المشترك لمكافحة الارهاب- المضاد". فهناك مخاوف من ان الهند ستكون الآن بمثابة مجند (السباهي) العصر الحديث يخدم مصالح الولايات المتحدة التوسعية في آسيا . تمثل السياسات الامريكية . وخصوصا في ظل نظام بوش الحالي . النقيض الكامل للمسؤولية الاجتماعية. وا لمحاسبة الديمقراطية. والقيم الاخلاقية التي تتبناها حركة عدم الانحياز . وسيكون للتعاون مع الولايات المتحدة في مسائل السياسة العامة وفي "مكافحة الارهاب -المضاد" . تاثيرات سلبية على الشعب الهندي وعلى البلدان ا لمجاورة للهند وعلى دور الهند في حركة عدم الانحياز. ففي السابق كان الحليف الوحيد للولايات المتحدة في شبه القارة هو الباكستان . والتي استضافت معسكرات تدريب ا لمجاهدين الذي ارسلوا لمحاربة الحكومة في افغانستان التي يدعمها السوفييت (وتضمنت بعض ا لمجاهدين الفلبينيين الذين شكلوا في وقت لاحق عصابات ارهابية بعد عودتهم الى بلادنا) . ومازال الباكستان في ظل دكتاتورية مشرف حليفا رئيسا للولايات المتحدة الامريكية . وهي خامس اكبر متلقي للمساعدات الامريكية . فهي تتلقى ٧٨٥ مليون دولار من ميزانية بوش القادمة . التي تضم ٣٠٠ مليون دولار على شكل معونة مباشرة للقوات المسلحة الباكستانية التي هي قاعدة السلطة لمشرف .

ويقصد بالدعم الامريكي للجنرال مشرف وقواته المسلحة (الذي قام بانقلاب عام١٩٩٩) هو اعطاء فكرة بان ذلك هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق من اجل حكم باكستان . وانه لا غنى عنهم في حرب بوش ضد ماتبقى من القاعدة وقوات طالبان التي تشير التقارير الى انهم قد اعادوا تجميع صفوفهم في باكستان في المنطقة القبلية المتاخمة لافغانستان . وبقاء دكتاتورية مشرف العسكرية في السلطة يسمح لامريكا باحتواء الاحتجاجات ضد الضربات الجوية احادية الجانب ضد اهداف داخل الاراضي الباكستانية .

ومع ذلك . لاتزال دكتاتورية مشرف شريكا مكرها في حرب بوش على التطرف الاسلامي . فقد استمر مشرف بتصنيف هؤلاء المجاهدين الناشطين في كشمير "بالمقاتلين من اجل الحرية" ، في حين تتردد القوات المسلحة الباكستانية عموما في محاربة هؤلاء المجاهدين الذين ساهموا في السابق بالدعم والتدريب في الحرب ضد حكومة افغانستان التي يدعمها السوفييت .

يحتاج نظام مشرف ايضا الى الاحزاب الدينية المتطرفة لتساعده في ابعاد القادة المعتدلين عن المشهد السياسي مثل رئيسي الوزراء السابقين بينظير بوتو ونواز شريف . ويعتقد مشرف ايضا ان خططه الموضوعة لجلب الديمقراطية الى العالم الاسلامي ستتاثر من الحملة المتواصلة ضد المتطرفين .

يشكل هذا التردد من جانب دكتاتورية مشرف عاملا في الحلف الامريكي مع نظام سينغ في الهند . فلا ينظر الى نظام سينغ بوصفه شريكا في العولمة حسب وانما يعد ايضا حليفا استرتيجيا ضد العالم الاسلامي بصفة عامة . فقد دفع نظام سينغ الهند الى التجارة " الحرة " والى تحرر اكبر من الأنظمة ونطاق أوسع من الشركات ومن نظام الخصخصة . وهو يؤيد تعزيز القومية الهندوسية واضعاف المنظمة العمالية والانجراف نحو مزيد من أساليب الحكم الاستبدادي . وفي ظل نظام سينغ.أصبح نمط الرأسمالية الأمريكية نموذجا لسلطة النخبة الهندية .

وبالتاكيد . يتبجح نظام سينغ انه بفضل سياساته المؤيدة للرأسمالية . لدى الهند الان اكبر عدد من اصحاب البلايين في آسيا استنادا الى مجلة فوربس لعام ٢٠٠٧ التي صنفتها من اغنى شعوب العالم . وقد افادت مجلة فوربس ان الهند فيها ٣٦ بليونيرا مع مجموع القيمة الصافية ١٩١ بليون دولارا . دافعة اليابان الى المركز الثاني مع ٢٤ بليونيرا فقط ومجموع القيمة الصافية ٦٤ بليون دولارا . غير ان بلايين الارباح الراسمالية على النمط الامريكي قد ادت في كل مكان . حتى في الفلبين . الى تدمير البيئة والى الفقر المدقع بين الجماهير الغفيرة للطبقة العاملة والى غيرها من الآثار الاجتماعية الضارة . ولايمكن ان تشكل الهند استثناء لهذا .

وفي الوقت الذي وقفت فيه حكومات الهند السابقة موقف تضامن مع الشعوب المضطهدة وحركات التحرر الوطنية ، تماشيا مع مبادئ حركة عدم الانحياز ، ادار



نظام سينغ ظهره عمليا للشعب الفلسطيني واصبح شريكا رئيسا للدولة الصهيونية في اسرائيل . وفي عام ٢٠٠٥ اشترت الهند قيمة مايقرب من بليوني دولار امريكي اسلحة من اسرائيل . لتصبح بذلك الزبون الاول لصناعة " الدفاع " العسكري الاسرائيلي . وكذلك . تعد الهند الان ثاني اكبر شريك تجاري لاسرائيل الصهيونية . " فالاتفاق " النووي الهندي ذ الامريكي هو نتيجة منطقية لسياسات نظام سينغ في رفع القوانين عن السرقة التي تمارسها الراسمالية . والشروع في تاسيس نظام عسكري قوي . واغناء عقدة اسرائيل الصناعية ذ العسكرية الاجرامية . والتسامح مع الاتجاهات الفاشية والشوفينية الهندوسية داخل الهند .

لذا يعد نظام سينغ حليفا مثاليا لبوش في " حربه على الارهاب " . وتحالفه الوثيق مع الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ، وحربه المستمرة غير المعلنة مع باكستان حول كشمير . وسعيه للهيمنة على مسلمين بنغلادش ودول اخرى مجاورة . وسياساته وممارساته التمييزية ضد المسلمين الهنود . هي اهم اوراق اعتماده حليفا . ضمن هذا السياق تم تزوير " الاتفاق " النووي الهندي ذ الامريكي . وضمن هذا السياق ايضا تفقد الهند في ظل نظام سينغ دورها في حركة عدم الانحياز .

يقع الالتزام على الشعوب التقدمية في جميع انحاء العالم لمناشدة الحكومة الهندية للانضمام مجددا الى صفوف البلدان التي تناضل من اجل الحرية والديمقراطية . والى الوقوف متضامنة مع الشعوب كافة التي تحارب ضد الامبريالية والاضطهاد الصهيوني ، ولاستعادة موقع الصدارة في حركة عدم الانحياز .ولكن في نهاية المطاف . يترك الامر للشعب الهندي ليمارس ضغطا جماعيا على حكومته لتفعل ذلك .

لاتقلق ــ انها مجرد نهاية العالم

رؤيا شبه منسية

مكان الهند في سياق الحاجة الملحة لنزع السلاح النووي عالميا

بقلم . جون هالام ◆

مقدمة

كتبت هذه المقالة في البداية في اعقاب خطاب كوفي عنان في برينستون للامم المتحدة في ٢٨نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٦ . وبعد اعلان روما . ومنذ ذلك الحين . كتب كل من كيسنجر، و نون، و شولتز، واخرون يدعون الى الابطال النووي في صحيفة وول ستريت اليومية وقد كتب ميخائيل غورباتشوف على النمط ذاته .

لقد قررت الاستعانة بهذه الكتابات لاضع الهند والاتفاق الهندي ــ الامريكي في السياق العالمي لنزع السلاح النووي . وللتاكيد على الحاجة الملحة لتلك الضرورة كما اكد عليها حتى وقت قريب معظم الشخصيات البارزة في العالم . سأسهب في الحديث عن نزع السلاح الاقليمي والعالمي اكثر من الحديث عن " الاتفاق " . الذي حلله الآخرون بكفاءة اكبر . ترتبط الحاجة الملحة لنزع السلاح النووي ارتباطا وثيقا مع الحاجة لتقليل المخاطر النووية ومع نزع السلاح النووي بين الهند وباكستان . وفي الواقع اذا كان بمقدور كل من الهند وباكستان الشروع بتحويل علاقتهما والبدء ببناء نووي (مناقض لسباق التسلح الحالي) . يمكنهما عندئذ ان يضطلعا بدور فعال في قيادة بقية العالم نحو القضاء على الاسلحة النووية وفقا للمادة (السادسة) من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية والاعلان الختامي لمؤتمر عرض معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية عام ٢٠٠٠ .

❖ هو مؤلف ومنسق مشترك بالتعاون مع رابطة مواطني العالم، في تقديم نداء حول وضع التشغيل للأسلحة النووية والذي تم التوقيع عليه من ٤٤ حائز علي جائزة نوبل . وهذا مادعا كوفي عنان لوضع هذه القضية كاولوية علي أجندة مؤتمر مراجعة حظر انتشار السلاح النووي عام ٢٠٠٥. فضلا عن بروز الموضوع في عدد من أوراق عمل عدد من البلدان. وقد حضر اللجنة الأولي من الجمعية العامة للأمم المتحدة في اكتوبر الماضي والقي محاضرة هناك حول وضع التشغيل للسلاح النووي.



ومن الواضح ان " الاتفاق " بين الهند وامريكا لم يفعل شيئا لمواصلة تحقيق هدف القضاء على الاسلحة النووية ، في وقت اعلن فيه عدد كبير جدا من الاشخاص البارزين ان مستقبل الجنس البشري يتوقف على تحقيقه . وبدلا من ذلك جعل الاتفاق امتلاك الهند للاسلحة النووية شرعيا . وسوف يؤدي الى مزيد من سباق الاسلحة النووية في شبه القارة.

وعلى الصعيد العالمي ، سوف يشجع ببساطة تلك الامم التي تريد امتلاك اسلحة نووية بضرورة الحصول عليها . ويضعف نظام معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية بمجمله على نحو جذري .

ومهما كانت الانتقادات التي ناخذها على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية . فان العالم افضل حالا بوجودها مما هو عليه بدونها . وبدون مصداقيتها سيتآكل العالم اشلاء بفعل اتفاقات "استثنائية" مثل الاتفاق الحالي .

ولكي نفهم اكثر موقف الهند وباكستان في السياق العالمي للاسلحة النووية لابد من التوقف عنده الان .

الأسلحة النووية ــ القضية المنسية وضرورتها ؛

ثمة قضية اصدرحولها على مدى الايام الاخيرة من نوفمبر (تشرين الثاني) كل من هؤلاء تحذيرات منذرة بكارثة ــ الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان . و الامين العام الحالي للامم المتحدة بان كي مون . ومؤتمر القمة العالمي للحائزين على جائزة نوبل . وا لمجلس الاستشاري لنشرة العلماء الذريين التي تضم ١٨ عالما حائزا على جائزة نوبل . وهنري كيسنجر ، وسام نون ، و و . بيري ، وتشارلز شولتز . وميخائيل غورباتشوف (ظهرت كتاباتهم جميعا في صحيفة وول ستريت اليومية) والفاتيكان . انها قضية اثارت في عام ١٩٨٠ اهتمام مئات الآلاف من الناس في الشوارع وكانت لسنوات وعقود موضوعا في قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة . والبرلمان الاوروبي . وغيرها من الهيئات التشريعية في انحاء العالم كافة بما في ذلك مجلس الشيوخ الاسترالي. والقرارات التي مرت في الجمعية العامة باغلبية ساحقة تصل الى ٨٠٪ او حتى ١٦٢ صوتا ضد اثنين ، اشارت روتينيا الى هذه القضية بكونها تهديدا لبقاء البشرية ، كما فعل كوفي عنان ، والفاتيكان ، وكيسنجر ، وغورباتشوف

ومؤخرا الفائزين بجائزة نوبل للسلام .

وقد يتبادر للذهن ان هذه القضية ستكون على الصفحات الاولى من كل صحيفة . وقد كانت كذلك منذ سنوات عديدة .

ومع ذلك لم تثر تصريحات الشخصيات البارزة حول الضرورة الملحة لهذه القضية اي اهتمام الا بالكاد . وهذه الحقيقة يجب ان تكون مقلقة اكثر من القضية ذاتها . فالقضية هي بالتاكيد ، قضية الاسلحة النووية . وكانت قضية نهاية العالم . وللأسف مازالت كذلك. ولسوء الحظ . يبدو ان الرأي العام يعدها " رؤية نبوئية تعود للايام الخوالي " على الرغم من ان العديد من الشخصيات المهمة قد اشارت بوضوح الى انها ، للاسف قضية معاصرة الى حد كبير .

ففي الثمانينات ، توقعنا حرفيا ان العالم سينتهي الخميس القادم من نهاية الاسبوع او مايقارب ذلك ، وتم تعبئة مئات الآلاف من الناس في شوارع المدن في العالم اجمع . واذكر بوضوح الاجتماعات التي جرت في سيدني . وحضرها مئات الالاف من الناس .

ولاتزال معارضة الاسلحة النووية قوية في بريطانيا العظمى حيث تشن حملة نشطة على استبدال صورايخ ترايدنت النووية . ولاحظت ، انه هنا في الهند ، قد انصب التركيز الرئيسي للنقاش مؤخرا على الاتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية . ويحدث ذلك بقوة ايضا في اوروبا الغربية . نظرا لوجود ٤٠٠ من الاسلحة النووية التكتيكية الامريكية التي يبدو انها تركز التفكير في نقطة معينة .

ولم يضع المغزى الحقيقي لقضية نزع السلاح النووي حتى عند الحكومة الهندية في الثمانينات .

فقد ناشد راجيف غاندي ، في خطابه في الجمعية العامة للامم المتحدة في ٩ يونيو (حزيران) ١٩٨٨ قائلا: "لاتعني الحرب النووية موت مائة مليون نسمة . او حتى الف مليون ، وانما تعني انقراض اربعة الاف مليون ؛ نهاية الحياة التي نعرفها على كوكبنا الارض . حضرنا الى الامم المتحدة سعيا لطلب دعمكم لوضع حد لهذا الجنون " .

وكان بالطبع محقا تماما . وتكمن المشكلة في انه مايزال محقا حتى الآن . كما



شهدت له بذلك مؤخرا جدا شخصيات بارزة رفيعة المستوى .

وحتى رونالد ريغان رأى المشكلة ودعا الى ازالة " الاسلحة النووية جميعها " . التي عدها " غير منطقية للغاية . ولا انسانية جدا . ولانفع فيها الا للقتل وربما لتدمير الحياة على الارض وللحضارة " . تقاسم ميخائيل غورباتشوف هذه الرؤية . التي كان قد اعرب عنها رؤساء امريكا السابقين .

اقتربنا اكثر مما كنا نعرف في ذلك الوقت . ونعلم الان انه كان هناك اكثر من عشرات المرات التي اعتمد فيها مصير البشر والكائنات الحية على الحكم الصحيح للضباط العسكريين المتوترين او لرؤساء ثملين لديهم خلفية من الاضواء اللامعة وصفارات انذار تنوح وحقائب نووية تصدر صريرا .

الشتاء النووي . هو النتيجة المحتملة لاستخدام آلاف الرؤوس الحربية النووية . ربما قد يعني (وعلى الرغم من انه قد حذف من جدول الاعمال الا انه مازال يحمل المعنى) نهاية "الحضارة" وانقراض معظم الانواع البرية . ويمكن جدا ان يكون نهاية للبشر . ولكن . ينبغي الا ابالغ ، كما ذكرني مرة زميل ناشط في رسالة الكترونية ،

" جون . لاينبغي القول ان اتساع نطاق استخدام الاسلحة النووية سيعني نهاية الحياة برمتها . فهي قد تكون غالبا بكتريا لاهوائية لاغير " . من الجيد ان يعيد لك احدهم . حس التناسب .

حينذاك . لايعرف معظمنا التفاصيل المريعة وغالبا لانريد ان نعرف . فنحن نعرف ان المخاطر تملأ الكوكب .

ومازالت لحد الآن . ولكن يبدو اننا نسينا او يبدو اننا لم نعد نبالي . والى يومنا هذا . يوجد حوالي ٢٠٠٠ رأسا حربيا استراتيجيا في كل من الولايات المتحدة وروسيا في حالة دائمة من " الاطلاق ــ عند ــ الانذار " . وعلى استعداد لهجوم في غضون دقائق. فما ان يسمع جورج بوش اصواتا من " الله " يخبره فيها ان يقوم بذلك . او في لحظة خطأ في الحاسوب ، وذعر وسوء تقدير .

اننا ندين بوجودنا بكل معنى الكلمة الى مجموعة من الاشخاص غير المرغوب فيهم ــ *الى العقيد ستانيسلاف بتروف قائد فيلق الصواريخ السوفيتية الذي* قرر في ٢٦سبتمبر (ايلول) من عام ١٩٨٣ عدم الضغط على الزر الأحمر اللامع ، والى



المساعد المجهول للرئيس يلتسين الذي قال حين اخطا بصاروخ نرويجي للبحوث الجوية حاسبا اياه الضربة الاولى للولايات المتحدة " عفوا سيدي الرئيس لننتظر دقيقة اخرى " ، والى القائد الامريكي المسؤول عن صاروخ minuteman الذي اصدر امرا للمركبات العسكرية الثقيلة التي قيدت فوق ابواب مستودع للأسلحة النووية تحت الأرض لتشكل حاجزا ماديا ليتصدى للهجوم .

من المؤمل مستقبلا (ان لم يكن ذلك الآن) ان لايكون على الشعوب في المدن الهندية والباكستانية ان تدين بوجودها الفعلي الى برودة اعصاب والتفكير المتعجل للعقيد سينغ او محمد .

وماتزال قضية الاسلحة النووية بالنسبة لمعظم الناس هي قضية نهاية العالم مثلما كانت ذات مرة في زمن بعيد يدعى الثمانينات . وكان يفترض ان يكون قد توقف في عام ١٩٩٠ .

لهذا كان ينبغي ان يكون بمثابة الصدمة عندما استغل كوفي عنان مناسبة القائه خطابا في جامعة برنستون ، في ٢٨نوفمبر (تشرين الثاني)من العام الماضي . ليذكرنا اننا حقا لانملك عذرا لجهلنا وان الساعة النووية ليوم القيامة ماتزال تدق .

كان ينبغي لتصوير عنان للموقف ان يكون مروعا . وكان لابد ان يحتل الصفحات الاولى من الاخبار .

لقد كرر للذين نسوا منا كيف كان الامر عليه في الثمانينات ان ، " هذه الأسلحة تشكل تهديدا فريدا للانسانية جمعاء " .

و

" هذه الأسلحة تقدم تهديدا وجوديا فريدا للبشرية جمعاء " لم يتغير أي شيء من ذلك .

وقد شبه الموقف بآخر حيث ،

" قلت في وقت سابق من هذا العام اننا " سائرون في نومنا نحو الكارثة " . وفي الحقيقة، الأمر اسوء من ذلك ـــ فنحن نيام في غرفة قيادة طائرة سريعة الحركة . *وما لم نصحو ونتولى السيطرة ، فالعواقب كلها قابلة للتنبؤ .* "



اكد عنان في بيانه ان كل من نزع السلاح النووي وحظر انتشاره يسيران جنبا الى جنب ويعزز احدهما الآخر . ولايمكن لأحد . كما تفعل ادارة بوش . ان يقسو على الامم الأخرى لانها تريد امتلاك الاسلحة النووية ومن ثم تضع خططا لنفسها ل"رؤوس حربية بديلة موثوقة " او " خارقات ارضية نووية قوية " .

ووفقا لعنان :

" ان انصار حظر انتشار الاسلحة النووية اولا " ـ في الدرجة الاولى الدول التي تملك اسلحة نووية ومؤيديهم ـ يعتقدون ان الخطر الرئيس لاينجم عن الاسلحة النووية بحد ذاتها . وانما عن طبيعة مالكيها . وبالتالي . عن انتشار الاسلحة النووية الى دول جديدة والى جهات فاعلة من غير الدول (مايسمى " بالانتشار الافقي ") . وتقول الدول المالكة للاسلحة النووية انها نفذت مرحلة كبيرة لنزع السلاح منذ نهاية الحرب الباردة . ولكن مسؤوليتهم عن السلم والأمن الدوليين يتطلب منهم الحفاظ على الردع النووي .

ومن ناحية اخرى . يقول انصار " نزع السلاح اولا " ان العالم يكون عرضة للخطر اكثر بوجود الترسانات النووية وتطويرها المستمر (مايسمى بالانتشار العمودي). تتهم العديد من الدول غير ممتلكة لسلاح نووي الدول التي تملكه بالتراجع عن الالتزامات التي قطعتها على نفسها في عام ١٩٥٥ (عندما مددت معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية الى اجل غير مسمى) و كررت ذلك مؤخرا في عام ٢٠٠٠ . فبالنسبة الى هذه البلدان ، قد تحولت معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية " الصفقة الكبرى " الى خداع . فقد لاحظوا ان مجلس الامن في الامم المتحدة كثيرا مايصف انتشار اسلحة الدمار الشامل بكونه تهديدا للسلم والامن الدوليين . ولكنه لم يعلن ابدا ان الاسلحة النوووية بحد ذاتها تمثل هذا التهديد . فهم لم يروا اي تحرك جدي نحو نزع السلاح النووي . ويدعون ان انعدام مثل هذا التحرك ينذر "بتميز عنصري " دائم بين " من يملكون " و " من لايملكون " اسلحة نووية .

هذا هو ، او كان ، موقف الهند وموقف الكثير من دول حركة عدم الانحياز التي تمثل اصواتهم لحد الآن ٣/٢ - ٤/ ٣ من هذا الكوكب .

ولكن بالتاكيد لن تحل مشكلة " التمييز العنصري النووي " عن طريق اعطاء كل



فرد سلاحا نوويا ليملكه ، او عبر اضفاء الشرعية على الترسانة النووية لاي كان ــ سواء كانت تعود لامريكا ، او لروسيا . مع كل قدراتهم شاملة الدمار . ولا عبر الامكانات الاكثر تواضعا نوعا ما للرؤية النبوئية الاقليمية التي يقدمها سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان .

ويبقى ربما اضفاء الشرعية على الترسانة النووية للهند النتيجة الوحيدة الاكثر وضوحا "للاتفاق الهندي ــ الامريكي" . وكون ترسانة باكستان لم تمنح الشرعية على نحو مماثل سيؤدي ذلك حتما الى منافسة مستمرة مع الهند . والى استمرار سباق التسلح النووي الاقليمي . في حين ان المطلوب هو العكس ــ بناء للثقة والمصداقية يرافقه " هبوط " في ارصدة الاسلحة النووية .

في غضون ٤٨ ساعة من خطاب كوفي عنان في برينستون . اصدر مؤتمر القمة السابع للحائزين على جائزة نوبل للسلام بيانه الختامي من البيان الختامي لمؤتمر القمة المنعقد في ١٦- ١٩ نوفمبر (تشرين الثاني) في روما .مؤكدين فيه على ضرورة إزالة الاسلحة النووية .

كتب الفائزون بجائزة نوبل للسلام الأتي :

" نحن . الفائزين بجائزة نوبل للسلام والمنظمات الفائزة بها .وا لمجتمعين في روما . ايطاليا . نشعر منذ سنوات بانزعاج بالغ بسبب عدم اهتمام الرأي العام والارادة السياسية على اعلى المستويات في الدولة الى ضرورة إزالة الاسلحة النووية . فهناك اكثر من ٢٧٠٠٠ من هذه الاجهزة التي تهدد الحضارة . مع مايزيد عن 95 % منها في ايدي الولايات المتحدة وروسيا . فهذا الخطر يهدد الجميع ولهذا يتحتم على كل فرد العمل على ازالته قبل ان يقضي علينا جميعا" .

وقد اشاروا من بين امور اخرى ، كما فعل كوفي عنان ، الى الجنون المطبق للابقاء على الالاف من الرؤوس الحربية النووية في حالة " الاطلاق ــ عند ــ الانذار " في الولايات المتحدة وروسيا .

وفي عام ٢٠٠٦ ، وقع نحو ٤٤ من الحائزين على جائزة نوبل بيانا حررته انا . يحثون فيه على ايقاف حالة الاطلاق ــ عند ــ الانذار من الاسلحة النووية .

وقد حصل هذا البيان على دعم كبير في مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي الاخير .

واشار الحائزون على جائزة نوبل في مؤتمر قمة روما الى النفاق في تمرير قرارات مجلس الامن المتعلقة بكوريا الشمالية في حين تنشئ الدول المعروفة بامتلاكها للاسلحة النووية لجيل جديد كامل من الاسلحة النووية . ولاصدار تعاليم لاستخدامها الخاص لتقليص العوائق امام استخدام الاسلحة النووية " لاظهار انه بامكاننا فعل ذلك "

ووفق ماجاء في البيان :

" تريد الدول المالكة للاسلحة النووية ان تحتفظ باسلحتها الى الابد . وفي الوقت ذاته تدين كل من يحاول الحصول عليها . فالتباهي بهذه الصورة بالتزامات نزع السلاح امر غير مستمر" .

وفي الاسابيع التي ادت الى صدور هذه البيانات القوية . ادلت شخصيات مثل هانز بليكس بامور مماثلة بتفصيل اكبر في تقرير اسلحة الدمار الشامل ، الذي كان لي شرف رؤية مناقشته في اللجنة الاولى للامم المتحدة في اكتوبر (تشرين الاول) . اثار بليكس في تقرير اسلحة الدمار الشامل النقطة ذاتها التي اثارها كل من الحائزين على جائزة نوبل وعنان ، والتي تتعلق بالنفاق المناف للعقل الذي يطالب الاخرين مثل ايران وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ــ ان يبقوا خالين من الاسلحة النووية . في حين هزات القوى المعروفة بامتلاكها للاسلحة النووية بالتزاماتها الواضحة بموجب معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية والخاصة بتحقيق القضاء التام والكامل على ترسانتها النووية .

يتضمن تقرير اسلحة الدمار الشامل لبليكس توصيات قوية حول الاسلحة النووية في التشغيل ، والعبارة ذات الطابع السري الذي يحلو لانصار الاسلحة النووية ، ان يخفوا وراءها امكانية الجمع بين خطا الحاسوب والرعب المطبق الذي يمكن ان يدمر العالم .

وفي الأونة الاخيرة حث السيد البرادعي بقوة على التوقف الكامل لجميع التجارب النووية، وذلك بالضبط ماكانت تنوي معاهدة الحظر الشامل للتجارب (CTBT)

امام اللجنة الاولى ب ١٧٥ صوتا مقابل صوت واحد .

قال البرادعي في ٩ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٧ " نشهد قلقا متزايدا فيما يتعلق بانتشار الاسلحة النووية وبالخطر المتزايد لاستخدام الاسلحة النووية المتعمد او العرضي منها الذي يمكن ان ينهي الحياة كما نعرفها " .

وفي ١٧ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٧ . اعلنت النشرة التابعة للمجلس الاستشاري لعلماء الذرة الذي يتألف من ١٨ من الحائزين على جائزة نوبل ان عقارب " ساعة القيامة " الرمزية كان من المقرر ان تنتقل من سبع دقائق قبل " منتصف الليل " الى خمس دقائق قبل منتصف الليل .

اشارت النشرة الى :

" اننا نقف على حافة عصر نووي ثاني . فليس اسقاط القنابل الذرية الاولى على هيروشيما وناجازاكي هي المزة الوحيدة التي يواجه فيها العالم مثل هذه الخيارات الخطيرة . فالاختبار الاخير للاسلحة النووية في كوريا الشمالية . وطموح ايران النووي . والتاكيد المتجدد على المنفعة العسكرية للاسلحة النووية . وفشل جعل المواد النووية امنة على نحو كاف ، والوجود المستمر لنحو ٢٦٠٠٠ من الاسلحة النووية في الولايات المتحدة وروسيا كلها اعراض للاخفاق في حل المشاكل التي تطرحها التكنولوجيا الاكثر تدميرا على وجه الارض " .

ومرة اخرى ، يعد " الاتفاق " النووي الهندي ــ الامريكي عاملا رئيسا في توليد هذا "العصر النووي الثاني " فبدلا من ارجاع المارد الى قمقمه . او على الاقل جعله يشعر انه غير مرحب به قدر الامكان . يجري استرضاء المارد النووي الهندي (وليس الباكستاني) وتقديم الاحترام له . ولن يتاثر الماردون المنافسون وسيحاولون ان يصيروا اقوى على الاقل بقوة المارد الهندي .

وتعد السمة الرئيسة من سمات سباق التسلح النووي الاقليمي هي اجراء كل من الهند وباكستان اختبارا للصواريخ ذات القدرة النووية . ولم يتباطأ الاخرون ايضا في اختبار الصواريخ .

ففي حالة من التنبيه بالخطر ، وفي الاسابيع القليلة الاخيرة من ٢٠٠٦ . قامت هذه الدول جميعا باختبار الصواريخ ــ الصاروخ الفرنسي (M _ 51 SLBM)

والروسي

(SS-19 ICBM) . والباكستاني (Ghauri) . والهندي (Agni ثم اتبعه Prithvi ثم صاروخين في نفس الوقت Prithvis) . ومرة اخرى اختبرت الباكستان (صاروخا اكثر تقدما هو Ghauri/Hatf) .

واعيدت الاختبارات مرة اخرى في يونيو /يوليو (حزيران / تموز) الماضي . عندما اختبرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سبعة صواريخ. وقد سبق هذا الاختبار مباشرة اختبار للصاروخ Minuteman-3 الأمريكي. واتبعه اختبار اخر للنوع نفسه من الصواريخ وبعدها اختبارين لروسيا Bulava SLBM و Topol _M. وفي نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٦ اجرت الهند ثلاثة اختبارات صاروخية في اسبوع واحد . واجرت باكستان اختبارين . فثمة سباق حقيقي لاختبار الصواريخ .

لاحظت انه حتى في غضون ايام من التوقيع على اتفاقية الحد من المخاطر النووية بين الهند وباكستان - وبالتاكيد انه امر جيد في حد ذاته على نحو لالبس فيه _ اختبرت باكستان مرة اخرى صواريخ ذات قدرة نووية وفهمت بان الهند ايضا قد خططت لمزيد من الاختبارات الصاروخية بخاصة Agni و Prithvi . كل اختبار من هذه الاختبارات الصاروخية النووية (باستثناء صاروخ Angi . الذي لم يجر وفقا للتوقعات) . قد عمل باتقان مطلق فتاك . فصاروخ Bulava SLBM . الذي صادفته المتاعب . انطلق من الرؤوس الحربية بلا اخطاء . واظهر صاروخ SS19 . الذي هو الآن صاروخ قديم الطراز . انه قادر على ازالة سيدني او نيويورك من الوجود كما كان عليه خلال الثمانينات .

ومن ناحية اخرى . فشل اختبار يوليو(تموز) الذي اجرته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحقيق هدفه الاكثر طموحا . وهو اطلاق صاروخ _ Taepo Dong والذي لابد ان يكون قادرا على ضرب الولايات المتحدة من خلال صاروخ السبعة Nodong . فشلت على الرغم من ان الصواريخ عملت باحسن وجه .

واثار اختبار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ادانة عالمية وادى بمجلس الامن في الامم المتحدة الى اتخاذ قرار بحقها . ولم تثر الاختبارات الاخرى أي انتباه على الاطلاق . فيما عدا مقالات تهنئة للذات في صحيفة التايمز الهندية .



تطورات ايجابية في اللجنة الأولى للأمم المتحدة

بيد ان ليس كل مايجري كان ممتعا . ففي اكتوبر (تشرين الاول) وبداية نوفمبر (تشرين الثاني) ، اصدرت اللجنة الاولى للامم المتحدة قرارات خطيرة في غاية الاتقان . من شأن اي قرار منها ، ان يوضع في حيز التنفيذ ، وان يضمن بقاء الحضارة والجنس البشري . صادق على هذه القرارات اغلبيات تتراوح بين ٨٠٪ الى ١٧٥ الى ١ . ففي تعليق لجينفر نوردستروم من الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية WILPF ، للجنة الاولى قالت، " تظهر بوضوح ارادة الكوكب للقضاء على الاسلحة النووية ــ انظروا فقط الى مؤشر المجلس " .

اود ان استرعي الانتباه ليس فقط الى العزم المتجدد لكل من استراليا واليابان بالقضاء الكامل على الاسلحة النووية الذي اقرته غالبية ساحقة وانما الى قرار الهند بالحد من المخاطر النووية الخاصة بها ، هو قرار قيم يركز على تخفيض وضع تشغيل الاسلحة النووية ، اضافة الى انه يؤشر باتجاه طريق يؤدي الى القضاء على الاسلحة النووية .

ولابد من بذل جهود في الجمعية العامة للحصول على تاييد اوسع لهذا القرار الممتاز . فمن المؤسف انه في الوقت الذي تمت فيه المصادقة على مثل هذه المجموعة القيمة من الكلمات في الجمعية العامة . يجري باطراد في شبه القارة نفسها حالة تمركز لأنظمة التحكم والقيادة وجعلها ذاتية الحركة على اساس اطلاق محفوف بالمخاطر . على الرغم من ان عدد مرات اطلاق الصواريخ هي قصيرة للغاية مما يجعل الأطلاق ــ عند ــ الانذار غير ممكنا . الا اذا كانت الهند نفسها ستتبع التوصيات الخاصة بها بموجب قرار الامم المتحدة ٤ .

ومع ذلك ، لاتثير المداولات المجردة لممثلي الكوكب بأسره حول قضايا تؤثر على بقاء الجنس البشري اهتمام وسائل الاعلام . ولاتعد حقيقة ان اكثر من ٩٥٪من الحكومات كلها تؤمن بضرورة عدم وجود الاسلحة النووية جديرة باثارة اهتمام وسائل الاعلام . ولاتشكل الاصوات في الجمعية العامة في اللجنة الاولى اخبارا لهم على الاطلاق ، على الرغم من ان المنظمات غير الحكومية تولي اهتماما كبيرا لها ، لانها تمثل الارادة الجماعية للكوكب بأسره فيما يتعلق بقضايا التي هي حرفيا ،

قضية الحياة والموت بالنسبة الى العالم .

الهند وباكستان في الصورة الاوسع لنزع السلاح العالمي .

فهل تتوافق الهند وباكستان في الصورة الاوسع لنزع السلاح النووي ام انهما تفتقران الى هذا التوافق ؟

هل العالم يقع مرة اخرى على حافة النهاية . غدا ام بعد غد ؟ كما فعل ذلك لاكثر من مرة لم نكن نعرفها آنذاك في الثمانينات . هل ينبغي ان اخزن طعاما معلبا . واسطوانات مدمجة لتوم لهرر ودايز ايريا واتوجه نحو التلال ؟

ربما لم يحن الوقت بعد . على الرغم من ان حركة عقارب ساعة القيامة يجب ان تبعث على التفكير العميق والقلق . لم يبق لنا رسميا الا خمس دقائق قبل منتصف الليل . واقرب ما كنا عليه من أي وقت مضى هو دقيقتان في عام ١٩٥٣ , وثلاث دقائق في الثمانينات ، على الرغم من ان الحادث المثير للجدل ــ Serpukhov ١٥ وحده كان ينبغي ان يضعنا على مقربة دقيقة واحدة من منتصف الليل . ولاتزال اراء فيزيائي العالم وخبراء الحد من التسلح تجمع على اننا اقرب الى حد كبير الى محو العالم مم كنا لفترة من الزمن وان عقارب الساعة تسير بالاتجاه الخطأ .

ولكن لم تنفذ ببساطة عملية نزع السلاح النووي التي كان من المفترض ان تؤدي الى القضاء على الترسانات النووية للقوى المعروفة بامتلاكها للاسلحة النووية منذ حوالي ٢٠ سنة مضت . والتي قامت محكمة العدل الدولية ومن ثم الجمعية العامة للامم المتحدة بالتأكيد مجددا على طابعها الملزم قانونيا بقرار تلو آخر .

ومع ذلك فان الاتفاقية الاخيرة للحد من المخاطر ، وخطر الرؤية النبوئية المروعة المصغرة لشبه القارة هو امر واقعي للغاية . وكلما مر الزمن على الحمولة الضخمة التي تعادل قوة انفجار مليون طن فان الامر ينطوي على تنامي لايرحم . وسيكون للتدابير المأخوذة لتحويل القيادة والسيطرة النووية الى امر آلي مبرمج بالحاسوب ومتمركز اثر ضار يجعل التبادل العرضي هو الاكثر احتمالا والاشد فتكا .

ولم تفعل سياسات بوش الحالية ، المستندة على " افعل ــ كما ــ اقول ــ لا- كما ــ افعل ". شيئا لتحسين الامور .

فقد اعطت امم مثل ايران ــ التي لاتملك حاليا القدرة على انتاج الاسلحة النووية



ولكن تبدو كما لو انها ممكن ان تفكر في الحصول على سلاح في مكان ما اسفل الخط _ كل سبب للحصول على السلاح النووي على الرغم من الفتوى الحالية التي تقول ان الاسلحة النووية هي اسلحة غير اسلامية . وسياسات ادارة بوش هذه نفسها التي اتبعت سياسة التخويف والتهديد بتغيير النظام اعطت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كل حافز ممكن للتمسك بالردع النووي الخاص بها وتحسينه . ولتطوير قدرات ايصاله ، ولترفض بعناد التخلي عن انتاج الاسلحة النووية .

هذه السياسات ذاتها منحت ايران كل الاسباب لتضع في قمة اولوياتها الممكنة الحصول على " الردع " النووي .

وغني عن القول ، اني انظر الى الاتفاقية النووية الهندية _ الامريكية على انها اتفاقية تكاثرية بطبيعتها لانها في الواقع " تكافيء " البلد او على الاقل تجعل الامر طبيعيا ، لبلد يقرر الحصول على الردع النووي الخاص به . ويستمر في تطويره . انه كذلك عنصر اخر في خطة امريكا اللااستراتيجية تجاه نزع السلاح النووي وحظر انتشاره التي قوضت الاحكام الضعيفة اساسا لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية والتي لاتزال الحصن الاساس ضد زيادة انتشار الاسلحة النووية الى مجموعة اوسع فاوسع من البلدان . ولاينبغي للهند ان تسعى لاضفاء الشرعية على اسلحتها النووية. بل ينبغي عليها السعي للتخلص منها وان تقود العالم الى القضاء عليها .

ويمكن للاتفاقية المتبادلة بين كل من الهند وباكستان لانهاء التنافس النووي ان تكون حافزا قد يحول مجرى المزيد من تطوير الاسلحة النووية والمزيد من الانتشار الافقي لها الى الوراء في اتجاه هدف الابطال النووي .

من الذي يملك ، وماذا يملك، وكم عدده ؟

لنحصل على شيء من الرؤية عبر النظر الى الأرقام .

هناك مايقارب ٢٧٠٠٠ من الاسلحة النووية في العالم . منها٩٥٪ في ايدي الولايات المتحدة وروسيا . (والرقم الفعلي هو رقم مطاطي نوعا ما بسبب وقف عملية التشغيل . والذي يترك المجال مفتوحا امام اسئلة مثل ، هل الرأس الحربي يتوقف عن كونه رأسا حربيا اللحظة التي لايعود فيها ضمن الفئة " التنفيذية ") .

تمنح ٩٥٪ من الرؤوس الحربية في العالم الولايات المتحدة وروسيا قدرة فريدة

على افساد بلايين من سنوات التطور في حوالي ٤٠ دقيقة سيئة للغاية . وهي قدرة لا يبدو انهم يريدون فقدانها على الرغم من حقيقة كونها غير قانونية وانهم ملزمين قانونيا بالقضاء عليها . ويوجد حوالي ١٠٠٠٠ رأسا حربيا من هذه الرؤوس في ايدي الولايات المتحدة وعددا مطاطيا يبلغ ١٥٠٠٠ في يد روسيا . التهديدات الروسية الاخيرة لابطال معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى مؤشرا جيدا بخاصة انها تاتي ردا على مقترح اختيار بولندا والجمهورية التشيكية قواعدا لمنشآت الدفاع الصاروخي الامريكي (ولايهم كون أن الدفاع الصاروخي قد لا يعمل على الاطلاق). ومن اصل ذلك الرقم . يوجد حوالي ٢٠٠٠-٢٥٠٠ في كل من روسيا والولايات المتحدة في مايطلق عليه مصطلح وضع " الانطلاق ــ عند ــ الأنذار " وهذا الرقم هو مايمنح الولايات المتحدة وروسيا تلك المقدرة الفريدة لتدمير الكوكب / وللدمار الكلي .

ووفقا للفرضيات التي تم العمل عليها حتى عام ١٩٩٠ برمجت على الحاسوب لما يمكن ان يحدث في الواقع . فان ٢٠٠ - ٥٠٠ من الرؤوس الحربية ذات مليون طن من القدرة الانفجارية . المستخدمة " لتفجير المدن " (أي حرق معظم سكان العالم الذين يعيشون في ٢٠٠ - ٥٠٠ من المدن الكبرى) ستسبب بتاثيرات " الشتاء النووي " المميتة المؤدية الى الظلام والى درجات حرارة منخفضة الى تحت الصفر تصل حتى جنوب الامازون .

(وهناك رسم بياني مرح ظهر في نص اصدرته الاكاديمية السوفيتية للعلوم السابقة في عام ١٩٨٦ . يبين فيه الامازون والكونغو مجمدتين ــ على نحو مفاجئ).

وثمة مزيد من الدراسات الحديثة حول الشتاء النووي اجراها برايان تون وآخرون. وانجزت في العام الماضي ، تكرر ببساطة ماسبق وعرفناه ، سيؤدي استخدام اعداد كبيرة من الاسلحة النووية الى تاثيرات ذات طبيعة درامية على المناخ العالمي تضعف ضوء الشمس وتخفض جذريا من درجات الحرارة في انحاء العالم كله . وفي دراسات اخيرة لتون يشير فيها كذلك الى آثار " الشتاء ــ النووي ــ المصغر " ، الذي يعني به حقا ، النزاع الهندي ــ الباكستاني باستخدام دزينة او اثنين من الرؤوس



الحـربيـة . يخلص تون الى أن هذا . على الرغم من انه لن يعني النهـاية الفـورية للحضارة في انحاء العالم كله . ولكنه ايضا يحث المحفزات لتوليد البرودة العالمية اضافة الى كونه يزيد من عدد الضحايا من عشرات الملايين الى مئات الملايين .

ووفقا لدراسات تون ، سيكون للتبادل النووي المهم بين الهند وباكستـان تاثيرات عالمية تستمر على الاقل لسنوات ، وعلى الارجح لعقود.

والدول المعروفة التالية تاتي في اسفل السلم وهي الصين. وفرنسا. واسرائيل تملك كل منهما تقريبا ٣٥٠ - ٤٥٠ من الاسلحة (تملك اسرائيل مابين ٢٠٠ - ٤٠٠ والصين ٢٥٠ - ٤٥٠) .

لم تملك الصين ــ اولم تكن تملك ــ غير ٢٠ دونغ فينغ ــ (Dong Feng). و ٥ من الصواريخ طويلة المدى عابرة القارات. الموجهه صوب الولايات المتحدة . وعلى الرغم من تطويرها يبدو كبير الاحتمال . ولكن من المرجح اكثر ان هذه الاسلحة ستوضع في حالة اطلاق ــ عند ــ الانذار .

ويأتي في التسلسل التالي في اسفل السلم كل من الهند وباكستان والمملكة المتحدة.

تملك الهند ترسانة يبلغ حجمها في اعلى التقديرات حجم ترسانة المملكة المتحدة (التي تضع ١٥٠ من رؤوسها الحربية في غواصات ثلاثية الشعب والذي يشكل استبدالها الآن موضوعا لجدل عنيف) . وثمة مجموعة من التقديرات للترسانة النووية الهندية. ومع ذلك ، والأمر الأكثر اعتيادية هو ان نفترض ان ما موجود في ترسانة الهند هو اقرب الى ٥٠ منه الى ١٥٠ من الرؤوس الحربية كما يورد احيانا . وربما يكون الرقم الواقعي هو ٧٥ - ١٠٠ رأسا حربيا .

ويبدو من المرجح انه في وقت من المستقبل القريب . وبافتراض استمرار الاتجاهات الراهنة ، قد تتفوق ترسانة الهند النووية على ترسانة المملكة المتحدة على الاقل بلغة الارقام .

وقد تمثلت وسائل الايصال في الهند بسو - ٢٩ وطائرات الميراج ولكن صواريخ اجني و بريثفي (Prithvi و Agni) هي التي يتم اختبارها مؤخرا على نحو متزايد ومازالت هذه الاختبارات جارية .



وتملك باكستان عددا اقل من الرؤوس الحربية من التي تملكها الهند تصل (٥٠ - ٧٥) ولكن قد يكون لديها نظام ايصال صاروخي مستمد من كوريا الشمالية اكثر تطورا . يستند صاروخ غاوري (Ghauri) (والذي سمي باسم اداة عقاب من القرن السابع تعود للممالك الهندوسية في الهند) الى صاروخ نودونك (No-dong) الكوري . وكان يحضر اختبارات الصواريخ الباكستانية شخصيات من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بانتظام . كما تملك باكستان ايضا صاروخ شاهين (Shaheen) المستمد من التكنولوجيا الصينية . وهناك اختبارات مستمرة وبرنامج تطوير لكل من صاروخ شاهين وغاوري .

تشير صور الاقمار الصناعية الاخيرة ان باكستان قد تزيد من قدرتها على انتاج ليس فقط اليورانيوم المخصب الذي يستند عليه برنامجها للرؤوس الحربية . وانما انتاج البلوتونيوم . مما يزيد من وتيرة انتاج الرؤوس الحربية .

وهناك ايضا بعض الادلة على ان الطاقات الانتاجية الهندية للمواد المتفجرة يجري تعزيزها . وخصوصا قدرتها على انتاج اليورانيوم عال التخصيب . ويبلغ زمن وصول الصاروخ من مواقع اطلاقه الباكستانية الى دلهي دقيقتين . (ومن سيبريا الى نيويورك حوالي ٣٠ دقيقة) . تضع كل من اسلام آباد ونيودلهي اعتمادا متزايدا على انظمة تحكم مركزية ومبرمجة بالحاسوب.

أنه امر مثير للجدل حيث يضعهم ايضا وعلى نحو متزايد محفوف با لمخاطر على اساس الاطلاق الفوري باقل ضغط مما يرفع من خطورة حدوث حرب نووية عرضية الى درجة غير مقبولة . ولكنها اكثر من مجرد مراوغة تقنية عندما نلاحظ ان زمن الوصول السريع يعني ان الصواريخ الهندية والباكستانية لايمكن ان توضع في وضع الاطلاق ـ عند ـ الانذار لانه لن يكون ثمة انذار لنتحدث عليه . بيد انهم يمكن ان يضعوها على اساس الاطلاق الفوري باقل ضغط الذي يمكن ان تقع فيه الحوادث المميتة والاخطاء في التقدير. وسيكون من المهم ان نعرف . حتى لو كان الامر مرعبا . ماهي الاخفاقات والحوادث المؤسفة القريبة ان كان قد حدث أي شيء بالفعل .

وخلال الازمات بين الهند وباكستان في عام ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ ، والتي قاتل فيها مليون رجل بالمدفعية عبر " خط المراقبة " ،كانت ابرز قصة في العالم هي قصة



الهند التي حدثت في سبتمبر (كانون الثاني) ٢٠٠٢ . حيث حركت باكستان فيها الصواريخ النووية الى خط المراقبة . مثل هذا التحرك . ان حدث . (وهناك انكار بحدوثه) سيضع الصواريخ النووية في مواقع كان من المحتمل جدا ان يتم اطلاقها . وعلى الرغم من النفي ، قد تكون القصة في الاساس قرارا ـ وهو قرار احمق في رأيي ـ يأمر بتحريك شاحنات قصيرة المدى نسبيا تحمل صواريخ بريتفي اقرب الى خط المراقبة ، وتكون مقابل التحركات الباكستانية .

وثمة نسخة مختلفة قليلا من هذه القصة تقول ان باكستان نقلت صواريخ شاهين بالقرب من خط المراقبة، وردت الهند عليها بقولها ان صواريخها البريتفي موجودة في موقع مماثل لبعض الوقت . لهذه القصة المختلفة تاريخ مختلف في مايو (ايار). لذا من الممكن ان تكون كلا القصتين صحيحتين .

وقد اعترف كلا الطرفين رئيس الوزراء والرؤساء بعد ان هدأت العاصفة في ٢٠٠٢ . ان الصواريخ كانت " قريبة " . واشارت التقديرات الاحتمالية لحاسوب البنتاجون التي حصل عليها اتحاد العلماء المهتمين الى ان عدد الجثث لو كان هذا "التبادل" النووي قد حصل بين الاثنين كان سيصل الى ١٥٠ مليون جثة .

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

واخيرا ـ وفي ذيل القائمة- لدينا جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الصغيرة، التي تبدو تجاربها النووية مخيبة للامال قليلا وربما لاتعمل على النحو المخطط له .

ومع ذلك . لقد رأيت على الاقل خبرا واحدا يفيد بان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عندما هاتفت الصين لتحذرها من اجرائها اختبار نوويا .تنبؤا ان مدى قدرة انتاجها يعادل ما موجود فعليا . ويتفق ذلك مع ما اعلنته كوريا رسميا معربة عن قلقها عما قد يفعله اختبارا اكبر للمنطقة الجبلية التي اجري فيها) .

سيكون علينا ان نراقب بامعان لنرى ان كانت ستنجح آخر اتفاقية ابرمت بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، فالشك وعلى الاقل شيء من تاجيل الحكم قد يكون مطلوبا . بيد اننا لا ينبغي ان نصدر احكاما متسرعة بان جمهورية كوريا لم تف بجانبها من الصفقة ، مثلما اصدرت جمهورية كوريا من جانبها حكما في منتهى السرعة على الولايات المتحدة .



في ابعد تقدير ووفقا لهيرش ، اشارت تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية " السرية للغاية " انه ليس لدى ايران اي دليل على وجود برنامج للاسلحة النووية .

ونظرا لاصرار ايران بعدم امتلاكها للاسلحة . ونظرا للفتوى التي يعتقد المرء ان لها تاثير ما في مجتمع فيه مغالاة في الدين ، وبالنظر الى سجل ايران الجيد نوعا ما في اللجنة الاولى للامم المتحدة . لايتفاجيء المرء بتقييم وكالة الاستخبارات المركزية . ولايكون هذا التقييم " سري للغاية "

يضج العالم بالعديد من التحليلات والاقتراحات التي تقول ان الضربات العسكرية ضد ايران باتت وشيكة (في اي وقت يقع في الاسبوع المقبل واحيانا في السنتين او الثلاث سنوات القادمة) . وهذه الضربات "قد" (مهما كان يعني ذلك) تشمل عنصرا نوويا تكتيكيا ، وربما استخدام قنابل bunker buster ضد المنشآت في اصفهان .

بل توجد سيناريوهات رهيبة للغاية تستخدم فيها اسلحة نووية حرارية اكبر حجما لخلق نبض كهرومغناطيسي يعطل كل جهاز كهربائي والكتروني في ايران . ومن الصعب معرفة ما اذا كان هذا له اساس في الواقع ام لا . اذ ان " المصادر " دائما مجهولة . ولكن حجم التكهنات المحض في حد ذاته هو مقلق وباعث على الاضطراب.

وتقول اسرائيل انها تسعى للحصول على موافقة الولايات المتحدة للسماح لقاذفتها المقاتلة المسلحة نوويا بالتحليق باتجاه ايران .

ومن الصعب معرفة كيفية تقييم مثل هذه الادعاءات . فقد استمرت التحذيرات لاشهر وسنوات بان العمل العسكري قد بات وشيكا . ولكن لم يحدث ذلك لحد الان.

وفي حال حصول ضربة نووية ضد ايران . ستكون حدا فاصلا اكثر اهمية بكثير مما كانت عليه احداث ٩/١١ وسينقل العالم الى حقبة اكثر ترويعا (وخطورة في حقيقتها الموضوعية) يكون فيها استخدام الاسلحة النووية امرا طبيعيا مع عواقب ذات امكانات مدمرة لبقاء الجنس البشري .

اين يمكن ان نذهب من هنا ؟

يبدي كل من الفاتيكان ، والامين العام كوفي عنان .وكيسنجر . وغورباتشوف . ونويلز . اضافة الى الجمعية العامة قلقهم وهم محقون بذلك . فالوضع مع الاسلحة النووية يزداد سوءا ولايسير للافضل . ويتصاعد احتمال استخدام الاسلحة النووية في مكان ما على نحو يصعب ايقافه. ويرتبط نزع السلاح النووي وحظر انتشاره ارتباطا وثيقا مع عدم احراز تقدم بانتشار الاسلحة . نظرا لان " الاتفاق " الامريكي ــ الهندي يثبط عدم التسلح (لانه يضفي الشرعية على الاسلحة النووية الموجودة) ويشجع على انتشار الاسلحة (لانه يضفي الشرعية على الاسلحة النووية التي لاينبغي ان تتمتع بها) "على السواء" . ويساعد على تحريك عقارب ساعة يوم القيامة باتجاه منتصف الليل المشؤوم .

ولاتعط الحكومات في انحاء العالم الاولوية لنزع السلاح النووي الذي يتطلبه على الرغم من شبه الاجماع على المستوى العالمي على انه يمثل اولوية بالنسبة لبقاء الجنس البشري. واستمرت الاصوات العالمية الصحيحة ــ او بعض منها ــ في عقد مؤتمرات نزع السلاح (ومن المهم تماما ان تستمر بذلك) . ولكننا يجب ان نتجاوز نداء الاصوات التي تطالب بالحق والموافقة على الكلمات الصحيحة على الرغم من اهميتها وننتقل الى عمل الاشياء الصحيحة .

يمكن للهند وباكستان ان يفعلا الكثير بدءا من اتخاذ اجراءات صادقة لبناء الثقة (والتي اتخذ البعض منها ــ نوعا ما) بالامتناع عن تقويض هذه الاجراءات من خلال اختبار الصواريخ في ايام توقيعها . وبالانخراط في حالة الانفراج في شبه القارة .

من هناك نحتاج الى التحرك في اتجاه الولايات المتحدة وروسيا متجاوزين الحد الادنى من التقليصات غير المحددة في معاهدة موسكو وصولا الى الايفاء الحقيقي بالتزاماتهما بموجب المادة السادسة من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لازالة ترساناتهما النووية وفقا لصيغة واضحة اعيد التاكيد عليها مرات مضاعفة ، من تلك المعاهدة .

ذلك يحتاج ايضا الى احتضان التصديق العالمي والمبكر لمعاهدة اتفاقية حظر



إجـراء التـجـارب النووية CIBT ولمعـاهـدة وقف انتـاج المواد الانشطارية التي يمكن التحقق منها . ويمكن ان يكون للهند وباكستان دورا حيويا لتؤديه في هذا .

واخيرا . وتتويجا لما مر . لابد من وضع اتفاقية للاسلحة النووية من شأنها تحريم الاسلحة النووية للابد كما حرمت الاسلحة الكيميائية والبيولوجية .

وانه لجدول أعمال راديكالي وجوهري . لذا قد كررته لمرات عديدة المنظمات غير الحكومية والحكومات . ولكنه امر مهم لبقاء الحضارة في المدى المتوسط .

وعلى الناشطين من اجل السلام ان يضعوا نزع السلاح النووي في مرتبة اعلى بكثير في جدول اعمالنا . وان يطالبوا حكوماتنا باتخاذ اجراءات صارمة للقضاء على الاسلحة النووية على النحو الذي ترغب فيه بوضوح شعوب العالم وحكوماته . ولم يعط الناشطون من اجل السلام على الاقل في امريكا واستراليا قضية الاسلحة النووية اهمية بما فيه الكفاية .

وللهند وباكستان . لكونهما القوتان في شبه القارة اللتان تملكان ترسانات نووية كبيرة وقد هددتا لاكثر من مرة احداها الاخرى بحرق متبادل . دورا فعالا يؤديانه في رفع " رؤية نهاية العالم من جدول اعمال العالم مرة والى الابد .

اذا فعلنا ذلك . فاننا لن نصنع التاريخ فقط . ولكننا سنجعل التاريخ ممكنا .

خطاب كوفي عنان في يرينستون ٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٦

http://www.un.org/News/Press/docs/2006/sgsm10767.doc.htm

اعلان روما من الفائزين بجائزة نوبل للسلام .

http://www.gsinstitute.org/docs/Rome_Declaration_2006.pdf



النزاع حول الأسلحة النووية يهدد الحكومة الهندية

بقلم برافل بيداوي◆

نيودلهي ــ في الوقت الذي تحاول فيه الحكومة الائتلافية في الهند اتمام اتفاق التعاون النووي المثير للجدل مع الولايات المتحدة تجد نفسها حبيسة بين معارضة داخلية للاتفاقية من حلفاء الجناح اليساري وبين الضغط الذي تمارسه عليها واشنطن لاقرار الاتفاق نهائيا .

ولأجل استكمال الاتفاقية ، تحتاج الهند ان تحصل على موافقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعليها الحصول على اعفاء غير مشروط من قواعد التجارة النووية التي حددتها ٤٥ دولة من مجموعة موردي المواد النووية . قبل ان تطرح الاتفاقية امام الكونغرس الامريكي ليصادق عليها .

وتبقى على المحك حكومة التحالف التقدمي الاتحادي في الهند ، لانها تحتاج الى دعم اليسار من اجل الاغلبية البرلمانية . وبعد جولة ثانية من المحادثات بين ائتلاف التحالف التقدمي الاتحادي وبين اليسار في لجنة مكونة من ١٥ عضوا قبل ثلاثة ايام . لا يبدو الجانبان انهما اقتربا من التوفيق بين خلافاتهما بشان الاتفاق .

وقد طالب الحزب الشيوعي في الهند (الماركسي) كاكبر حزب يساري. حكومة التحالف التقدمي الاتحادي بتاجيل المحادثات كلها بشان انهاء الاتفاق في ستة اشهر.

وفي اشارة الى ان حزب المؤتمر الحاكم يمكن ان يستعد لانتخابات مبكرة ، عين راؤول غاندي سليل نهرو ــ غاندي السلالة السياسية الشهيرة في الهند ، امينا عاما للمؤتمر . وتشغل سونيا والدة راؤول منصب رئيسة فعالة للحزب .

وقد كان كل من جد راؤول العظيم جواهر لال نهرو ، وجدته انديرا غاندي، ووالده راجيف رؤساء وزراء ، وياتي تعيينه اثر نداءات من داخل الحزب تطالب بتاديته لدور سياسي اكبر .

تنتهي ولاية الحكومة الحالية عام ٢٠٠٩ ، ولكن يعتقد الكثيرون ان الانتخابات

◆ صحفي حر وصاحب عمود منتظم لعدة صحف رائدة في الهند. وهو عضو في الشبكة الدولية للمهندسين والعلماء ضد انتشار الأسلحة النووية.



ستاتي في وقت مبكر اذا اخفقوا في الوصول الى تسوية بشان الاتفاق النووي المتميز.

تعارض الاحزاب اليسارية في الهند الاتفاق لانهم يرونه وسيلة لجلب الهند الى فلك الولايات المتحدة الاستراتيجي، وانه يعرض سيادة صنع القرار فيما يخص السياسة الخارجية، والامن، والمسائل النووية لخطر التسوية. كما ان لديهم تحفظات حول الجدوى الاقتصادية لتوليد الكهرباء بالاعتماد على الطاقة النووية، التي يسعى الاتفاق الى تعزيزها بشكل كبير.

ويؤكد منتقدو الاتفاق الاخرون انه سيضعف المعيار العالمي لحظر انتشار الاسلحة النووية ويساعد الهند في بناء ترسانتها من الاسلحة النووية. وبالتالي يؤدي الى اشعال سباق تسلح نووي خطر في شبه القارة وفي آسيا ككل.

وفي الوقت نفسه تضع الولايات المتحدة جدولا زمنيا لعملية المفاوضات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة مجهزي المواد النووية. وقال ريتشارد ستراتفورد، الرئيس الامريكي التقني المفاوض للاتفاق، " تريد الولايات المتحدة تلبية الشروط باكملها لتفعيل الاتفاق بحلول نهاية هذا العام ".

ابلغت واشنطن الهند انها تريد ان تقدم الاتفاق رسميا للموافقة عليه في اجتماع مجموعة موردي المواد النووية في جنوب افريقيا يوم ١١ نوفمبر (تشرين الثاني). وهذا يعني ان على الهند التفاوض حول اتفاقية عمليات التفتيش الخاصة (الاجراءات الوقائية) مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفترة مناسبة قبل الموعد هذا.

ويجري تحديد تسلسل العملية وتوقيتها الى حد كبير للحسابات السياسية الداخلية للادارة الامريكية، التي استثمرت بكثافة في هذا الاتفاق. وتود ادارة الرئيس جورج . و . بوش بتقديم الاتفاقية الى الكونغرس الامريكي ليصادق عليها ما ان تنتهي استراحة الشتاء. " يترك هذا مجالا ضيقا فقط لفرصة دفع الاتفاق بسرعة من خلال الكونغرس "، هذا ماقاله م . ف . رامانا محلل الشؤون النووية المستقل في مركز الدراسات متعددة التخصصات في مجال البيئة والتنمية في مدينة بنجالور الهندية.



" ومن الواضح ، ان ادارة بوش ترى انه يمكن استخدام هذا الاتفاق قبل الانتخابات الرئاسية القادمة في مصلحة الحزب الجمهوري بوصفه على انه انجاز بارز في السياسة الخارجية ــ على النقيض من العراق وافغانستان . لهذا السبب يبدو انها في عجلة من امرها لتسريع عملية المفاوضات" .

ويضيف رامانا : " يمكن ان تكون هناك ايضا . حسابات اخرى . فيعلم مستشارو الرئيس بوش ان رئيس الوزراء مانموهان سينغ يواجه معارضة داخلية قوية للاتفاق . وعلى الارجح انهم يريدون مساعدته من خلال ايجاد ضغط تعويضي ضد اليسار . " ومع ذلك . فقد يكون لأساليب الضغط التي تمارسها الولايات المتحدة تاثير عكسي . فهي يمكنها تماما ان تعجل في حدوث مواجهة كبرى بين التحالف التقدمي الاتحادي وبين الاحزاب اليسارية ، مما يؤدي الى حل الحكومة . وحتى الان ، يكف اليسار عن التهديد باسقاط الحكومة .

وفي الشهر الماضي ، وافق التحالف التقدمي الاتحادي واليسار على تشكيل لجنة مشتركة لحل الخلافات بشان الاتفاق . وقد ركزوا . عل وجه الخصوص على قانون خاص يسمى قانون هنري ج . هايد الذي اصدره الكونغرس الامريكي في كانون الاول الماضي . وعلى اتفاقية "١٢٣ " التي وقعتها الحكومتان في يوليو (تموز) الماضي لتعديل الجزء ١٢٣ من قانون الطاقة الذرية الامريكي ليسمح بالتعاون النووي مع الهند . على الرغم من انها لم توقع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وانها دولة تملك في الواقع اسلحة نووية .

ولكن لم يقم التحالف التقدمي الاتحادي باي التزام خاص لوقف اتخاذ الخطوات لاتمام الاتفاق حتى تستكمل اللجنة مداولاتها . بينما تم الاتفاق على " ان تفعيل الاتفاق سياخذ في الاعتبار النتائج التي توصلت اليها اللجنة " .

وعلى الارجح ان تسريع عملية التفاوض مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة موردي المواد النووية سيعكر المحادثات بين التحالف التقدمي الاتحادي وبين اليسار وقد يؤدي الى انهيارها . وقد حذر مؤخرا الحزب الشيوعي في الهند اذا ما اجرت الحكومة محادثات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول اتفاقية الاجراءات الوقائية في مؤتمرها العام في فيينا . سيعدها الحزب الشيوعي " خيانة للأمانة " .

والقى رئيس لجنة الطاقة الذرية الهندي انيل كاكودكار خطابا في اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاسبوع الماضي . الا انه امتنع عن التعليق بصورة خاصة عن الاتفاق النووي الامريكي ــ الهندي خلال خطابه . ومع ذلك . اجرى مشاورات غير رسمية مع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي ومع مسؤولين من مختلف البلدان .

ولكن . من غير المؤكد اذا كان الاتفاق سيسير بسلاسة عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وخاصة عبر مجموعة موردي المواد النووية .

وعلى الرغم من تعاطف بيروقراطية الوكالة الدولية للطاقة الذرية . والبرادعي على وجه الخصوص . مع الاتفاق . قد لايكون مجلس محافظي الوكالة موافقا بالاجماع على طلب الهند لبروتوكول خاص للاجراءات الوقائية . الامر الذي يحصر عمليات التفتيش للمنشآت الهندية بالفترة التي يتم استلام التجهيزات المستوردة فيها. وعادة ما تطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالاجراءات الوقائية الى الابد . ويامل المسؤولون الهنود انهم بمعية نظرائهم الأمريكيين سيكونون قادرين على اقناع المجلس .

ويري اكين فانايك استاذ العلاقات العالمية والسياسات الدولية في جامعة دلهي "ان تامين اعفاءات استثنائية للهند من مجموعة موردي المواد النووية قد برهنت انها في غاية صعوبة " .ويقول "يملك عدة اعضاء من المجموعة تحفظات ازاء منح الهند اعفاء خاص ونادر في الحقيقة لان من شان ذلك الاضرار بنظام حظر انتشار الاسلحة النووية العالمي . وقد اعربت بعض الدول مثل نيوزلندا وايرلندا ودول الشمال الاوربي عن معارضتها " .

واضاف فانايك " ويبدو حتى ان بلدان مثل المانيا وهولندا واليابان تميل الى عدم منح اعفاء غير مشروط للهند . ومن الصعب التحقق اذا ما كانت جماعة الضغط المشتركة المكونة من الهند والولايات المتحدة ومؤيدين آخرين للاتفاق ستنجح في ضم الواقفين على الحياد الى جانبهم . ويبقى الموقف الذي ستتبناه الصين مجهول تماما".

وردا على مسالة اعفاء " القوى التي تملك حقا الاسلحة النووية مثل الهند

وباكستان من النظام المتشدد لقوانين مجموعة موردي المواد النووية . عرفت بكين انها تفضل المنهج العام " المستند الى المعايير " بدلا من النهج الخاص بدولة واحدة . وتتمتع كذلك بعلاقة ودية مميزة مع باكستان ولاتود ان ترى الهند تقتني المزيد من الاسلحة النووية نتيجة للاتفاق الامريكي .

بيد ان الصين قد لاتريد ان تكون العضو الوحيد من مجموعة موردي المواد النووية الذي يعارض الاتفاق النووي الامريكي ـ الهندي . ومن المرجح انها ستنتظر لترى كيف ستكشف الدول الاخرى عن خططها قبل ان تبين هي نواياها .

قال فانايك " اذا تاخرت مفاوضات مجموعة موردي المواد النووية كثيرا بسبب المعارضة او التحفظات المطروحة ، قد يتعرض الاتفاق الى الخطر . فالكونغرس الامريكي سينشغل قريبا بقضايا محلية مثل نهج الانتخابات الرئاسية . ومن غير الواضح تماما اذا كان بوش سيحظى بالعاصمة السياسية او بالقدرة على اتمام الاتفاق بمجرد ان يصبح البطة العرجاء بالمعنى الضيق للكلمة " .

الغاء ٢٠٠٠

نشرة اعلامية

٢٧ يوليو (تموز) ٢٠٠٧

يدعو الغاء ٢٠٠٠ المجتمع الدولي لرفض الاتفاقية النووية الامريكية ـ الهندية .

وافقت الولايات المتحدة والهند على تفاصيل الاتفاقية (التي سميت باتفاقية ١٢٣ باسم الجزء في قانون الطاقة الذرية الامريكي) التي من شأنها اعفاء الهند من القيود المفروضة على التجارة النووية منذ زمن طويل . ومن المعتقد ان زعيمي البلدين سيوقعان الاتفاقية في الاسابيع القليلة القادمة .

ويدعو الفريق العامل (١) في الغاء ٢٠٠٠ للاتفاقية الامريكية ـ الهندية المجتمع الدولي لرفض الاتفاقية للاسباب المبينة ادناه وتخطط المجموعة في المستقبل القريب للاتصال باعضاء مجموعة موردي المواد النووية كافة لحثهم على عدم الاستسلام لضغوط الولايات المتحدة والهند .

ولم يتم اعلان أية تفاصيل عن الاتفاقية . ولكن من المتوقع ان السمات الاساسية ستكون ترتيب غير عادي لضمانات تقدم الى الهند لتشغيل منشاة نووية مخصصة لاعادة المعالجة وتزويدها بالوقود الامريكي .وهذه المحاولات التي تعالج بدهاء شؤونا متعلقة بالامتثال للقانون الامريكي (قانون الطاقة النووية وقانون هايد) تتجاهل شؤونا اوسع . وباعفاء الهند من القواعد الدولية التي تحكم تجارة التكنولوجيا النووية . ستهدد الاتفاقية بتقويض نظام حظر انتشار الاسلحة النووية وبالتالي افاق نزع السلاح النووي عالميا .

ومنذ تجربتها النووية في عام ١٩٧٤، ظلت الهند خاضعة لعقوبات على التجارة في التكنولوجيا النووية . وبعد ان اجر ت الهند وباكستان تجاربهما النووية عام ١٩٩٨ ردت الامم المتحدة ومجلس الأمن بإدانتهما لهذه التجارب ودعتا البلدين الى التوقف الفوري عن برامج تطوير اسلحتهما النووية (قرار ١١٧٢) . كما شجعا الدول جميعا لمنع تصدير المعدات او المواد او التكنولوجيا التي يمكن ان تساعد باي شكل من الاشكال في برامج الاسلحة النووية في الهند وباكستان .

وبالاضافة الى انتهاك الاتفاقية لقرار مجلس الامن رقم ١١٧٢ . تخاطر ايضا بانتهاك التزامات الولايات المتحدة نحو معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية . تحرم



المادة ١ من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية الدول المالكة لهذه الاسلحة من مساعدة الدول الخالية منها باي وسيلة للحصول على هذه الاسلحة . ومع ذلك فان الاتفاقية الامريكية ـ الهندية ستسمح بنقل المواد المعالجة الحساسة في ظل ظروف معينة وستطلق حرية تجهيز الوقود النووي المحلي المحدود للهند . الذي يمكن ان يساعد بصورة مباشرة او غير مباشرة برنامج اسلحتها النووية غير الخاضع للاجراءات الوقائية . (علما ان الهند غير معروفة بكونها دولة تملك الاسلحة النووية في اطار معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية) . وعلى الرغم من تطوير الاسلحة النووية واختبارها خارج اطار معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية تتلقى الهند معاملة مميزة اكثر من أي دولة ضمن اطار المعاهدة لديها اتفاقية تعاون نووي مع الولايات المتحدة . ويعود ذلك جزئيا الى ان الاتفاقية ستمنح الهند الموافقة على اعادة معالجة الوقود النووي الامريكي الاصل دون ان تضمن خضوع مجمع دورة الوقود النووي بأكمله للإجراءات الوقائية .

يمكن للمرء ان يتوقع ، في مقابل هذه المعاملة المميزة ، ان توافق الهند على اتخاذ خطوات ذات مغزى في اتجاه نزع السلاح النووي . فعلى سبيل المثال ، يمكنها ان توافق على وقف انتاج المواد الانشطارية والانضمام الى معاهدة حظر التجارب الشامل . الا ان الاتفاقية لا تقدم شيئا من هذا القبيل . فهي تمثل محاولة متسرعة لعمل شيء بطريقة خرقاء قبل نهاية ولاية بوش في الرئاسة .

ملاحظة : إلغاء ٢٠٠٠ هو شبكة تضم اكثر من ٢٠٠٠ منظمة في اكثر من ٩٠ دولة في انحاء العالم كله تعمل من اجل ابرام معاهدة عالمية للقضاء على الأسلحة النووية. وقد انشأت فريق العمل الامريكي ـ الهندي في الاجتماع العام السنوي لالغاء ٢٠٠٠ الذي عقد خلال شهر مايو (آيار) ٢٠٠٧ اللجنة التحضيرية لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية في فينا .

وقد حاولت شبكة الغاء ٢٠٠٠ التاثير على الحكومات في اللجنة التحضيرية لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية . ومنذ ذلك الحين ، يقوم فريق العمل بالتاثير علي بعض اعضاء مجموعة موردي المواد النووية ، والذي يتوجب عليهم جميعا القبول *بالاتفاقية الامريكية ـ الهندية لكي تاخذ مسارها* يضم *الفريق العامل* اعضاء من ٧ دول من اصل ٤٥ دولة من مجموعة موردي المواد النووية ، اضافة الى اعضاء من الهند .

عقد المؤتمر بناء على مبادرة منظمة تضامن الشعوب الافريقية ـ الاسيوية التي مقرها القاهرة بالتعاون مع التحالف من اجل نزع السلاح النووي والسلم (CNDP)، ومع عدد من المنظمات الهندية المحلية، وغيرها الدولية (القائمة مدرجة في تقرير قصير) . وبمشاركة جمعية اصدقاء الارض الاسترالية، وهي من المنظمات الدولية البارزة المشاركة . وغيرها من المنظمات الدولية التي ساهمت في المؤتمر. من ضمن اخرين . المحافظون من اجل السلم .

القرار

عقدت الندوة الدولية حول " الاتفاق النووي الهندي ـ الامريكي ؛ الهند . جنوب آسيا . حركة عدم الانحياز . والنظام العالمي " في مومباي في ١٠-١١مارس (آذار) ونظمتها عدد من المنظمات المحلية. وذلك وفق القائمة " أ " المرفقة . وساهم فيها منظمات دولية وذلك وفق القائمة ' ب '. وبعد مداولات وافية ومتعمقة شارك فيها عدد من الخبراء والناشطين المحليين والدوليين . اتخذت الندوة القرارات التالية .

١ - مالذي يرمي اليه الاتفاق ؟

حدد مضمون " الاتفاق " . الذي يجري التفاوض عليه حاليا بين الهند والولايات المتحدة ، للمرة الاولى في البيان المشترك الذي اصدره رئيس الوزراء الهندي والرئيس الامريكي في ١٨يوليو (تموز) ٢٠٠٥ في العاصمة واشنطن. ثم اعيد تاكيده مرة اخرى في ٢ مارس (آذار) ٢٠٠٦ في بيان مشترك اخر بينهما صدر من نيودلهي يتضمن العناصر الرئيسة للاتفاقات بين البلدين التي تم التوصل اليها حتى ذلك الحين . ويعد توقيع الرئيس الامريكي لقانون هنري هايد في ١٨ ديسمبر (كانون الثاني) ٢٠٠٦ بعد مداولات مطولة ومرهقة للاعصاب في الكونغرس الامريكي باتجاه تعديل قانون الطاقة الذرية الخاص بهم لعام ١٩٥٤ لكي يجعل " الاتفاق " ممكنا . وكخطوة كبيرة الى الامام نحو وضع " الاتفاق " في حيز التنفيذ . يريد ب"الاتفاق " . في جوهره . تمكين الهند ، وهي من الدول غير الموقعة على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، من الآن فصاعدا ان يكون لها تجارة نووية " مدنية "



مع الولايات المتحدة ــ من حيث الوقود النووي . والتكنولوجيا والمصانع وقطع الغيار وغيرها ، ولدول اخرى ايضا تكون لديها الرغبة الشديدة لعمل استثناء فريد في حالة الهند .

وسيكون على الهند في المقابل ، تبعا لخياراتها ، ان تصنف مفاعلاتها النووية الى فئتين ــ " المدنية " منها (لانتاج الطاقة) و " الاستراتيجية " (لصنع القنابل) ، وان تضمن الفصل بين الاثنين . و ستفتح المفاعلات / المصانع " المدنية " فقط للوكالة الدولية للطاقة الذرية من اجل التفتيش الدولي . ووفقا لذلك ستقتصر التجارة النووية على المفاعلات " المدنية " لاغير . وفي حالة المفاعلات " الاستراتيجية" لن تكون هناك أي عملية تفتيش ولا أي تجارة .

٢ - متى وكيف يدخل الاتفاق مرحلة التنفيذ ؟

من اجل ان يدخل " الاتفاق " الى حيز التنفيذ . على الهند ان تعزز صياغة الشكل النهائي " للاتفاقية ١٢٣ " مع الولايات المتحدة . وان تضع نطاقا محددا للتعاون وشروطا له وتنسق اساليب الفصل بين المصانع " المدنية " و"الاستراتيجية" ــ وربما تخفف من بعض الشروط المدرجة في قانون هنري هايد التي اقترحها الكونغرس الامريكي والتي تعترض عليها الهند . وان تعقد معاهدة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول نطاق محدد وشروط للتفتيش .

سيذهب الاقتراح بعد ذلك الى ٤٥ - عضوا من مجموعة موردي المواد النووية ليعدلوا فقراته بالاجماع ــ وهي المجموعة التي تحرم لحد الآن التجارة النووية مع الهند . لكونها من الدول غير الموقعة على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ــ وليوفقوا بين الاتفاقيتين المذكورتين اعلاه اللتين تم التوصل اليهما بين الهند . من جهة وبين الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة اخرى .

وفي حالة النجاح في الحصول على اشارة خضراء من مجموعة موردي المواد النووية ، ستعود الاتفاقيات باكملها الى مجلسين في الكونغرس الامريكي ، الذي يستعد منذ فترة ، لاعطاء اشارته بالموافقة النهائية . وان تم الحصول على هذه الموافقة . سيضع الرئيس الامريكي توقيعه ويدخل "الاتفاق " في نهاية المطاف الى طور العمل .

اما الحكومة الهندية فهي ، بخلاف نظيرتها الامريكية غير ملزمة بالحصول على اية موافقة برلمانية .

٣- لم ينبغي ان يعارض " الاتفاق " ؟

عندما وحين واذا ما تم اتمام " الاتفاق " بنجاح على الاطلاق فسيضعف على نحو خطير النظام العالمي الحالي لحظر انتشار الاسلحة النووية ، لانه يهدف الى منح الهند استثناء فريدا ، في انتهاك فاضح للمبادىء الاساسية لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية . وبذلك ينتهك ايضا آفاق نزع السلاح النووي عالميا . وحقيقة كون الرفض بشدة لعقد اتفاق مماثل بين الولايات المتحدة وباكستان على الرغم من المطالبة الضاجة المستمرة من باكستان، وكون ايران تخضع للاكراه العلني لتكف عن تطوير تكنولوجيا دورة الوقود النووي الخاصة بها . والتي لا تنفصل عن انتاج الطاقة النووية التي سمحت بها وشجعتها المادة الرابعة من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية . يبرز ذلك ايضا بصورة حية الطابع التمييزي البغيض "للاتفاق " . وعلاوة على ذلك فان الدرس الذي يود المرء ان يتعلمه هو ان تمكن احد من ان ينجو من العواصف الاولية للاستنكار العالمي الناتج عن خرق حظر انتشار الاسلحة النووية المحرم ، ما تلبث القضايا كلها ان تكون طبيعية وقد يحصل المرء حتى على مكافاة في اثناء ذلك . وبلاريب سيفجر هذا تصعيد انتشار الاسلحة بصورة عمودية وافقية.

اضافة الى ذلك ، ان بتمكين الهند من استيراد الوقود واليورانيوم الطبيعي او المخصب من الخارج سيعطي " الاتفاق " الامكانية لها ان تستخدم اليورانيوم المنتج محليا حصريا لصنع القنابل . هذا التصعيد المحتمل في قدرة الهند على انتاج المواد الانشطارية ، سيدفع باكستان ، في كل الاحتمالات ، الى تعزيز تكنولوجيتها النووية حتى لو باغلى التكاليف . وبالتالي سيفاقم التوترات ويصعد سباق التسلح في المنطقة مع عواقب تقشعر لها الأبدان .

وسيزيد الاتفاق ايضا من توطيد الروابط الإستراتيجية (غير المتكافئة) المتنامية بين الولايات المتحدة وبين الهند وبذلك يضيف زخما الى المشروع الامريكي ليطلق الهيمنة العالمية وهوس الهند لتبرز قوة عالمية تنعم بالمجد المنعكس من الزعيم العالمي.



لن يضعف ذلك فقط من موقف الهند بوصفها عضوا مؤسسا وقياديا في حركة عدم الانحياز ، وانما سيشكل تحديا خطيرا للغاية لهذه الحركة ولأهدافها من ناحية المستوى المرتفع جذريا للهيمنة الامريكية على المشهد العالمي .

ان اذعان الهند الخنوع الى حد ما للتهديدات الخطيرة والبائسة جدا التي اطلقها نظام بوش والاوضاع التي تبناها هذا النظام فيما يتعلق بايران وبرنامجها النووي بدلا من محاولته ايجاد حل عادل ومنصف لايجاد شرق اوسط خال من اسلحة الدمار الشامل بما في ذلك اسرائيل هو مؤشر واضح ومقلق للغاية . ويشكل حرص الهند للانضمام الى المبادرة الامنية لمكافحة انتشار الاسلحة (PSI) التي بدائتها الولايات المتحدة لاعتراض أي سفينة في المياه الدولية يشتبه انها تحمل مواد نووية (غير مصرح بها !) ، في انتهاك صارخ للقوانين الدولية كلها . اضافة الى برنامج دفاع الصواريخ الموجهة (BMD) التابع للولايات المتحدة المؤشران الاخران المقلقان للغاية .

ومن شأن تقارب الهند المتنامي مع اسرائيل ايضا . دولة الولايات المتحدة التي تقف في الخطوط الامامية في الشرق الاوسط . ان يسرع من سير العملية .

ومن الواضح ان هذا " الأتفاق " سيشوه خيارات الطاقة في الهند عن طريق تحويل المواد الشحيحة بتطويرالطاقة النووية والتي تتصف باسرافها في الموارد وانطوائها على المخاطر واحتمالية الكوارث فيها . وذلك على حساب مصادر الطاقة المتجددة والمعتدلة بيئيا.

هذا من شأنه ، علاوة على ذلك ان يوفر دعما قويا للصناعة النووية في ارجاء العالم كافة ، ولاسيما الموردين المحتملين من الولايات المتحدة . وهذا هو بالتحديد السبب الذي يجعل لوبي رجال الاعمال في الولايات المتحدة يعملون ساعات اضافية من اجل ان يحسموا امر " الاتفاق " .

إن الزيارة الاخيرة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى الهند بوصفه ضيف شرف في حدث "يوم الجمهورية"، والتزامه العلني بتقديم مفاعلات نووية اضافية الى الهند والعمل لتامين مسار آمن "للاتفاق " عبر مجموعة موردي المواد النووية . هي بمثابة تاكيد على تقارب مصالح لوبيات الطاقة النووية في العالم اجمع فيما يتعلق "بالأتفاق " والسوق الجديدة الموعود فتحها .



٤ - نحن نطالب

حكومة الهند . نظرا للتضمينات السلبية الخطيرة متعددة الجوانب لهذا الاتفاق الجاري . ان تنسحب على الفور من أي مفاوضات اضافية مع الولايات المتحدة في هذا الصدد .

ويجب ان تسعى لاستعادة مكانتها ونفوذها القديمين . المعنوي والسياسي منهما . عن طريق تادية دور قيادي بارز في حركة عدم الانحياز . وفي غيرها من التحالفات الدولية الموجهة ضد الامبريالية والنزعة العسكرية وان تتوجه نحو اخلاء جنوب اسيا والعالم من الاسلحة النووية .

نحث الهند ايضا بالحاح لتضع موضوع إزالة الاسلحة النووية في جميع إرجاء العالم في اولوياتها الدبلوماسية، ولتتابع وتسعى بقوة لتحقيق هذه القضية مع حركة عدم الانحياز والجمعية العامة للامم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية .

٥- قررت الندوة ايضا ارسال نسخة من هذا القرار الى رئيس وزراء الهند . والرئيسة الحاكمة للتحالف التقدمي الاتحادي ــ السيدة سونيا غاندي والرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز ــ الحكومة الكوبية. وكذلك الى الامين العام للامم المتحدة . السيد بان كي مون .

وحثت الندوة كذلك اعضاء مجموعة موردي المواد النووية الى رفض الاقتراح الرامي الى تعديل قانونها ليلائم " الاتفاق " . عندما وحين يعرض على بساط المناقشة .

(١)

المنظمون الهنود

- اكشارا
- عصبة الدول الصناعية الحضرية من اجل التنمية في بومباي (BUILD)
- مركز دراسات المجتمع والعلمانية (CSSS)
- مساعد الكنيسة للعمل الاجتماعي . (CASA)
- التحالف من أجل نزع السلاح النووي والسلم. (CNDP)



- مركز التوثيق والتدريب على البحث . (DRTC)

-منتدي العدالة والسلم. (FJP)

- المعهد الهندي للسلم ونزع السلاح وحماية البيئة .

- الاطباء الهنود من اجل السلام والتنمية .(IDPD)

- مبادرة الهند

- معهد التنظيم المجتمعي والبحث العلمي . (ICOR)

- شبكة العمل التعليمي والبحوث (LEARN)

- التحالف الوطني لحركات الشعوب .(NAPM)

- منتدى الشعوب الباكستانية الهندية من اجل السلام والديمقراطية (PIPFPD)

- مومباي السلام

- مبادرة وسائل الاعلام الشعبية (PMI)

- فيكاس ادياپان كندرا (VAK)

- مؤسسة الحكمة

- المركز النسائي

- الشباب من اجل الوحدة والعمل التطوعي (YUVA)

(ب)

المنظمات الدولية المساهمة :

- منظمة تضامن الشعوب الافريقية ــ الأسيوية . (AAPSO)

- جمعية اصدقاء الارض الاسترالية .

- المحافظون من اجل السلام .

- تحالف جنوب آسيا من اجل القضاء على الفقر . (SAAPE)

- شبكة جنوب آسيا للعلمانية و الديمقراطية (SANSAD) ، كندا



(السبت) ١٠مارس (آذار) ٢٠٠٧

-ر١٠ ، -ر١١ ، التسجيل والافتتاح .

كلمة الترحيب ، الأميرال (Rtd) ل . رامداس

(منتدى الشعوب الباكستانية الهندية من اجل السلام والديمقراطية / التحالف من اجل نزع السلاح النووي والسلم).

-ر١١ ، -ر١٤ ، الجلسة الاولى المنعقدة "الاتفاق النووي الهندي ـ الامريكي ، الهند - حركة عدم الانحياز . والنظام العالمي الناشيء " .

المتحدثون ، اكين فانايك (التحالف من اجل نزع السلاح النووي والسلم) . آ . آ . م مارلين المجلس الاستشاري (السكرتير العام ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ، سري لانكا) ، آشيم روي الامين العام ،(NTUI) ، السيدة همسة عبد الحميد (السكرتارية الدولية ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية ، القاهرة) .

رئيس الجلسة ، الأب الوين دي سيلفا (منتدى العدالة والسلم / معهد التنظيم المجتمعي والبحث العلمي) .

-ر١٥ ، -ر١٨ ، الجلسة المنعقدة الثانية ، "الاتفاق النووي الهندي ـ الامريكي ، تاثيراته على سباق التسلح النووي العالمي والاقليمي" .

المتحدثون ، جون هلام (اصدقاء الارض ، استراليا) ، ي . آ فيديا سكيرا (منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية، منسق السكرتارية) ، هاري شارما (رئيس ، شبكة جنوب آسيا من اجل العلمانية والديمقراطية ، كندا) ـ القي الخطاب غيابيا ، برافل بيدواي (التحالف من اجل نزع السلاح النووي والسلم) .

رئيس الجلسة ، فيجاي دارب (منتدى الشعوب الباكستانية الهندية من اجل السلام والديمقراطية) .

١١ مارس (آذار) - الأحد .

-ر١٠ ،-ر١٢ ، الجلسة المنعقدة الثالثة ، " الاتفاق النووي الهندي الامريكي ،



تاثيراته على خيارات الطاقة العالمية والاقليمية " .

المتحدثون : سورندرا جيدكار (التحالف من اجل نزع السلاح والسلم / Anumukti) . ف.ت بادمانانهان (الباحث في آثار الاشعاع على صحة الانسان) . م . ف رامانا (التحالف من اجل نزع السلاح والسلم) .

رئيس االجلسة : ليزلي رودريغير (VAK) .

-ر١٤، -ر١٨ : الجلسة المنعقدة الرابعة : فيلم وثائقي صناعة ك . ب . ساسي حول آثار الاشعاع (من الثوريوم) على صحة الانسان .

الجلسة الاستراتيجية واتخاذ القرار

المتحدثون : ثيودور اورلين (رئيس الاتحاد الدولي للتثقيف في مجال حقوق الانسان . الولايات المتحدة) ، سانديب باندي (التحالف الوطني للحركات الشعبية / التحالف من اجل نزع السلاح النووي والسلم) . اريك توسان - CADTM بلجيكا) وآخرون .

رئيس الجلسة : سوكلاسين (التحالف من اجل نزع السلاح النووي والسلم) .

مناقشة حول الفيلم

المتحدث : ف . ت بادمانابهان .

رئيس الجلسة : سوشهوفان دهار (VAK)

جلسة الشكر (الختامية)

١٢ مارس (آذار) ٢٠٠٧

المؤتمر الصحفي

٢٠ر٣ : ٣٠ر٤

المحتويات

